الْخِلَافُ فِي مَعَانِي أَبْنِيَةِ الْأَفْعَالِ الْمَزِيدَةِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

إِعْدادُ:

د. علي بن محمد أحمد الشهري

أستاذ النحو والصرف المشارك قسم اللغة العربيّة _ الكلية الجامعية بالقنفذة جامعة أمّ القرى

مقدمة

تنبع أهمية هذا البحث (أثر الخلاف في معاني أبنية الأفعال المزيدة على المعنى في القرآن الكريم) من أنه يدور حول بعض الأبنية الصرفية (أبنية الأفعال المزيدة) في كتاب الله العزيز وأثر هذا الخلاف بين العلماء في تفسير معنى الآية وتوجيهه، فهذه الأبنية تنطوي على معان دقيقة، ذكرها علماء اللغة والصرف والتفسير، وقد أثارت حوارا وأخذا وردا بين العلماء؛ لأنهم وجدوا هذه المعاني الصرفية للأبنية المزيدة في الأفعال كثيرة، وتختلف من نص إلى أخر، ومنها ما يطرد، ويكون قياسا، ومنها ما يكون سماعا ولا ينضبط.

وقد كان مجال البحث خاصا بالقرآن الكريم، حيث اختار الباحث عددا من الآيات الكريمة التي اختلف المفسرون والصرفيون في تحديد معنى بناء الفعل المزيد فيها، فذكر رأي كل فريق وحجته والمعنى المترتب على هذا الرأي.

ورغبة مني في تحقيق ما أتطلع إليه من وراء هذا البحث، قمت بتقسيم البحث إلى: مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة.

وقد نوهت في المقدمة بأهمية الموضوع، والهدف من وراء دراسته، وذكرت فيها خطة البحث، والطريقة المتبعة فيه.

أما التمهيد فقمت فيه بتحرير بعض المفاهيم، فعرفت بالزيادة، والبناء عند الصرفيين.

وتناولت في المبحث الأول (أبنية الأفعال المزيدة) وخلاف العلماء حولها وحول معانيها، وآخر توصيات المجامع بشأنها.

وتناولت في المبحث الثاني (معاني بعض أبنية الأفعال المزيدة في القرآن الكريم) وخلاف العلماء حولها وحول معانيها.

وجاءت الخاتمة، لتلخص أهم ما توصل إليه البحث من نتائج.

ثم أثبتُّ المصادر والمراجع في نهاية البحث.

وعند دراسة (أبنية الأفعال المزيدة في القرآن الكريم) اتبعت المنهج الآتي:

أولا– أقوم أولا بذكر وزن بنية الفعل.

ثانيا– أسرد معاني البنية عند الصرفيين.

ثالثا– أذكر الآية التي وردت فيها بنية الفعل.

رابعا– أسرد معانيها عند المفسرين والصرفيين.

خامسا– أرجح ما أراه مستحقّا للترجيح، وأختار من بين المعاني ما أراه موافقا للمعنى العام والسياق والمقام.

وأسأل الله أن أكون قد وفقت إلى ما أهدف إليه من دراسة الموضوع، وأن ينفع به، وأن يكون لبنة في بناء الدراسات الخادمة للقرآن الكريم.

التمهيد: معنى الزيادة والبناء عند الصرفيين

معنى الزيادة:

بيَّن الصرفيون أن هناك حروفا أصولا وزوائد في الكلمة، والحروف الأصول لا تسقط، وإن سقطت لعلة تصريفية، فهي مرادة ومقدرة، وأما الحروف الزوائد على أصل الكلمة فهي: إما أن تزاد لغرض معنوي، كالتي تزاد على الفعل المجرد لتفيد النقل أو الصيرورة، وإما أن تزاد لغرض الإلحاق فقط.

ولذا يمكننا أن نعرف الزيادة بأنها: كل ما أضيف إلى أصل البنية لتحقيق غرض لفظي أو معنوي. وتكون الزيادة في العربية بإحدى الطرق الآتية:

١– زيادة حرف أو أكثر من حروف (سألتمونيها) على الفعل المجرد، وأقصى ما يزاد ثلاثة أحرف.

٢– تضعيف عين الفعل، وهو كثير من غير فصل، نحو: كرّم، وقليل مع الفصل، نحو: اعشوشب.

٣– تضعيف لام الفعل، وأكثر ما يكون في الأفعال الدالة على الألوان، نحو: اصفرَّ واحمرَّ.

أنواع الزيادة:

ذكر الصرفيون أربعة أنواع من الزيادات على النحو التالي:

أولا– الزيادة للمعنى، وهي أهم أنواع الزيادات في العربية، فمنها: حروف المضارعة، وحروف التثنية والجمع، والحروف التي تزاد على الأفعال لمعنى، كما في أبنية الأفعال المزيدة، نحو: أكرم، واستسقى، وتغافل.

ثانيا– الزيادة للإلحاق، والمقصود به إلحاق أصل قليل البنية بأصل أكثر منه، وليس منه في الأفعال سوى إلحاق الثلاثي الأصل بالرباعي، فيقال في (ضَرَبَ): (ضَرْبَبَ)، وفي(فَهَمَ): (فَهْمَمَ)، والزيادة بتكرير اللام قياسية، أما في غيرها كزيادة الياء والواو والألف فيقتصر فيها على المسموع، نحو: شَرْيَفَ، وبيطر[1].

ثالثا– الزيادة للمد، وهي غالبا ما تكون في الأسماء، أما في الأفعال فقليلة، وتكاد تنحصر في الأفعال الدالة على الألوان، يقول سيبويه: "وقد يستغنى بـ(افْعَالَّ) عن فعل وفعل، وذلك نحو: ازراق، واخضار واصفار، واحمار، واشراب، وابياض، واسواد، واسود، وابيض، واخضر، واحمر، واصفر أكثر في كلامهم؛ لأنه كثر فحذفوه، والأصل ذلك"[2].

رابعا– الزيادة من أصل الوضع: وهو ما لا يتكلم به إلا بالزيادة؛ لأنه وُضع على المعنى الذي أرادوا بهذه الهيئة، نحو: افتقر واشتد، فالماضي من هذا اللفظ لم ينطق به إلا على مثال: افتعل، والزيادة لازمة له، وهي الهمزة والتاء في أوله، يقول سيبويه: "وقد يبنى على(افْتَعَلَ) ما لا يراد به شيء من ذلك، كما بنوا هذا على (أَفْعَلْتُ) وغيره من الأبنية، وذلك افتقر واشتد، فقالوا هذا كما قالوا: استلمت، فبنوه على (افْتَعَلَ)، كما بنوا هذا على (أَفْعَلَ)[3].

(١) انظر: الأصول ٣٥١/٢ والخصائص ١١٥/١.

(٢) الكتاب ٢٦/٤.

(٣) الكتاب ٧٤/٤.

معنى البناء:

لعل من المفيد أن نذكر بأن علم الصرف العربي وصل إلينا علما مكتمل البناء لدى سيبويه في (الكتاب)، وقد عني سيبويه بأبنية الأفعال ومعانيها، فذكر أكثر أبنية الأفعال التي وردت عن العرب، وفصل القول في معانى كل بناء، ولم يضف من جاء بعده إلا القليل، كإضافة بناء أو معان جديدة لم ترد عند سيبويه، وأكثر الزيادات كانت في معاني الأبنية"[(١)].

وقد استخدم الصرفيون مصطلحي (بناء) و(أبنية) كثيرا في كتبهم، ولكنهم لم يقدموا لها تعريفا. ولعل ابن القطاع من أوائل من قدم تعريفا للبناء؛ حيث يقول عن أبنية الأفعال: "اعلم أن الأفعال أصول مباني أكثر الكلام؛ ولذلك سمتها العلماء الأبنية، وبعلمها يستدل على أكثر علم القرآن والسنة، وهي حركات مقتضيات"[(٢)].

أما الجرجاني فعرف الأبنية بقوله: "الأبنية المتفرعة من أصل بإلحاق حرف أو تكريره كأكرم، وكرم"[(٣)].

وقد عرف الحملاوي الأبنية بصفة عامة بقوله: "والأبنيةُ جمعُ بناءٍ، وهى هَيئَةُ الكلمةِ الملحوظةِ، من حَرَكَةٍ وَسُكونٍ، وعددِ حُروفٍ، وترتيبٍ"[(٤)].

وقد درست خديجة الحديثي أبنية الصرف في كتاب سيبويه، وعرفت الأبنية بأنها: "جمع بناء، والمراد به هيئة الكلمة التي وضعت عليها والتي يمكن أن

(١) انظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٤١٤.

(٢) الأفعال ١/٨.

(٣) التعريفات ٢٣٥.

(٤) شذا العرف في فن الصرف ١٢.

يشاركها فيها غيرها، وهذه الهيئة هي ما تشترك فيه الكلمات في عدد الحروف المرتبة والحركات من فتحة وضمة وكسرة والسكنات مع اعتبار الحروف الأصلية والزائدة كل في موضعه"[1].

فالأبنية حسب ما ذكر ليس لها دلالة معجمية تشترك فيها، ولكن لها دلالات صرفية وظيفية، بحيث تشترك مجموعة من الأفعال في إفادة معنى ما، فيكون من معاني (اسْتَفْعَلَ) التحول، كما في (استنسر، واستنوق، واستحجر).

(١) أبنية الصرف ١٧.

المبحث الأول: خلاف العلماء في أبنية الأفعال المزيدة

أورد سيبويه اثني عشر بناء للأفعال الثلاثية المزيدة لغير الإلحاق[1]، وهي:

١–أفْعَل: وقد ورد على هذا البناء في القرآن الكريم ٢٤٣ فعلا.

٢–فعَّل: وقد ورد منه سبعون فعلا.

٣–فَاعَل: وقد ورد منها خمسة وستون فعلا.

٤–انْفَعل: وقد ورد منه في القرآن الكريم خمسة عشر فعلا.

٥–افْتَعل: وقد ورد منه في القرآن الكريم ثمانية وتسعون فعلا.

٦–تَفاعَل: وقد ورد منه في القرآن الكريم أربعون فعلا.

٧–تَفَعَّل: وقد ورد منه في القرآن الكريم ستة وثمانون فعلا.

٨–افْعَلَّ: ولم يرد منه في القرآن الكريم إلا ﴿ٱبْيَضَّتْ﴾. و﴿ٱسْوَدَّتْ﴾.

٩–اسْتَفْعل: وقد ورد منه في القرآن الكريم واحد وسبعون فعلا، ولم يرد في القرآن الكريم فعل مزيد بثلاثة حروف إلا ما كان على وزن (استفعل).

١٠– افْعَوْعَل.

١١– افْعَوَّل.

١٢– افْعالَّ.

ولم ترد هذه الأبنية الثلاثة الأخيرة في القرآن الكريم، كَمَا أَنَّ وَزنَي (انْفَعَل) وَ(افْعَلَّ) لَم يَجرِ حَوْلَهما خِلاف بين العلماء؛ ولذا لم يتناولها البحث.

(١) انظر: الكتاب ٤/٣٤٥ وما بعدها.

وحدد سيبويه المعاني الممكنة لكل بناء، وأضاف من جاء بعده بعض المعاني، فقد أضاف الصرفيون معاني استدركوها على سيبويه، فقد ذكروا في بناء (أَفْعَلَ) – على سبيل المثال – مجيئه للدلالة على الدخول في المكان، نحو: أعرق يعرق إذا دخل العراق، وأشأم إذا دخل الشام، وأصحر إذا دخل الصحراء[(١)]، وللدلالة على الوصول إلى العدد، نحو: أعشر يعشر، وأتسع يتسع، وآلف يؤلف، أي وصل إلى العشرة والتسعة والألف"[(٢)]، وجعل الشيء للمفعول، نحو: أرعاها الله يرعيها، إذا جعل لها ما ترعاه، وأسقته إبلا أسيقه، أي جعلت له إبلا يسوقها"[(٣)]، ومجيئه للتعدية واللزوم، نحو: أضاءت النار تضيء، وأضاءت النار المكان"[(٤)]، وكونه لازما مع تعدي مجرده، نحو: أنسل ريش الحمام، ونسلت ريش الطائر"[(٥)].

وعلى الرغم من أن الصرفيين قد حصروا أبنية الأفعال المزيدة، وبينوا معانيها فإنهم اختلفوا كثيرا في القضايا المتعلقة بها، وقد كان لهذه الخلافات أثر على توجيه المفسرين والصرفيين للمعنى الصرفي لكل بناء.

وسأعرض لخلافاتهم لما لها من علاقة بموضوع البحث على النحو التالي:

أولا: اختلف الصرفيون في تحديد معنى بناء بعض الأفعال في

(١) انظر: الزاهر في معاني كلمات الناس ٣٢٨/٢.

(٢) انظر: شرح الشافية للرضي ٩٠/١.

(٣) انظر: الألفاظ لابن السكيت ٣٨٢.

(٤) انظر: مجمل اللغة ٥٦٨/١.

(٥) انظر: الأفعال ١٤١/٣.

العربية؛ حيث يذكرون المعنى ونقيضه، فقد ذكر ابن جني أن (أشْكَيْت) لا تكون إلا للسلب، يقول: "تصريف (ش ك و) فأين وقع ذلك فمعناه إثبات الشكو والشكوى والشكاة وشكوت واشتكيت، فالباب فيه كما تراه لإثبات هذا المعنى، ثم إنهم قالوا: أشكيت الرجل إذا "أزلت له عما يشكوه، فهو إذًا لسلب معنى الشكوى لا لإثباته، أنشد أبو زيد:

تَمُـــدُّ بالأَعْنَـــاقِ أَوْ تَلْوَيْهَـــا وَتْشَـــتَكِيْ لَـــوْ أَنَّنَـــا نَشْـــكِيْهَا

مَـــسَّ حَوَايَـــا قَلَّمَـــا نُجْفِيْهَـــا"[(١)]

وفي الحديث: "شَكَوْنَا إِلَىَ رَسُوْلِ الله – صَلَّى اللهُ عِلَيْهِ وَسَلَّمَ– حَرَّ الرَّمْضَاءِ فَلَمْ يُشْكِنَا"[(٢)]، أي: فلم يفسح لنا في إزالة ما شكوناه من ذلك إليه"[(٣)].

وروى الأنباري أنها تكون للإثبات والسلب، يقول الأنباري: "و(أشكيت) حرف من الأضداد، يقال: أشكيت الرجل، إذا أقمت على الأمر الذي يشكوه مني، وأشكيته إذا أقلعت عن الذي يشكوه"[(٤)].

وكلمة (أقذيت) كذلك لها معنيان متضادان، يقول ابن القطاع: "وأقذيت العين جعلت فيها القذى، وقذيتها نظفتها منه، وحكى أبو زيد:

(١) الرجز بلا نسبة في: إصلاح المنطق ص٢٣٨؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٨؛ وتهذيب اللغة ١٠/، ٢٩٧ وخزانة الأدب ١١/ ٣١٦.

(٢) انظر: صحيح مسلم ٤٣٣/١ باب استحباب تقديم الظهر إلى أول الوقت.

(٣) الخصائص ٣/ ٧٧.

(٤) الأضداد ٢٢١.

أقذيتها أخرجت منها القذى"[١] .

وكذلك الأمر في كلمة (تأثم) فهي للتجنب عند كثير من الصرفيين[٢]، لكن ورد عن العرب – أيضا – استعمالها بمعنى وقع في الإثم، يقول ابن الأنباري: "و(تأثم) حرف من الأضداد، يقال: قد تأثم الرجل إذا أتى ما فيه المأثم، وتأثم إذا تجنب المأثم"[٣].

وقد جرى هذا الخلاف في القرآن الكريم أيضا فقد اختلفوا في معنى ﴿أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ﴾[٤]: هل هو بمعنى وجدناه غافلا أو بمعنى جعلناه غافلا؟

وهذا الاختلاف في فهم المعنى يرجع إلى عاملين:

الأول: أن البناء الصرفي نفسه يحتمل معاني كثيرة، فقد ذكر سيبويه لـ(أَفْعَلَ) ثلاثة عشر معنى[٥]، ثم استدرك الصرفيون عليه معاني لم يذكرها، وكذلك الأمر في بناء (تَفَعَّلَ)؛ حيث أورد سيبويه تسعة معان[٦]، وزاد المتأخرون معاني أخرى، كالتجنب والاتخاذ.

وهذه الخاصية للبناء جعلت اللغويين والمفسرين والصرفيين يذكرون وجوها عديدة للبناء، فقد ذكر المفسرون في معنى (فَاعَلَ) في (واعدنا) في

(١) الأفعال ٣/٥٨.

(٢) انظر: الخصائص ٣/٨٠ والشافية ٣٠.

(٣) الأضداد ١٦٩.

(٤) انظر: الكتاب ٤/٦١ وما بعدها.

(٥) انظر: الكتاب ٤/٧١ وما بعدها.

(٦) الأضداد ١٦٩.

قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ ﴾[١] ثلاثة معان، وكذلك الأمر في (استفعل) في (فليستجيبوا) في قوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي ﴾[٢] ولكل معنى صرفي معنى دلالي يوجه معنى الآية في ضوئه.

والثاني: الدلالة المعجمية للفظ نفسه المرتبطة بالسياق اللغوي والاجتماعي، فكلمة (ألام) تحتمل ثلاثة معان، يقول الرضي: "وألام، أي: صار صاحب قوم يلومونه، فإذا صار له لوام قيل: هو مليم، ويجوز أن يكون من الأول، أي صار صاحب لوم، وذلك بأن يلام، كـ(أحصد الزرع): أي صار صاحب الحصاد،. . . ، ويجوز أن يكون (ألاَمَ) مثله، أي: حان أن يُلاَم"[٣]. ويقول ابن القطاع: "وأخبث: استصحب أصحابا، أو كسب مالا خبيثا، ووُلد له مثله"[٤].

كما أنَّ بعض الأبنية لا يتحدد معناها الصرفي إلا بالكلمة المتضامة معها فـ(أَرْطَبَ)، كما يقول ابن القطاع، تأتي على أكثر من وجه، يقول: "(أرطَب) البسرُ: صار فيه الرُّطبُ، والأرض: صارت ذات رُطْب النبات، والقوم: صادفوه، أو صاروا فيه"[٥].

كما أن أصحاب المعاجم يوردون للفظ الواحد أكثر من معنى؛ فـ(أَلْبَنَ) عند بعضهم بمعنى: كثر عنده اللبن، جاء في بعض المعاجم: "ومنه

(١) البقرة: ٥١.

(٢) البقرة: ١٨٦.

(٣) شرح الشافية للرضي ١/٩٠.

(٤) الأفعال لابن القطاع ١/١٩٣.

(٥) الأفعال ٢/٢٦.

أنْ يكون أفْعَل الشَّيءُ بمعنى كَثُرَ ذلك عنده، كقولك: أَلْبَن الرَّجُلُ، أي: كَثُر عنده اللَّبن، وأتْمَر، أي: كَثُر عنده التَّمْرُ"[1]، مع أن هذه الصيغة لا تفيد التكثير، وقد ذكر ابن القطاع أن معناه: صار ذا لبن، يقول: "و(ألبن) القومُ: صار لهم لَبَن، والناقة: نزل اللبن في ضرعها، والشاة: صار لها لبن"[2].

ثانيا: اختلف الصرفيون في اشتراك بناءين في الدلالة على معنى، فذكر سيبويه أن (افْعَلَّ) بمعنى (افْعالَّ)، يقول: "وقد يستغنى بأَفْعَّالَ عن فعل وفعل، وذلك نحو: ازراق، واخضار، واصفار، واحمار، واشراب، وابياض، واسواد واسود، وابيض، واخضر، واحمر، واصفر، أكثر في كلامهم؛ لأنه كثر فحذفوه، والأصل ذلك"[3].

في حين فرق بين (أَفْعَلَ) و(فعَّل) في مثل: (أصبحنا) و(صبحنا)، يقول: "وتقول: أصبحنا، وأمسينا، وأسحرنا، وأفجرنا، وذلك إذا صرت في حين صبحٍ ومساءٍ وسحرٍ، وأما صبحنا، ومسينا، وسحرنا، فتقول: أتيناه صباحا ومساءً وسحرا، ومثله بيتناه: أتيناه بياتا"[4].

لكن بعض الصرفيين اعترضوا على رأيه في (افعلَّ) و(افعالَّ)، فذكروا أن بينهما فرقا، يقول السهيلي: "إلا أن أبا سليمان الخطّابي[5]. زعم أن

---

(١) معجم ديوان الأدب ٢/٣٣٧.

(٢) الأفعال ٣/١٢٢.

(٣) الكتاب ٤/٢٦.

(٤) الكتاب ٤/٦٣.

(٥) حمد الخطابي(٣١٩ – ٣٨٨ هـ) حمد بن محمد بن إبراهيم ابن الخطاب البستي، أبو سليمان: فقيه محدث، له معالم السنن، و شرح سنن أبي داود، وبيان إعجاز القرآن، و =

معنى (احمرَّ) مخالف لمعنى (احمارَّ) وبابه، وذهب إلى أن (افعلَّ) يقال فيما لم يخالطه لون آخر، و(افعالَّ) يقال لما خالطه لون آخر.

والخطَّابي ثقة في نقله، والقياس يقتضي صحة قوله؛ لأن الألف لم تزد في أضعاف حروف الكلمة إلا لدخول معنى زائد بين أضعاف معناها"[(١)].

وكذلك الأمر في بناء (فَاعَلَ) و(تَفَاعَلَ)، إذ نصَّ بعض الصرفيين على أن بينهما فرقا، فهما، وإن كانا يتفقان في الدلالة على معنى المشاركة، فإن لكل منهما مقاما مختلفا، فـ(فَاعَلَ) يؤتى بها إذا تعين البادئ بالحدث، ويكون فاعله صريحا، والطرف الآخر هو المفعول، وأما (تَفَاعَلَ) فيؤتى بها للدلالة على الاشتراك في الفاعلية لفظا وفي المفعولية معنى دون الإشارة لمن بدأ بالفعل، يقول ركن الدين الاستراباذي: "وقال بعضهم في الفرق بين (فَاعَلَ)و(تَفَاعَلَ) من حيث المعنى وإن اشتركا في صدور الفعل عن اثنين فصاعدا أن البادي بالفعل في فاعل – وهو الفاعل – معلوم، وفي (تَفَاعَلَ) غير معلوم؛ ولهذا يقال في: "ضاربَ زيد عمرا" على سبيل الاستبعاد والإنكار، أضارب زيد عمرا أم ضارب عمرو زيدا ولم يقل ذلك في: تَضَارَبَ زيدٌ عمرو"[(٢)].

ولكن الرضي الاستراباذي رد هذا الرأي، وبين أن معناهما واحد،

= إصلاح غلط المحدثين، غريب الحديث، انظر: سير أعلام النبلاء ٢٤/١٧، والأعلام ٢٧٢/٢.

(١) نتائج الفكر ٢٥٣.

(٢) شرح الشافية لركن الدين الاستراباذي ٢٥٧/١.

يقول: "ثم اعلم أنه لا فرق من حيثُ المعنى بين (فَاعَلَ) و(تَفَاعَل) في إفادة كون الشيء بين اثنين فصاعداً، وليس كما يتوهم من أن المرفوع في باب (فَاعَلَ) هو السابق بالشروع في أصل الفعل على المنصوب بخلاف باب (تَفَاعَلَ)، ألا ترى إلى قول الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما لبعض من خاصمه: "سَفِيهٌ لم يجد مُسَافِها"[1]، فإنه – رضي الله عنه – سمى المقابل له في السفاهة مُسَافِها، وإن كانت سفاهته – لو وجدت – بَعْدَ سفاهة الأول، وتقول: إن شتمتني فما أشاتمك، ونحو ذلك، فلا فرق من حيث المغزى والمقصد الحقيقي بين البابين"[2].

وكان لهذه الخلافات أثر في توجيه المعنى لدى المفسرين، فاختلف المفسرون في ألفاظ القرآن الكريم، فالزمخشري يرى أن بين (أَنْزَل) و(نزّل) فرقا في المعنى، ويوجه معنى الآية في ضوء ذلك يقول: "فإن قلت: لم قيل: (مِمَّا نَزَّلْنا) على لفظ التنزيل دون الإنزال؟ قلت: لأن المراد النزول على سبيل التدريج والتنجيم، وهو من محازه لمكان التحدي. وذلك أنهم كانوا يقولون: لو كان هذا من عند اللَّه مخالفاً لما يكون من عند الناس، لم ينزل هكذا نجوما سورة بعد سورة وآيات غب آيات، على حسب النوازل وكفاء الحوادث، وعلى سنن ما نرى عليه أهل الخطابة والشعر، من وجود ما يوجد منهم مفرقا حينا فحينا، وشيئا فشيئا، حسب ما يعنّ لهم من الأحوال المتجددة والحاجات السانحة، لا يلقى الناظم ديوان شعره دفعة، ولا يرمى الناثر بمجموع خطبه أو رسائله ضربة، فلو أنزله اللَّه لأنزله خلاف هذه

(١) انظر: المستقصى في أمثال العرب ٢/١١٨.

(٢) شرح الشافية للرضي ١/ ١٠٠.

العادة جملة واحدة"[١].

ولكن أبا حيان يخالف الزمخشري مؤيدا ما ذهب إليه سيبويه، يقول أبو حيان: "وَهَذَا الَّذِي ذهب إِلَيْه الزمَخشريُّ فِي تَضْعِيفِ عَيْنِ الْكَلِمَةِ هُنَا، هُوَ الَّذِي يُعبَّرُ عنه بِالتَّكْثِير، أَيْ يَفْعَلُ ذَلِك مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ، فَيَدُلُّ على هَذَا الْمَعْنَى بِالتَّضْعِيفِ وَيُعَبَّرُ عَنْهُ بِالْكَثْرَة.

وذهل الزَّمَخْشَرِيُّ عن أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ غَالِبًا فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي تَكُونُ قَبْلَ التَّضْعِيفِ مُتَعَدِّيَةً، نَحْوَ: جَرَحْت زَيْدًا، وَفَتَحْتُ الْبَابَ، وَقَطَعْتُ، وَذَبَحْتُ، لَا يُقَال: جَلَّسَ زيد، وَلَا قعّد عمرو، وَلَا صَوَّمَ جَعْفَر، وَ(نَزَّلْنَا) لَمْ يَكن مُتَعَدِّيًا قَبْلَ التَّضْعِيفِ، إِنَّمَا كَانَ لَازِمًا، وَتَعَدِّيه إِنَّمَا يفيدُهُ التَّضْعِيفُ أَوِ الْهَمْزَةُ، فَإِنْ جَاءَ فِي لَازِمٍ فهو قَلِيل. قَالُوا: مَاتَ الْمَالُ، وَمَوَّتَ الْمَالَ، إِذَا كَثُرَ ذَلِكَ فِيهِ، وَأَيْضًا، فَالتَّضْعِيفُ الَّذِي يُرَادُ بِهِ التَّكْثِيرُ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى كَثْرَةِ وُقُوعِ الْفِعْلِ، أَمَّا أَنْ يَجْعَلَ اللَّازِمَ مُتَعَدِّيًا فَلَا، و(نَزَّلْنَا) قَبْلَ التَّضْعِيفِ كَانَ لَازِمًا، وَلَمْ يَكُنْ مُتَعَدِّيًا، فَيَكُونُ التَّعَدِّي الْمُسْتَفَادُ مِنَ التَّضْعِيفِ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ لِلنَّقْلِ لَا لِلتَّكْثِيرِ، إِذْ لَوْ كَانَ لِلتَّكْثِيرِ، وَقَدْ دَخَلَ عَلَى اللَّازِمِ، بَقِي لَازِمًا نَحْوَ: مَاتَ الْمَالُ، وَمَوَّتَ الْمَالُ. وَأَيْضًا فَلَوْ كَانَ التَّضْعِيفُ فِي (نَزَلَ) مُفِيدًا لِلتَّنْجِيمِ لَاحْتَاجَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ﴾[٢] إِلَى تَأْوِيلٍ؛ لِأَنَّ التَّضْعِيفَ دَالٌّ عَلَى التَّنْجِيمِ وَالتَّكْثِيرِ، وَقَوْلُهُ: جُمْلَةً واحِدَةً يُنَافِي ذَلِكَ. وَأَيْضًا فَالْقِرَاءَاتُ بِالْوَجْهَيْنِ فِي كَثِيرٍ مِمَّا جَاءَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمَا بِمَعْنًى وَاحِدٍ. وَأَيْضًا مَجِيءُ (نَزَلَ) حَيْثُ لَا يُمْكِنُ فِيهِ التَّكْثِيرُ وَالتَّنْجِيمُ إِلَّا عَلَى

(١) الكشاف ١/٩٦.

(٢) الفرقان: ٣٢.

تَأْوِيلٍ بَعِيدٍ جَدًا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ"[1].

وقد نصَّ بعض العلماء على ألا ترادف في هذه الأبنية، يقول أبو هلال العسكري: "محال أَن يخْتَلف اللفظان وَالْمعْنَى وَاحِد، كَمَا ظن كثير من النَّحْوِيين واللغويين، وَإِنَّمَا سمعُوا الْعَرَب تَتَكَلَّم بذلك على طباعها وَمَا فِي نفوسها من مَعَانِيهَا الْمُخْتَلفَة وعَلى مَا جرت بِهِ عاداتها وتعارفها، وَلم يعرف السامعون تِلْكَ الْعِلَل والفروق، فظنوا مَا ظنوه من ذَلِك، وتأولوا على الْعَرَب مَا لَا يجوز فِي الحكم، وَلِهَذَا الْمَعْنى قَالَ الْمبرد: الْفرق بَين أبصرته وبصرت بِهِ على اجْتِمَاعهمَا فِي الْفَائِدَة أَن بصرت بِهِ مَعْنَاهُ: أَنَّك صرت بَصيرًا بموضعه، وَفعلت، أَي: انْتَقَلت إِلَى هَذَا الْحَال، وَأما أبصرته فقد يجوز أَن يكون مرّة وَيكون لأَكْثر من ذَلِك، وَكَذَلِكَ أدخلته وَدخلت بِه، فَإِذا قلت: أدخلته جَازَ أَن تدخله وأنت مَعَه، وجاز ألا تكون مَعَه، وَدخلت بِهِ إِخْبَار بِأَن الدُّخُول لَك، وَهُوَ مَعَك بسببك، وحاجتنا إِلَى الِاخْتِصَار تلزمنا الِاقْتِصَار فِي تأييد هَذَا الْمَذْهَب على مَا ذَكَرْنَاه، وَفِيه كِفَايَة"[2].

وقول أبي هلال العسكري: إن اللغويين والسامعين لم يعرفوا تِلْكَ الْعِلَل والفروق، يشير إلى أن العربية لم تنقل إلينا بكل سياقاتها واستعمالاتها في المواقف المختلفة، فلا نعلم هل الهمزة في (أكرمت جاري) للتعدية أم للمصادفة، وهذا ما يفسر اختلاف الصرفيين واللغويين والمفسرين في تحديد معنى البناء صرفيا.

ثالثا: يختلف معنى بعض الأفعال من صرفي لآخر، فالأفعال

(١) البحر المحيط ١/١٦٧.

(٢) الفروق اللغوية ٢٣.

(عاقبت) و(ناولت) بمعنى المجرد عند سيبويه، يقول: "وقد تجيء (فَاعَلْتُ) لا تريد بها عمل اثنين، ولكنهم بنوا عليه الفعل، كما بنوه على (أَفْعَلْتُ)، وذلك قولهم: ناولته، وعاقبته، وعافاه الله، وسافرت، وظاهرت عليه، وناعمته. بنوه على (فَاعَلْتُ)، كما بنوه على (أَفْعَلْتُ)"(١).

لكنها عند الرضي بمعنى الجعل، يقول: "وقد تجيء بمعنى جعل الشيء ذا أصله كـ(أَفْعَلَ) و(فَعَّل)، نحو: (رَاعِنا سَمْعَكَ) أي: اجعله ذا رعاية لنا كأرعِنا، و(صَاعَرَ خَدَّه)، أي: جعله ذا صَعَرٍ، و(عافاك الله)، أي: جعلك ذا عافية، و(عاقَبْتُ فلاناً) أي: جعلتُه ذا عقوبة، وأكثر ما تجيء هذه الأبواب الثلاثة متعدية"(٢).

رابعا: يذهب كثير من الصرفيين إلى أن بعض الأفعال بمعنى المجرد، ولا معنى للزيادة فيها، يقول سيبويه: "وقد يجيء (فَعَلْتُ) و(أَفْعَلْتُ) المعنى فيهما واحد، إلا أن اللغتين اختلفتا. زعم ذلك الخليل: فيجيء به قوم على (فَعَلْتُ)، ويلحق قوم فيه الألف فيبنونه على (أَفْعَلْتُ). كما أنه قد يجيء الشيء على (أَفْعَلْتُ) لا يستعمل غيره، وذلك قلته البيع وأقلته، وشغله وأشغله، وصر أذنيه وأصر أذنيه، وبكر وأبكر، وقالوا: بكر فأدخلوه مع أبكر وبكر كأبكر، فقالوا: أبكر كما قالوا: أدنف الرجل، فبنوه على أفعل، وهو من الثلاثة، ولم يقولوا: دنف كما قالوا: مرض. وأبكر كبكر. وكما قالوا: أشكل أمرك. وقالوا: حرثت الظهر وأحرثته"(٣).

(١) الكتاب ٤/٦٨.

(٢) شرح الشافية للرضي ١/ ١٠٠.

(٣) الكتاب ٤/٦١.

ويقول أيضا: "وقالوا: قر في مكانه واستقر، كما يقولون: جلب الجرح وأجلب، يريدون بهما شيئاً واحداً، كما بني ذلك على (أَفْعَلْتُ) بني هذا على (اسْتَفْعَلْتُ)"[(١)].

ولكن الرضي يرفض هذا الرأي، يقول: "اعلم أن المزيد فيه لغير الإلحاق لابد لزيادته من معنى، لأنها إذا لم تكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق، ولا لمعنى كانت عبثا، فإذا قيل مثلاً: إن (أقال) بمعنى (قال)؛ فذلك منهم تسامح في العبارة، ذلك عل نحو ما يقال: إن (الباء) في: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾ الرعد: ٤٣، و(من) في (ما من إله) زائدتان لَمَّا لم تفيدا فائدة زائدة في الكلام سوى تقرير المعنى الحاصل وتأكيده، فكذا لابد في الهمزة في (أقالني) من التأكيد والمبالغة"[(٢)]. ويقول أيضا: "وبمعنى (فَعَلَ) نحو: قلت البيع وأقلته، وقد ذكرنا أنه لابد للزيادة من معنى، وإن لم يكن إلا التأكيد"[(٣)].

وما قاله الرضي فيه نظر من وجهين:

أولا: أن الرضي – بهذا الرأي – يرفض فكرة الترادف في التعبير على الرغم من أنه قد أثبتها في موضع آخر، يقول: "قد يعبر عن معنى واحد بعبارتين تخالف مفرداتُ إحداهما مفردات الأخرى معنى من حيث الوضع، وكذا إعراباتها، كما تقول: جاءني القوم إلا زيداً، وجاءني القوم، ولم يجئ من بينهم زيد، أو جاءوني وتخلّف زيد، أو لم يوافقهم زيد، ونحو

(١) الكتاب: ٤/ ٧٠.

(٢) شرح الشافية للرضي ١/٨٣.

(٣) المصدر نفسه ١/٩١.

ذلك، والمقصود من الكل واحد"[١].

ثانيا: وردت أفعال كثيرة في العربية مزيدة مغنية عن المجرد، ولا معنى جديدا فيها، أو أن معنى المزيد فيها بخلاف المجرد كـ(اشْتَدّ) و(بَارَكَ) و(نادى)، وغيرها كثير، يقول ابن جني: "وكذلك (اشْتَدَّ) لم ينطق به بلا زيادة، لم يقولوا: شَدَّ في هذا المعنى، على أن أبا زيد قد حكاها في كتاب مصادره، وقولهم: (شديد) كأنهم قد قالوا فيه: (شدُدت) وإن لم يجيئوا به. قال سيبويه: "استغنوا بـ(افتقر واشتد) عن (فقُرتُ وشدُدتُ)، كما استغنوا بـ(احْمَارّ) عن (حَمِرَ)، يريد أن (احْمَارَّ) أيضا لم ينطق بالماضي منه إلا بزائد، نحو: (احمرّ)و(احْمَارّ)، قال سيبويه أيضا: كما استغنوا بـ(ارتفع) عن (رفُع)، وعليه جاء (رفيع)، يريد أن قولهم: (رَفِيع: فَعِيل) و(فَعِيْل) إنما يأتي من (فعُل)، نحو: كرم فهو كريم. وكذلك قولهم: (ارْعَوَى الرجل) وزنه افعلَّ، ولم أسمعهم استعملوا الماضي منه بلا زيادة، وليس من لفظ (رَعَيْتُ)؛ لأن لام (رَعَيْتُ) ياء، ولام (ارْعَوَى) واو"[٢].

ثالثا: أن اللغة لا تسير وفق قوانين حتمية، كما هو الأمر في علوم الطبيعة، وهذا ما جعل معاني هذه الأبنية لا تنضبط؛ لأنها ترتبط بالاستعمال اللغوي الذي يخضع للسياق، وقد صرح بعض الصرفيين بهذا، يقول الرضي عن معاني (أَفْعَلَ): "والأغلب من هذه المعاني المذكورة النقلُ، كما ذكرنا، وقد يجيء (أفْعَلَ) لغير هذه المعاني، وليس له ضابطة كضوابط المعاني المذكورة كـ (أبصره)، أي: رآه، وأوعزت إليه، وقد يجيء مطاوع (فَعَّلَ)، كـ:

(١) شرح الشافية للرضي ٩١/١.

(٢) المنصف ١٦/١.

فَطَّرته فَأَفْطَر، وبَشَّرْتُهُ فأبشر، وهو قليل"[1]. ويقول عن بناء (فعَّل): "وقد يجيء لمعان غير ما ذكر غير مضبوطة بمثل الضوابط المذكورة، نحو: جرب وكلم"[2]. ويقول عن بناء (اسْتَفْعَلَ): "ويجيء أيضا كثيرا للاعتقاد في الشيء أنه على صفة أصله، نحو اسْتَكْرَمْتُهُ، أي: اعتقدت فيه الكرم، وَاسْتَسْمَنْتُهُ، أي: عددته ذا سِمَنٍ، واستعظمته، أي: عددته ذا عَظَمة، ويكون أيضاً للاتخاذ، كما ذكرنا في (افْتَعَلَ)، نحو: استلام، وقد يجيء لمعان أخر غير مضبوطة"[3].

رابعا: يذكر بعض الصرفيين أن بعض أبنية الأفعال المزيدة بمعنى بناء آخر، فقد ذكروا أن (تكبر) بمعنى: (استكبر)[4]، و(تخاطأ) بمعنى (أخطأ)، و(تعاهد) بمعنى (تعهد)، و(استبان) بمعنى (أبان)، يقول سيبويه: "ويقال: أبان الشيء نفسه وأبنته، واستبان واستبنته، والمعنى واحدٌ، وذا ها هنا بمنزلة حزن وحزنته في (فَعَلْتُ)، وكذلك بين وبينته"[5].

وقد رفض الرضي هذا الرأي، يقول: "وقولهم: (بمعنى أَفْعَلَ، نحو: تَخَاطأَ، بمعنى أَخْطَأَ) مما لا جدْوَى له؛ لأنه إنما يقال: هذا الباب بمعنى ذلك الباب إذا كان الباب المحال عليه مختصا بمعنى عام مضبوط بضابط، فيتطفل الباب الآخر عليه في ذلك المعنى، أما إذا لم يكن كذا فلا فائدة

(١)شرح الشافية للرضي ٩١/١.

(٢) المصدر نفسه ٩١/١.

(٣) انظر: الكتاب ٧١/٤.

(٤) شرح الشافية للرضي ٩١/١.

(٥) انظر: الكتاب ٦٣/٤.

فيه، وكذا في سائر الأبواب، كقولهم: تعاهد بمعنى تَعَهَّدَ، وغير ذلك كقولهم: تَعَهَّدَ بمعنى تعاهد"[١].

خامسا: يذكر بعض الصرفيين معاني لبعض الأبنية ليست في الحقيقة سوى المعنى المعجمي للكلمة، فقد ذكروا أن (تيقن) و(تبين) و(تحفظ) للاستثبات، يقول سيبويه: "كما شاركت (تَفَاعَلْتُ) (تَفَعّلْتُ) الذي ليس في هذا المعنى، ولكنه استثباتٌ، وذلك قولهم: تيقنت واستيقنت، وتبينت واستبنت، وتثبت واستثبت"[٢]. وكذلك الأمر في (افْتَعَلَ) و(فَاعَلَ) فقد ذكروا أن (افْتَعَلَ) تأتي لاختيار الشيء، نحو: انتقاه ينتقيه، واصطفاه يصطفيه، وانتخبه ينتخبه[٣]. وذكروا أن (فَاعَلَ) تأتي للموالاة والمتابعة، نحو: تابعت الصوم أتابعه ووالیت القراءة أواليها[٤]. . فليس الاستثبات والاختيار والموالاة معاني صرفية، ولكنها معان معجمية اتفقت هذه الكلمات في الدلالة عليها.

سادسًا: ذهب أكثر الصرفيين إلى أن السماع شرط لكل زيادة، وكل ما لم يسمع عن العرب فهو غير جائز، فالزيادات في أبنية الأفعال تحتاج إلى سماع في البناء والمعنى.

يقول الرضي الاستراباذي: "ليست هذه الزيادات قياساً مطرداً، فليس لك أن تقول مثلاً في (ظَرُف): أَظْرَفَ، وفي (نصر): أَنْصَرَ، ولهذا رُدَّ على

(١) شرح الشافية للرضي ١/١٠٤.

(٢) الكتاب ٤/٧١.

(٣) انظر: فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال ١/٢٤١.

(٤) انظر: شرح ابن عقيل ٤/٢٦٣.

الأخفش في قياس (أظَنَّ وَأَحْسَبَ وأخَالَ) على (أعْلَمَ وَأرَى)، وكذا لا تقول: نَصَّرَ ولا دَخَّلَ، وكذا في غير ذلك من الأبواب، بل يحتاج في كل باب إلى استعمال اللفظ المعين، وكذا استعماله في المعنى المعين، فكما أن لفظ (أذهب وأدخل) يحتاج في إلى السماع، فكذا معناه الذي هو النقل مثلاً، فليس لك أن تستعمل (أذْهَبَ) بمعنى أزال الذهاب، أو عَرَّضَ للذهاب، أو نحو ذلك"(١).

ويقول أبو حيان: "وقال أبو محمد عبد الله محمد بن الخشاب: أفعال المطاوعة لا تنقاس: لا تقول: أخرجته فانخرج"(٢).

فأصحاب هذا الرأي يرون أن هذه الأبنية ومعانيها مما يحفظ حفظا، يقول ابن يعيش: "قال الله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَوْا ءَايَةً يَسْتَسْخِرُونَ ﴾(٣)، أي: يسخرون، و(يَسْتَرْؤُونَ)، أي: يَرْؤَوْنَ. والغالبُ على هذا البناء الطلب والإصابة، وما عدا ذَيْنك فإنه يُحْفَظَ حِفْظًا، ولا يُقاس عليه"(٤).

لكن الأخفش خالف الصرفيين فأجاز أن يقاس على همزة التعدية في (أرى وأعلم)، فيقال: أحسب وأخال وأزعم وأوجد، يقول ابن يعيش: "وهذا النقلُ مقصور على هذَيْن الفعلين دون أخواتهما، وهو المسموع من العرب، فبعضُهم يقف عند المسموع ولا يتجاوزه إلى غيره.

وكان أبو الحسن الأخفش يَقيس عليهما سائرَ أخواتهما، فيُجِيز: أظَن

---

(١) شرح الشافية للرضي ١/٨٥.

(٢) ارتشاف الضرب ١/١٧٥.

(٣) الصافات: ١٤.

(٤) شرح المفصل ٤/٤٤٢.

زيدٌ عمرًا أخاك قائمًا، و: أزعم بكرٌ محمدًا جعفرًا منطلقًا، والمذهبُ الأول لقلّة ذلك"[١].

وكلا المذهبين بحاجة إلى نظر، ففي الأخذ برأي الجمهور شيء من التضييق والتجميد للصيغ التي ورثت عن العرب، وحيلولة دون نمو اللغة وتطويرها عن طريق زيادة حرف أو أكثر، وإضافة ما قد يحتاج إليه من الأبنية. وأما رأي الأخفش فينبغي أن يراعى فيه شروط قبول الذوق العربي إضافةَ الصيغة المزيد فيها إلى متن اللغة[٢].

ونتيجة لهذا الخلاف بين الصرفيين فقد أصدر مجمع اللغة العربية في مصر عددا من القرارات يجيز فيها قياسية بعض الأبنية، وسأذكر بعضا منها:

١– رأى مجمع اللغة العربية قياسية بناء (تَفَعّلَ) في مطاوعة (فعَّل) ما لم يكن تضعيفه للتعدية، فأصدر قراره الآتي: "قرار مطاوع (فعَّل) بتشديد العين. . قياس المطاوعة لـ(فعّل) مضعف العين (تَفَعَّلَ)، والأغلب فيما ضعف للتعدية فقط أن يكون مطاوعه ثلاثيه"[٣].

٢– "ويرى مجمع اللغة العربية قياسية بناء (اسْتَفْعَلَ) لإفادة الطلب والصيرورة، وقد أصدر قرارا بذلك: "قرار صيغة (اسْتَفْعَلَ) للطلب والصيرورة. . يرى المجمع أن صيغة (اسْتَفْعَلَ) قياسية؛ لإفادة الطلب

(١) شرح المفصل ٤/٣٠١.

(٢) انظر: في علم الصرف ٣٥.

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية الملكي الجزء الأول ٣٦.

والصيرورة"[١].

٣- مطاوع (فعَل) الثلاثي، رأى المجمع قياسيته، وأصدر القرار التالي: "قرار مطاوع (فَعَلَ) الثلاثي. . كل فعل متعد دال على معالجة حسية فمطاوعه القياسي (انفعل) ما لم يكن فاء الفعل واوا أو لاما أو ميما أو راء، ويجمعها قولك: (ولنمر) فالقياس فيه (افْتَعَلَ)[٢].

٤-رأى مجمع اللغة أن مطاوع (فَاعَلَ) يكون (تَفَاعَلَ) قياسا "قرار مطاوع (فَاعَلَ). . (فاعل) الذي أريد به وصف مفعوله بأصل مصدره، مثل: باعدته، يكون قياس مطاوعته (تَفَاعَلَ) كتباعد"[٣].

(١) مجلة مجمع اللغة العربية الملكي الجزء الأول ٣٧.

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية الملكي الجزء الأول ٣٦.

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية الملكي الجزء الأول ٣٦.

المبحث الثاني: معاني أبنية الأفعال المزيدة في القرآن الكريم

أولاً: بناء (اسْتَفْعَلَ):

نص الصرفيون على أن بناء (اسْتِفْعَلَ) يأتي للطلب في الأكثر، يقول ابن جني: "ومن ذلك – وهو أصنع منه– أنهم جعلوا (اسْتَفْعَلَ) في أكثر الأمر للطلب، نحو: استسقى واستطعم"(١)، وقد صرح بعض الصرفيين على أن هذا المعنى هو الأصل(٢).

ويأتي بناء (اسْتَفْعَلَ) لمعان كثيرة ذكرها الصرفيون في كتبهم، يقول ابن يعيش: "وله معانٍ:

أحدها: الطلب والاستدعاء، كقولك: (استعطيت)، أي: طلبت العطية، و(استعتبته)، أي: طلبت إليه العُتبَى. ومنه (استفهمت)، و(استخبرت).

الثاني: أن يكون للإصابة، كقولك: (استجدته)، و(استكرمته)، أي: وجدته جيدًا وكريمًا.

الثالث: أن يكون بمعنى الانتقال والتحوّل من حال إلى حال، نحوَ قوله: (استَنوَقَ الجمل)، إذا صار على خُلُق الناقة، و(استَتْيَسَت الشاة)، إذا أشبهت التَّيْسَ، ومنه: (استحجر الطين)، إذا تَحوّل إلى طَبْع الحجر في الصَّلابة.

الرابع: أن يكون (اسْتَفْعَلَ) لتكلّف الشيء وتعاطيه، نحوَ: (استعظم)

(١) الخصائص ٢/١٥٥.

(٢) انظر: الدر المصون ٦/٤٩١.

بمعنى (تَعظّم)، و(استكبر) بمعنى (تكبّر)، و كقولهم: (تشجّع)، و(تجلّد).

الخامس: أن يكون (اسْتَفْعَلَ) بمعنى (فَعَلَ)، قالوا: "قَرّ في المكان، واستقرّ"[1].

وقد ورد هذا البناء في عدد من الآيات الكريمة، فكان معناه موضع خلاف، وسنعرض لبعض منها:

أولا: معنى بناء (اسْتَفْعَلَ) في(استزلهم) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْاْ مِنكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ إِنَّمَا ٱسْتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُواْ وَلَقَدْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴾[2] يذكر المفسرون أنَّ الله يعني بذلك الذين ولوا عن المشركين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد، و انهزموا عنهم[3]، وقد ذكر العلماء لهذا البناء المعاني التالية:

الأول: أن معنى بناء (اسْتَفْعَلَ) في (استزلهم) هو الطلب، وقد ذهب إلى هذا ابن قتيبة، يقول: (استزلهم الشيطان): طلب زَلَلَهم. كما يقال: استعجلت فلانا. أي: طلبت عجلتهُ، واستعملته، أي: طلبت عمله"[4]، وقد ذكر هذا الرأي كثير من المفسرين[5]، يقول الزمخشري موجها تفسير الآية في ضوء معنى الطلب: "(اسْتَزَلَّهُمُ): طلب منهم الزلل، ودعاهم إليه بِبَعْضِ

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤/٤٤٢.

(٢)آل عمران: ١٥٥.

(٣) تفسير الطبري ٧/٣٢٦.

(٤) غريب الفرآن لابن قتيبة ١١٤.

(٥) انظر: تفسير الطبري ٧/٣٢٧وتفسير السمعاني١/٣٧٠ وزاد المسير ١/٣٣٨ وتفسير النسفي والسراج المنير١/٢٥٨ وتفسير أبي السعود ٢/١٠٣.

ما كَسَبُوا من ذنوبهم، ومعناه: أنّ الذين انهزموا يوم أحد كان السبب في توليهم أنهم كانوا أطاعوا الشيطان فاقترفوا ذنوبا؛ فلذلك منعتهم التأييد وتقوية القلوب حتى تولوا"[(١)].

الثاني: أن (اسْتَفْعَلَ) بمعنى (أَفْعَلَ)، وقد ذكر هذا الرأي أبو علي الفارسي، يقول: "﴿إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا﴾، واستزلّ وأزلّ كقولهم: استجاب وأجاب، واستخلف لأهله وأخلف، فكما أنّ (استزلّهم) من الزّلّة، والمعنى فيه: أكسبهم الشيطان الزّلّة"[(٢)]، وقد وافق الواحدي[(٣)] والقاسمي[(٤)] أبا علي الفارسي في رأيه.

وقد أخذ بهذا الرأي من المحدثين الطاهر بن عاشور، حيث ذكر أن السين والتاء ليستا للطلب، يقول: "و(اسْتَزَلَّهُمُ) بِمَعْنَى: أَزَلَّهُمْ، أَيْ جَعَلَهُمْ زَالِّينَ، وَالزَّلَل مُسْتَعَارٌ لِفِعْلِ الْخَطِيئَةِ، وَالسِّينُ وَالتَّاءُ فِيهِ لِلتَّأْكِيدِ، مِثْلُ: اسْتَفَاد، وَاسْتَبْشَر، وَاسْتَنْشَقَ، وَقَوْلِ النَّابِغَةِ:

وَهُمْ قَتَلُوا الطَّائِيَّ بِالْجَوِّ عَنْوَةً أَبَا جَابر فاسْتَنْكَحُوا أُمَّ جَابِرِ"[(٥)]

---

(١) الكشاف ١/٤٣٠.

(٢) الحجة للقراء السبعة ٢/١٨.

(٣) انظر: التفسير الوسيط ١/٥٠٩.

(٤) انظر: تفسير القاسمي ٢/٤٤١، وهو جمال الدين القاسمي(١٢٨٣ – ١٣٣٢ هـ) مولده ووفاته في دمشق، ألف مايزيد على سبعين كتابا، منها تفسيره الذي سماه محاسن التأويل، كان سلفي العقيدة لا يقول بالتقليد، الأعلام ٢/١٣٥.

(٥) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٠٠؛ وأساس البلاغة (نكح)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٢/ ٦٢٦ (نكح)؛ وتاج العروس ٧/ ١٩٧ (نكح).

أَيْ نَكَحُوا. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَٱسْتَغْنَى ٱللَّهُ﴾[1] وَقَوْلُهُ: ﴿أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ﴾[2]. وَلَا يَحْسُنُ حَمْلُ السِّينِ وَالتَّاءِ عَلَى مَعْنَى الطلَب؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ لَوْمُهم عَلَى وُقُوعِهِم فِي مَعْصِيَةِ الرَّسُولِ، فَهُوَ زَلَل وَاقِعٌ "[3].

الثالث: ذكر الزجاج أن (استزلهم) بمعنى (أذكرهم)، يقول: "﴿إِنَّمَا ٱسْتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا۟﴾. أي: لم يَتولوا في قتالهم على جهة المعاندة، ولا على الفِرار من الزحف رغبة في الدنيا خاصة، وإنما أذكرهم الشيطان خطايا كانت لهم، فكرهوا لقاءَ الله إلا على حال يرضونها"[4].

وقد رد أبو حيان هذا الرأي، يقول: "وَذَهَبُ الزَّجَّاجُ وَغَيْره إِلَى أَنَّ الْمَعْنَى: أَنَّ الشَّيْطَانَ ذَكَّرَهُمْ بِذُنُوب لَهُمْ مُتَقَدِّمَةٍ، فَكَرِهُوا الْمَوْتَ قَبْلَ التَّوْبَةِ مِنْهَا وَالْإِقْلَاعِ عَنْهَا، فَأَخَّرُوا الْجِهَادَ حَتَّى يُصْلِحُوا أَمْرَهُمْ، وَيُجاهِدوا عَلَى حَالَةٍ مَرْضِيَّةٍ. وَلَا يَظْهَرُ هَذَا الْقَوْلُ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا قَادِرِينَ عَلَى التَّوْبَةِ قَبْلَ الْقِتَالِ وَفِي حَالِ الْقَتَّالِ، وَالتَّائِبُ مِنَ الذَّنْب كمن لا ذنب له"[5].

والذي يراه الباحث أن الراجح أنه ليس في (استزل) معنى الطلب، وإنما المراد هو توليهم عن القتال، وعبر عنه بـ(استزلهم الشيطان) وهذه استعارة لِفِعْلِ الْخَطِيئَةِ، كما أطلق ثَبَات الْقَدَمِ عَلَى ضِدِّهِ وَهُوَ النَّصْرُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَثَبِّتْ أَقْدامَنا﴾، وقول الصرفيين: "إن السين والتاء قد تأتيان،

(١) التغابن: ٦.

(٢) الْبَقَرَة: ٣٤.

(٣) التحرير والتنوير ١٣٩/٤.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٤٨١/١.

(٥) البحر المحيط ٣٩٨/٣.

وليس معناهما الطلب"، قول صحيح؛ لأن" (اسْتَفعَلَ) تأتي لمعان أخر غير مضبوطة"[١].

ثانيا: معنى بناء (اسْتَفْعَلَ) في الفعل (فليستجيبوا) في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴾[٢].

وقد ذكر الصرفيون لهذا الفعل ثلاثة معان على النحو التالي:

الأول: أن يكون (اسْتَفْعَلَ) لمعنى الطلب على بابه، وقد ذهب إلى هذا الرأي ثعلب[٣]، وكثير من المفسرين، يقول الطبري: "وقال بعضهم: معنى (فليستجيبوا لي)، فليدعوني.

*ذكر من قال ذلك:

حدثنا القاسم قال: حدثنا الحسين قال: حدثني منصور بن هارون، عن أبي رجاء الخراساني، قال: (فليستجيبوا لي): فليدعوني"[٤].

وقد جاء هذا المعنى عن أنس رضي الله عنه، يقول السيوطي: "وَأخرج ابْن أبي حَاتِم[٥] عَن أنس فِي قَوْله: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي﴾ قَالَ:

(١) انظر: شرح الشافية للرضي ١/١١٢.

(٢) البقرة: ١٨٦.

(٣) لم أجد هذا الرأي لثعلب في ما بين يديّ من كتبه.

(٤) تفسير الطبري ٣/٤٨٤.

(٥) ابن أبي حاتم(٢٤٠ – ٣٢٧ هـ)عبد الرحمن بن محمد أبي حاتم ابن إدريس بن الرازي، أبو محمد: حافظ للحديث، من كبارهم. كان منزله في درب حنظلة بالري، وإليهما نسبته. له تصانيف، منها الجرح والتعديل و التفسير و الرد على الجهمية)، و علل =

ليدعوني"[1]. وقد اختار ابن عطية هذا الرأي، ووجه تفسير الآية في ضوئه، يقول: "قال القاضي أبو محمد عبد الحق رضي الله عنه: المعنى فليطلبوا أن أجيبهم، وهذا هو باب (استفعل)، أي طلب الشيء، إلا ما شذ، مثل: استغنى"[2].

الثاني: أن (اسْتَفْعَلَ) بمعنى (أَفْعَلَ)، وقد ذهب إلى هذا القول مجاهد، وأبو عبيدة، وابن قتيبة، والزجاج، يقول أبو عبيدة: «فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي»، أي: يجيبونى، قال كعب الغنويّ:

وَدَاعٍ دَعَا يَا مَنْ يُجِيْبُ إِلَى النّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيْبُ[3]

أي: فلم يجبه عند ذاك مجيب"[4].

ويقول الطبري: " (وأما قوله: (فليستجيبوا لي)، فإنه يعني: فليستجيبوا لي بالطاعة. يقال منه: (استجبت له)، و(استجبته)، بمعنى أجبته، كما قال كعب بن سعد الغنويّ:

وَدَاعٍ دَعَا يَا مَنْ يُجِيْبُ إِلَى النّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيْبُ

يريد: فلم يجبه.

= الحديث، انظر: سير أعلام النبلاء ١٣/٢٤٧والأعلام ٣/٣٢٤.

(١) الدر المأثور في التفسير بالمأثور ١/٤٧٤.

(٢) المحرر الوجيز ١/٢٥٦.

(٣) البيت من الطويل، وهو لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات ص ٩٦؛ والتنبيه والإيضاح ١/ ٥٥؛ وجمهرة أشعار العرب ص ٧٠٥؛ ولسان العرب ١/ ٢٨٣ (جوب) وتاج العروس ٢/ ٢٠٦ (جوب)؛ وبلا نسبة في تهذيب اللغة ١١/ ٢١٩.

(٤) مجاز القرآن ١/٦٧.

وبنحو ما قلنا في ذلك قال مجاهد وجماعة غيره.

حدثنا القاسم قال: حدثنا الحسين قال: حدثني الحجاج، عن ابن جريج قال: قال مجاهد قوله: (فليستجيبوا لي)، قال: فليطيعوا لي، قال: "الاستجابة، الطاعة"(١).

وقد اختار أبو حيان والطاهر بن عاشور هذا الرأي، ووجها تفسير الآية في ضوئه، يقول أبو حيان: "أَوْ فَلْيُجِيبُوا لِي إِذَا دَعَوْتُهُمْ إِلَى الْإِيمَانِ وَالطَّاعَةِ كَمَا أَنِّي أُجِيبُهُمْ إِذَا دَعَوْنِي لِحَوَائِجِهِمْ، قَالَه مُجَاهِد، وَأَبُو عُبَيْدَةَ، وَغَيْرُهُمَا. وَيَكُونُ: اسْتَفْعِل، فِيهِ بِمَعْنَى أفعَل، وَهُوَ كَثِير فِي الْقُرْآن، ﴿فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَآ أُضِيعُ﴾(٢)، ﴿فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَوَهَبْنَا لَهُۥ يَحْيَىٰ﴾(٣) إِلَّا أَنَّ تَعْدِيَتَهُ فِي الْقُرْآنِ بِاللَّامِ، وَقَدْ جَاءَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مُعَدًّى بِنَفْسِهِ قَالَ:

وَدَاعٍ دَعَا يَا مَنْ يُجِيْبُ إِلَى النّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيْبُ

أَيْ: فَلَمْ يُجِبْهُ، وَمِثْلُ ذَلِكَ، أَعْنِي كَوْن (اسْتَفْعَل) مُوَافِقَ (أَفْعَل)، قَوْلُهُمُ: اسْتَبلَ بِمَعْنَى أَبَلَّ، وَاسْتَحْصَدَ الزَّرْعَ وَأَحْصَدَ، وَاسْتَعْجَلَ الشَّيْءَ وَأَعْجَلَ، وَاسْتَثَارَهُ وَأَثَارَهُ، وَتكُون (اسْتَفْعَل) مُوَافِقَةً (أَفْعَل) مُتَعَدِّيًا وَلَازِمًا"(٤).

(١) تفسير الطبري ٤٨٣/٣ وانظر: غريب القرآن لابن قتيبة ٧٤/١ ومعاني الزجاج ٢٥٥/١.

(٢) آل عمران: ١٩٥.

(٣) الأنبياء: ٩٠.

(٤) البحر المحيط ٢٠٩/٢.

ويقول الطاهر بن عاشور: "وَقَوْلُه: ﴿فَلْيَسْتَجِيبوا لِي﴾ تَفْرِيع عَلَى (أُجِيب)، أَي: إِذَا كُنْتُ أُجِيب دَعْوَةَ الدَّاعِي فَلْيُجِيبُوا أَوَامِرِي، وَاسْتَجَابَ وَأَجَابَ بِمَعْنًى وَاحِدٍ. وَأَصْل أَجَابَ وَاسْتَجَاب أَنَّهُ الْإِقْبَال عَلَى الْمُنَادِي بِالْقُدُوم"(١).

لكن الراغب الأصفهاني يرى أن الاستجابة في حقيقتها للطلب، يقول: "وإنما قال: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي﴾ ولم يقل: ليجيبوا؛ للطيفة، وهي أن حقيقة الاستجابة طلب الإجابة، وإن كان قد يستعمل في معنى الإجابة، فبين أن العباد متى تحروا إجابته بقدر وسعهم فإنه يرضى عنهم(٢).

الثالث: أن (اسْتَفْعَلَ) بمعنى (لَبَيْكَ)، وقد ذهب إلى هذا القول الفراء، يقول: (فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي) يقال: إنها التلبية"(٣).

والخلاف في تحديد معنى البناء يجري في (استجاب) في كل آية، وهذا يؤدي إلى اختلاف في المعنى، يقول السمين الحلبي في معنى البناء في (يستجيب) في قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِۦ ۚ وَٱلْكَٰفِرُونَ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾(٤): "قوله: ﴿وَيَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ الموصولُ فاعلاً أي: يُجيبون ربَّهم إذا دعاهُمْ كقولِه: ﴿ٱسْتَجِيبُوا۟ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾(٥)، واستجابَ كأَجاب، ومنه:

(١) التحرير والتنوير ٢/١٨٠.

(٢) المفردات في غريب القرآن ٢١٠.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/١١٤.

(٤) الشورى: ٢٦.

(٥) الأنفال: ٢٤.

وَدَاعٍ دَعَا يَا مَنْ يُجِيْبُ إِلَى النّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيْبُ

ويجوزُ أَنْ تكونَ السينُ للطلب على بابِها بمعنى: ويُسْتَدْعَى المؤمنون للإجابة عن ربِّهم بالأعمالِ الصالحة، ويجوز أَنْ يكونَ الموصولُ مفعولاً به، والفاعلُ مضمرٌ يعود على الله بمعنى: ويُجيب اللَّهُ الذين آمنوا، أي: دعاهم"[(١)].

والذي يراه الباحث أن بناء (اسْتَفْعَلَ) في (فليستجيبوا) بمعنى (أفعل: لأمرين:

أولاً: أن العرب تستعمل الفعلين بمعنى واحد، كما مر معنا.

ثانيا: أن معنى الآية لا يتوجه إلى الطلب، بل إلى الإجابة التي بمعنى الطاعة، يقول الطبري: "حدثنا القاسم قال، حدثنا الحسين قال، حدثني الحجاج، عن ابن جريج قال، قال مجاهد: "قوله: (فليستجيبوا لي)، قال: فليطيعوا لي، قال: (الاستجابة)، الطاعة.

حدثني المثني قال، حدثنا حبان بن موسى قال: سألت عبد الله بن المبارك عن قوله: (فليستجيبوا لي)، قال: طاعة الله"[(٢)].

ثالثا: معنى بناء (اسْتَفْعَلَ) في الفعل (استعصم) في قوله تعالى: ﴿ قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ۖ وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ ۖ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾[(٣)].

(١) الدر المصون ٥٥٢/٩.

(٢) تفسير الطبري ٤٨٤/٣.

(٣) يوسف: ٣٢.

اختلف العلماء في تحديد معنى بناء (اسْتَفْعَلَ) في الفعل (استعصم) على رأيين:

الأول: أن يكون بناء (اسْتَفْعَلَ) في (استعصم) بمعنى الطلب، وقد ذهب إلى هذا من المفسرين الراغب الأصفهاني وابن عطية، يقول الراغب الأصفهاني: "واسْتَعْصَمَ: استمسك، كأنّه طلب ما يَعْتَصِمُ به من ركوب الفاحشة، قال: فَاسْتَعْصَمَ، أي: تحرّى ما يَعْصِمه"(١). ويقول ابن عطية: "ثم أقرت امرأة العزيز للنسوة بالمراودة واستنامت إليهن في ذلك، إذ قد علمت أنهن قد عذرنها، واستعصم معناه: طلب العصمة، وتمسك بها وعصاني، ثم جعلت تتوعده، وهو يسمع بقولها: وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ إلى آخر الآية"(٢).

وظاهر قول الزمخشري أن الفعل للطلب في الفعل الموجود أصلا، يقول: "الاستعصام: بناء مبالغة يدل على الامتناع البليغ والتحفظ الشديد، كأنه في عصمة، وهو يجتهد في الاستزادة منها، ونحوه: استمسك، واستوسع الفتق، واستجمع الرأي، واستفحل الخطب، وهذا بيان لما كان من يوسف – عليه السلام – لا مزيد عليه، وبرهان لا شيء أنور منه، على أنه بريء مما أضاف إليه أهل الحشو مما فسروا به الهمّ والبرهان"(٣).

وقد أخذ الطاهر بن عاشور بقول الزمخشري، يقول: "و (اسْتَعْصَم): مُبَالَغَة فِي عَصَمَ نَفْسَه، فَالسِّينُ وَالتَّاء لِلْمُبَالَغَةِ، مِثْلَ: اسْتَمْسَكَ، وَاسْتَجْمَعَ

(١) المفردات في غريب القرآن ٥٧٠.

(٢) المحرر الوجيز ٣/٢٤١.

(٣) الكشاف ٢/٤٦٧.

الرَّأْيَ، وَاسْتَجَابَ. فَالْمَعْنَى: أَنَّهُ امْتَنَعَ امْتِنَاعَ مَعْصُوم، أَيْ جَاعِلًا الْمُرَاوَدَةَ خَطِيئَةً عَصَمَ نَفْسه مِنْهَا"[(١)].

الثاني: أن (اسْتَعْصَمَ) بمعنى (اعْتَصَمَ)، وقد ذهب إلى هذا أبو حيان، معترضا على ما ذهب إليه الزمخشري، وموجها تفسير الآية في ضوء هذا المعنى، يقول أبو حيان: "وَالَّذِي ذَكَرَ التَّصْرِيفِيُّونَ فِي (اسْتَعْصَمَ) أَنَّهُ مُوَافِقٌ لِاعْتَصَمَ، فَاسْتَفْعَلَ فِيهِ مُوَافِق لِـ (افْتَعَل)، وَهَذَا أَجْوَدُ مِنْ جَعْلِ (اسْتَفْعَلَ) فِيه لِلطَّلَبِ؛ لِأَنَّ (اعْتَصَمَ) يَدُلُّ عَلَى وُجُودِ اعْتِصَامِهِ، وَطَلَبَ الْعِصْمَةِ لَا يَدُلُّ عَلَى حُصُولِهَا. وَأَمَّا أَنَّه بِنَاء مُبَالَغَة يَدُلُّ عَلَى الِاجْتِهَادِ فِي الِاسْتِزَادَة مِنَ الْعِصْمَةِ، فَلَمْ يَذْكُرِ التَّصْرِيفِيُّونَ هَذَا الْمَعْنَى لـ(اسْتَفْعَلَ)، وَأَمَّا اسْتَمْسَكَ، وَاسْتَوْسَعَ، وَاسْتَجْمَعَ الرَّأْيَ فَـ(اسْتَفْعَلَ) فِيهِ مُوَافَقَةٌ لـ(افْتَعَلَ)، وَالْمَعْنَى: امْتَسَكَ، وَاتَّسَعَ، وَاجْتَمَعَ الرَّأْيَ، وَأَمَّا اسْتَفْحَلَ الْخَطْبُ فَـ(اسْتَفْعَلَ) فِيهِ مُوَافَقَةٌ لِـ(تَفَعَّلَ) أَيْ: تَفَحَّلَ الْخَطْبُ، نَحْوَ: اسْتَكْبَرَ، وَتَكَبَّر"[(٢)].

ويظهر أن الذي دفع أبا حيان إلى رفض معنى الطلب أنه يرى أن العصمة موجودة لدى يوسف عليه السلام؛ ولذا لا يجوز حمل معنى الفعل على الطلب؛ لأنه ذلك يؤدي إلى نفي العصمة.

والذي يراه الباحث أن ما ذهب إليه أبو حيان هو الراجح لأمرين:

الأول: لثبوت معنى (اسْتَعْصَمَ) بمعنى (اعْتَصَمَ) في اللغة، يقول ابن دريد: "واستعصم فلان بفلان، إذا لَجأ إِلَيْهِ واعتصم بِهِ، وَكَذَلِكَ فسّر أَبُو عُبَيْدَة قَوْله تَعَالَى: (فاستعصم)، أَي: استعصم بِاللَّه، أَي لَجأ إِلَيْهِ. وَفُلَان

(١) التحرير والتنوير ١٢/٢٦٤.

(٢) البحر المحيط ٦/٢٧٢.

عِصْمَة مَن لَجأ إِلَيْهِ. واستعصم الوَعِلُ بالصخرة واعتصم، إذا لَاذَ بهَا من الرُماة"[1].

الثاني: إن جعل (اسْتَعْصَمَ) بمعنى (اعْتَصَمَ) يدل على وجود الاعتصام أصلا، وجعل (اسْتَعْصَمَ) بمعنى الطلب يدل على طلب حصولها.

رابعا: معنى بناء (اسْتَفْعَلَ) في (يستبشرون) في قوله تعالى: ﴿ فَرِحِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِٱلَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا۟ بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[2]

ذكر العلماء في معنى بناء (اسْتَفْعَلَ) في (يستبشرون) ثلاثة أقوال:

الأول: أن (يستبشرون) بمعنى الطلب على الأصل، فالاستبشار هُوَ السرُور بالبشارة، والاستفعال للطلب، والمستبشر بِمَنْزِلَة من طلب السرُور فِي الْبشَارَة فَوجدَه[3]. وقد ذهب أبو القاسم بيان الحق [4]إلى هذا الرأي، يقول: "﴿وَيَسْتَبْشِرُونَ بِٱلَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا۟ بِهِم ﴾ يطلبون السرور في البشارة بمن يقدم عليهم من إخوانهم، كما يبشر بقدوم الغائب أهله"[5].

وهذا هو رأي الرازي أيضا، يقول: "الِاسْتِبْشَار السُّرُور الْحَاصِلُ بِالْبِشَارَةِ، وَأَصْلُ الِاسْتِفْعَالِ طَلَبُ الْفِعْل، فَالْمُسْتَبْشِر بِمَنْزِلَةِ مَنْ طَلَب

(١) جمهرة اللغة ٢/٨٨٧.

(٢) آل عمران: ١٧٠.

(٣) الفروق اللغوية ٢٦٥.

(٤) هو محمود بن أبي الحسن علي بن الحسين النيسابوريّ الغزنوي، أبو القاسم، الشهير بـ (بيان الحق) (المتوفى: بعد ٥٥٣هـ.

(٥) باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن ١/٣٣٧.

السُّرُور، فَوَجَدَه بِالْبِشَارَةِ"[١]. وقد ذكر رشيد رضا الوجهين، يقول: "﴿وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ﴾ الِاسْتِبْشَار: السُّرُور الْحَاصِل بِالْبِشَارَةِ، وَأَصْلُ الِاسْتِفْعَالِ طَلَب الْفِعْلِ، فَالْمُسْتَبْشِرُونَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ طَلَبَ السُّرُورَ، فَوَجَدَه بِالْبِشَارَة، كَذَا قَالُوا، وَالْعِبَارَة لِلرَّازِيِّ، وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الطَّلَبِ فِيهِ عَلَى حَالِهِ"[٢].

الثاني: أن (اسْتَفْعَلَ) ليست للطلب، وإنما هي بمعنى الفعل المجرد، وقد ذهب الطبري إلى هذا الرأي، يقول: "يعني بذلك تعالى ذكره: ويفرحون بمن لم يلحق بهم من إخوانهم الذين فارقوهم وهم أحياء في الدنيا على مناهجهم من جهاد أعداء الله مع رسوله؛ لعلمهم بأنهم إن استشهدوا فلحقوا بهم صاروا من كرامة الله إلى مثل الذي صاروا هم إليه، فهم لذلك مستبشرون بهم فرحون"[٣].

وقد ذهب ابن عطية إلى هذا الرأي، يقول: "(يَسْتَبْشِرُونَ) معناه: يسرون ويفرحون، وليست (استفعل) في هذا الموضع بمعنى طلب البشارة، بل هي بمعنى: استغنى الله، واستمجد المرخ والعفار"[٤].

الثالث: ذهب الزمخشري إلى أن بناء (اسْتَفْعَلَ) في (يستبشرون) بمعنى المطاوعة، يقول: "والمعنى: ويستبشرون بما تبين لهم من حال من تركوا خلفهم من المؤمنين، وهو أنهم يبعثون آمنين يوم القيامة. بشرهم اللَّه بذلك، فهم مستبشرون به، وفي ذكر حال الشهداء، واستبشارهم بمن

(١) تفسير الرازي ٩/٤٣٠.

(٢) تفسير المنار ٤/١٩٢.

(٣) تفسير الطبري ٧/٣٩٥.

(٤) المحرر الوجيز ١/٥٤١.

خلفهم بعث للباقين بعدهم على ازدياد الطاعة، والجد في الجهاد، والرغبة في نيل منازل الشهداء وإصابة فضلهم"[1].

وقد ذهب أبو حيان إلى أنها للمطاوعة معترضا على ابن عطية عندما جعل (اسْتَفْعَلَ) بمعنى المجرد، يقول: "أَمَّا قَوْلُهُ: لَيْسَت بِمَعْنَى طَلَبِ الْبِشَارَةِ فَصَحِيح، وَأَمَّا قَوْلُهُ: بَلْ هِيَ بِمَعْنَى: اسْتَغْنَى اللَّهُ، وَاسْتَمْجَدَ الْمَرْخُ وَالْعَفَار، فَيَعْنِي أَنَّهَا تَكُونُ بِمَعْنَى الْفِعْلِ الْمُجَرَّدِ كَـ(اسْتَغْنَى) بِمَعْنَى (غَنِيَ)، وَاستَمْجَدَ بِمَعْنَى (مجَّد)، وَنُقِلَ أَنَّهُ يُقَالُ: بُشِرَ الرَّجُلُ بِكَسْرِ الشِّينِ، فَيَكُونُ (اسْتَبْشَر) بِمَعْنَاهُ. وَلَا يَتَعَيَّنُ هَذَا الْمَعْنَى، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُطَاوِعًا لِأَفْعَلَ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ أَيْ: أَبْشَرَهُ اللَّهُ فَاسْتَبْشَرَ، كَقَوْلِهِمْ: أَكَانَهُ فَاسْتَكَانَ، وَأَشْلَاهُ فَاسْتَشْلَى، وَأَرَاحَهُ فَاسْتَرَاحَ، وَأَحْكَمَهُ فَاسْتَحْكَمَ، وَأَكَنَّهُ فَاسْتَكَنَّ، وَأَمَرَهُ فَاسْتَمرَّ، وَهُوَ كَثِير. وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا الْأَظْهَرُ هُنَا؛ لِأَنَّهُ مِنْ حَيْث الْمُطَاوَعَةِ يَكُون مُنْفَعِلًا عَنْ غَيْرِهِ، فَحَصَلَتْ لَهُ الْبُشْرَى بِإِبْشَارِ اللَّهِ لَهُ بِذَلِكَ. وَلَا يَلْزَمُ هَذَا الْمَعْنَى إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْمُجَرَّدِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْمُطَاوَعَةِ"[2].

والذي يراه الباحث أن ما ذهب إليه الزمخشري وأبو حيان من أن معنى البناء للمطاوعة هو الراجح لأمرين:

الأول: أن المعنى في الآية يدل على المطاوعة، وقد ذكر هذا الرأي، ووجه المعنى في ضوئه كثير من المفسرين، يقول الطبري: "حدثنا محمد قال، حدثنا أحمد قال، حدثنا أسباط، عن السدي: أما ﴿ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِٱلَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا۟ بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ ﴾، فإن الشهيد يؤتى بكتاب فيه من يقدم عليه من

(١) الكشاف ١/٤٤٠.

(٢) البحر المحيط ٣/٤٣١.

إخوانه وأهله، فيقال: (يقدم عليك فلان يوم كذا وكذا، ويقدم عليك فلان يوم كذا وكذا)، فيستبشر حين يقدم عليه، كما يستبشر أهل الغائب بقدومه في الدنيا"[١].

الثاني: إن حمل بناء (اسْتَفْعَلَ) على معنى الطلب بعيد في هذه الآية؛ ولذا جعله الرازي بمنزلة من طلب السرور؛ ولذلك ذكر الصرفيون أن معاني هذا البناء لا تنضبط[٢].

ثانيا: بناء (تفعَّل):

لم يشر الصرفيون للمعنى الأصلي لهذه الصيغة، وإن كان الرضي قد ذكر أن الأغلب في (تَفَعَّلَ) معنى صيرورة الشيء ذا أصله، كـ(تأهل) و(تألم): أي صار ذا أهل وألم[٣]، لكني وجدت أبا السعود [٤]وأبا الطيب القنوجي[٥] من المفسرين يصرحان بأن أصلها التكلف، يقول أبو السعود: "إن صيغة التفعُّل مُشعِرة بحسب أصل الوضعِ بالتكلف وكونِ الفعل على

(١) تفسير الطبري ٣٩٧/٧.

(٢) انظر: شرح الشافية للرضي ١١٢/١.

(٣) انظر: شرح الشافية للرضي ١٠٧/١.

(٤) أبو السعود(٨٩٨ – ٩٨٢ هـ)محمد بن محمد بن مصطفى العمادي، المولى أبو السعود: مفسر شاعر، من علماء الترك ولد بقرب القسطنطينية، ودرس ودرس في بلاد متعددة، وتقلد القضاء في بروسة فالقسطنطينية فالروم ايلي، انظر: ٥٩/٧.

(٥) صديق حسن خان(١٢٤٨ – ١٣٠٧ هـ) محمد صديق خان بن حسن بن الحسيني البخاري القنوجي، أبو الطيب: من رجال النهضة الاسلامية المجددين، ولد ونشأ في قنوج بالهند، له نيف وستون مصنفا بالعربية والفارسية والهندسية. منها بالعربية حسن الاسوة في ما ثبت عن الله ورسوله في النسوة، و أبجد العلوم، و فتح البيان في مقاصد القرآن، انظر: الأعلام ١٦٨/٦.

خلاف طبع الفاعل"[1]. ويقول القنوجي عند قوله تعالى: ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ ﴾[2]: " أي: رضي بها في النذر، وسلك بها مسلك السعداء، وقال قوم: معنى التقبل التكفل والتربية والقيام بشأنها، وليست صيغة التفعل للتكلف، كما هو أصلها"[3].

وقد ذكر الصرفيون عددا من المعاني لهذا البناء[4] على النحو التالي:

أولا: أن تأتي لمطاوعة (فَعَل)، نحو: كسرته فتكسر، وقطعته فتقطع.

ثانيا: أن تأتي للتكلف، نحو: تشجع، وتصبر، وتحلم، وتمرأ.

ثالثا: أن تأتي بمعنى (اسْتَفْعَلَ) كـ: تكبر، وتعظم، وتعجل الشيء، وتيقنه، وتقصاه، وتثبته، وتبينه.

رابعا: أن تأتي للتدرج في العمل في مهلة، كقولك: تجرعه، وتحساه، وتعرفه.

خامسا: أن تأتي بمعنى الاتخاذ، كقولك: تديرت المكان، وتوسدت التراب.

---

(١) تفسير أبي السعود ٢/٢٩.

(٢) آل عمران: ٣٧.

(٣) فتح البيان فس مقاصد القرآن ٢/٢٢٥.

(٤) انظر معاني تفعل: الكتاب ٤/٧١ المفتاح في التصريف ٥٠ والمفصل ٣٧١ والممتع ١/١٢٦ وشرح الشافية للرضي ١/١٠٤ وشرح الشافية لركن الدين الاستراباذي ١/٢٥٩.

سادسا: أن تأتي بمعنى التجنب أو الترك، كقولك: تحوب، وتأثم.

وسنعرض لعدد من الآيات الكريمة، اختلف العلماء في تحديد معنى بناء (تَفَعَّلَ) فيها:

أولا: معنى بناء (تَفَعَّلَ) في (فتقبلها) في قوله تعالى: ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّاۖ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيۡهَا زَكَرِيَّا ٱلۡمِحۡرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزۡقٗاۖ قَالَ يَٰمَرۡيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَاۖ قَالَتۡ هُوَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ إِنَّ ٱللَّهَ يَرۡزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيۡرِ حِسَابٖ ﴾[(١)]

اختلف الصرفيون والمفسرون في معنى هذا الفعل، فذكروا له أربعة معان:

الأول: ذهب البغوي، والزمخشري، والخطيب الشربيني[(٢)] في الظاهر من أقوالهم إلى أن (تقبل) بمعنى (رضي) و(قبل) أي أنها بمعنى المجرد، يقول البغوي: "وَتَقَبَّلَ بِمَعْنَى: قَبِلَ وَرَضِيَ"[(٣)]. ويقول الزمخشري: (فَتَقَبَّلَها رَبُّها)، فرضي بها في النذر مكان الذكر"[(٤)].

أما ابن عادل الدمشقي فقد صرح بهذا المعنى، يقول: "و(تَفَعَّلَ) يحتمل وجهين:

---

(١) آل عمران: ٧ ٣.

(٢) الخطيب الشربيني(٠٠٠ – ٩٧٧ هـ)محمد بن أحمد الشربيني، شمس الدين: فقيه شافعي، مفسر، من أهل القاهرة. له تصانيف، منها السراج المنير في تفسير القرآن، شرح شواهد القطر، ومغني المحتاج، انظر: الأعلام ٦/٥.

(٣) تفسير البغوي ١/٤٣٣.

(٤) الكشاف ١/٣٥٧ وانظر: السراج المنير ١/٢١١.

أحدهما: أن يكون بمعنى المجرَّد – أي فقبلها – بمعنى: رَضِيها مكان الذَّكر المنذورِ، ولم يقبل أنثى منذورة – قبل مريم – كذا ورد في التفسير، و(تَفَعَّل) يأتي بمعنى (فَعَل) مُجَرَّداً، نحو: تعجب وعَجب من كذا، وتَبَرَّأ وبَرِئَ منه"[(١)].

ثانيا: أن تكون (تَقَبَّلَ) للتكلف، وقد ذهب إلى هذا الرأي الرازي، ونظام الدين النيسابوري، ووجها معنى الآية في ضوئه، يقول الرازي: "وفِي الْآيَةِ وَجه آخر وَهُوَ أَنَّ مَا كَانَ مِنْ بَابِ التَّفَعُّلِ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى شِدَّةِ اعْتِنَاء ذَلِك الْفَاعِلِ بِإِظْهَار ذَلِكَ الْفِعْل كَالتَّصَبُّرِ وَالتَّجَلُّدِ وَنَحْوِهِمَا، فَإِنَّهُمَا يُفِيدَانِ الْجِدِّ فِي إِظْهَار الصَّبْر وَالْجَلَادَةِ، فَكَذَا هَاهُنَا التَّقَبُّل يُفِيدُ الْمُبَالَغَةَ فِي إِظْهَارِ الْقَبُولِ"[(٢)]، ويقول النيسابوري: "وفي التقبل نوع تكلف، فكأنه إنما حكم بالتقبل بواسطة القبول الحسن"[(٣)].

ولما أدرك الرازي أن التكلف ممتنع في حق الله سبحانه جعل هذا التقبل من الاستعارة، يقول: "إنَّ لَفْظَ التَّقَبُّلِ وَإِنْ أَفَادَ مَا ذَكَرْنَا إِلَّا أَنَّهُ يُفِيدُ نَوْعَ تَكَلُّفٍ عَلَى خِلَافِ الطَّبْعِ، أَمَّا الْقَبُولُ فَإِنَّهُ يُفِيد مَعنى الْقَبُولِ عَلَى وَفْقِ الطَّبْعِ فَذَكَرَ التَّقَبُّلَ لِيُفِيدَ الْجِدَّ وَالْمُبَالَغَة، ثُمَّ ذَكَرَ الْقَبُولَ لِيُفِيدَ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ عَلَى خِلَافِ الطَّبْعِ، بَلْ عَلَى وَفْقِ الطَّبْعِ، وَهَذِهِ الْوُجُوهُ وَإِنْ كَانَت مُمْتَنِعَةً فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، إِلَّا أَنَّهَا تَدُلُّ مِنْ حَيْث الِاسْتِعَارَة عَلَى حُصُولِ الْعِنَايَةِ

(١) اللباب في علوم الكتاب ١٧٧/٥.

(٢) تفسير الرازي ٢٠٥/٨.

(٣) تفسير النيسابوري ١٥٠/٢.

الْعَظِيمَةِ فِي تَرْبِيَتِهَا، وَهَذَا الْوَجْهُ مُنَاسِب مَعْقول"[١].

وقد اعترض القنوجي على هذا القول، يقول: "وليست صيغة التفعل للتكلف، كما هو أصلها، بل بمعنى الفعل كتعجب بمعنى: عجب، وتبرأ بمعنى: بريء"[٢].

ثالثا: أن يكون (تَقَبَّلَ) بمعنى (اسْتَقْبَلَ)، وقد أجاز هذا الرأي الزمخشري، ووجه المعنى في ضوئه، يقول: "ويجوز أن يكون معنى (فتقبلها) فاستقبلها، كقولك: (تَعَجّلَهُ) بمعنى (اسْتَعْجَلَهُ)، و(تَقَصّاه) بمعنى (اسْتَقْصَاه)، وهو كثير في كلامهم، من استقبل الأمر إذا أخذه بأوّله وعنفوانه. قال القطامي:

وَخَيْرُ الأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلْتَ مِنْهُ وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَبَّعَهُ اتِّبَاعَا"[٣]

ومنه: المثل «خذ الأمر بقوابله» [٤] أي: فأخذها في أوّل أمرها حين ولدت"[٥].

وقد أورد أبو حيان ما جوزه الزمخشري ذاكرا أقولا تتناسب وهذا الرأي، يقول: "فَتَقَبَّلَها رَبُّها بِقَبُولٍ حَسَن قَالَ الزَّجَّاجُ: الْأَصْلُ فَتَقَبَّلَهَا بِتَقَبُّلٍ

(١) تفسير الرازي ٢٠٥/٨.

(٢) فتح البيان في مقاصد القرآن ٢٢٥/٢.

(٣) البيت من الوافر، وهو للقطامي في ديوانه ص ٣٥؛ والكتاب ٤/ ٨٢، والشعر والشعراء ٢/ ٧٢٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٣٢؛ ؛ ولسان العرب ٨/ ٢٧ (تبع)؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٦٣.

(٤) انظر: جمهرة الأمثال للعسكري ٤١٨/١.

(٥) الكشاف ٣٥٨/١.

حَسَنٍ، وَقَال ابن عَبَّاسٍ: مَعْنَاهُ سَلَك بِهَا طَرِيقَ السُّعَدَاءِ. وَقَالَ قَوْم: تَكَفَّلَ بِتَرْبِيَتِهَا وَالْقِيَامِ بِشَأْنِهَا. وَقَالَ الْحَسَنُ: مَعْنَاهُ لَمْ يُعَذِّبْهَا سَاعَةً قَطُّ مِنْ لَيْلٍ وَلَا نَهَارٍ. وَعَلَى هَذِهِ الْأَقْوَال يَكُونُ (تَقَبَّل) بِمَعْنَى (اسْتَقْبَلَ)، فَيَكُونُ (تَفَعَّل) بِمَعْنَى (اسْتَفْعَلَ)، أَيِ: اسْتَقْبَلَهَا رَبُّهَا، نَحْوَ: تَعَجَّلْتُ الشَّيْءَ فَاسْتَعْجَلْتُهُ، وَتَقَصَّيْتُ الشَّيْءَ وَاسْتَقْصَيْتُهُ، مِنْ قَوْلِهِمُ: اسْتَقْبَلَ الْأَمْر، أَيْ أَخَذَه بِأَوَّلِهِ. قَالَ:

وَخَيْرُ الأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلْتَ مِنْهُ وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَبَّعَهُ اتِّبَاعَا

أَيْ فأخذها فِي أَوَّلِ أَمْرِهَا حِينَ وُلِدَت"[1].

رابعا: أن يكون بناء (تَفَعّلَ) بمعنى التدرج، وقد ذهب إلى هذا المعنى البقاعي[2]، ووجه معنى الآية في ضوئه، يقول: ولما أخبر بدعائها أخبر بإجابتها فيه فقال: {فتقبلها} فجاء بصيغة التفعل مطابقة لقولها {فتقبل}، ففيه إشعار بتدرج وتطور وتكثر، كأنه يشعر بأنها مزيد لها في كل طور تتطور إليه، من حيث لم يكن فاقبل مني فلم تكن إجابته {فقبلها}، فيكون إعطاء واحداً منقطعاً عن التواصل والتتابع، فلا تزال بركة تحريرها متجدداً لها في نفسها وعائداً بركته على أمها حتى تترقى إلى العلو

(١) البحر المحيط ٣/١٢٠.

(٢) البقاعي(٨٠٩ – ٨٨٥ هـ)إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط البقاعي،: مؤرخ أديب، أصله من البقاع في سورية، وسكن دمشق ورحل إلى بيت المقدس والقاهرة، وتوفي بدمشق. له عنوان الزمان في تراجم الشيوخ والاقران، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، انظر: الأعلام ١/٥٦.

المحمدي فيتكون في أزواجه ومن يتصل به[١].

وما قاله البقاعي في معنى التدرج يحتاج إلى نظر؛ لأن معنى الآية على أن الله قبل ما نذرته أم مريم مباشرة، وأما قوله: "بتدرج وتزيد وتطور وتكثر، كأنه يشعر بأنها لها في كل طور " فهذا مأخوذ ومستفاد من قوله تعالى: ﴿وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾.

والذي يراه الباحث أن الفعل (تَقَبَّلَ) بمعنى المجرد (قَبِلَ) لأمرين:

الأول: أن أم مريم لما دعت الله عز وجل في تقبل ما في بطنها رد الجواب رد عليها بقوله تعالى: ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا ﴾ وهو، كما يقول الطاهر بن عاشور، "تفْرِيعٌ عَلَى الدُّعَاءِ مُؤْذِنٌ بِسُرْعَةِ الْإِجَابَةِ، وَضَمَائِرُ النَّصْبِ لِمَرْيَمَ. وَمَعْنَى تَقَبَّلَهَا: تَقَبَّلَ تَحْرِيرَهَا لِخِدْمَةِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، أَيْ أَقَامَ اللَّهُ مَرْيَمَ مَقَامَ مُنْقَطِعٍ لِلَّهِ تَعَالَى، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَشْرُوعًا مِنْ قَبْلُ.

الثاني: لا تخلو المعاني الأخرى التي ذكرت في معنى (فتقبلها) من ضعف، كالقول بالتكلف الممتنع في حق الله سبحانه، أو التدريج الذي لا يتوافق ومعنى الآية كما بينا سابقا.

ثانيا: معنى بناء (تَفَعّلَ) في (تَعَجَّلَ) في قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡدُودَٰتٖۚ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوۡمَيۡنِ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۚ لِمَنِ ٱتَّقَىٰۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّكُمۡ إِلَيۡهِ تُحۡشَرُونَ ﴾[٢].

(١) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ٤/٣٥٦.

(٢) البقرة: ٢٠٣.

اختلف العلماء في تحديد معنى بناء (تَفَعَّلَ) في (تَعَجّلَ) على ثلاثة آراء:

الأول: ذهب الزمخشري إلى أن (تَعَجَّلَ) للمطاوعة، يقول: وتَعَجَّل، واسْتَعْجَلَ: يجيئان مطاوعين بمعنى (عَجِل)، يقال: تَعَجَّلَ في الأمر واسْتَعْجَلَ: ومتعديين، يقال: تَعَجَّل الذهاب واسْتَعْجَلَه. والمطاوعة أوفق لقوله: ﴿وَمَن تَأَخَّرَ﴾، كما هي كذلك في قوله:

قَدْ يُدْرِكُ الْمتأَنِّي بَعْضَ حَاجَتِهِ وَقَدْ يَكُونُ مَعَ الْمُسْتَعجِلِ الزَّلَلُ[1]"[2]

وقد ذهب أبو حيان إلى أن معنى المطاوعة هو الظاهر، يقول: "﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾، الظَّاهِرُ أَنَّ (تَعَجَّلَ) هُنَا لَازِمٌ لِمُقَابَلَتِهِ بِلَازِمٍ فِي قَوْلِهِ: (مَنْ تَأَخَّرَ)، فَيَكُونُ مُطَاوِعًا لِعَجِلَ، فَتَعَجَّلَ، نَحْوَ: كَسَرَه فَتَكَسَّر"[3].

وقد ذكر الطاهر بن عاشور هذا الرأي، ووجه المعنى في ضوئه، يقول: "فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ صِيغَةُ (تَعَجَّلَ) و(تأخر) مَعْنَاهُمَا مُطَاوَعَةُ عَجَّلَهُ وَأَخَّرَهُ، فَإِنَّ التَّفَعُّلَ يَأْتِي لِلْمُطَاوَعَةِ، كَأَنَّهُ عَجَّلَ نَفْسَهُ، فَتَعَجَّلَ وَأَخَّرَهَا فَتَأَخَّرَ فَيَكُونُ الْفِعْلَانِ قَاصِرَيْنِ لَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ مَفْعُولٍ لَهُمَا، وَلَكِنَّ الْمُتَعَجَّلَ

---

(١) البيت من البسيط، وهو للقطامي في ديوانه ص ٢٥ وجمهرة أشعار العرب ٢/ ٨٥٥؛ وديوان المعاني ١/ ١٢٤؛ وللأعشى في تخليص الشواهد ١٠٢؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٧٧.

(٢) الكشاف ١/٢٤٩.

(٣) البحر المحيط ٢/٣٢١.

عَنْهُ وَالْمُتَأَخَّرَ إِلَيْهِ مَفْهُومَانِ مِنِ اسْمِ الْأَيَّامِ الْمَعْدُودَاتِ، أَيْ تَعَجُّلِ النَّفْرِ وَتَأَخُّرِ النَّفْرِ"[١]

الثاني: أن يكون (تَعَجَّلَ) متعديا بمعنى (اسْتَعْجَلَ)، وقد ذكر هذا الرأي الزمخشري، وأبو حيان، والسمين الحلبي، يقول الزمخشري: "(فَمَنْ تَعَجَّلَ): فمن عَجِل في النفر أو اسْتَعْجَلَ النفر. وتَعَجَّل، واسْتَعْجَل: يجيئان مطاوعين. ومتعديين، يقال: تَعَجَّل الذهاب واسْتَعْجَلَه"[٢]. ويقول أبو حيان: "وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (تَعَجَّلَ) مُتَعَدِّيًا، وَمَفْعُولُهُ مَحذوف، أَيْ: فَمَنْ تَعَجَّلَ النَّفْر"[٣].

الثالث: أجاز الطاهر بن عاشور أن تكون صيغة (تَفَعَّلَ) في هذه الآية للتكلف والاضطرار، يقول: "وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ صِيغَةُ التَّفَعُّلِ فِي الْفِعْلَيْنِ لِتَكَلُّفِ الْفِعْلِ، كَأَنَّهُ اضْطُرَّ إِلَى الْعَجَلَةِ أَوْ إِلَى التَّأَخُّر، فَيَكُون الْمَفْعُول مَحْذُوفًا لِظُهُورِهِ، أَيْ: فَمَنْ تَعَجَّلَ النَّفْرَ وَمَنْ تَأَخَّرَهُ"[٤].

والذي يراه الباحث أن معنى بناء (تَفَعَّلَ) في (تَعَجَّلَ) هو المطاوعة؛ لأمرين:

الأول: أن حملها على معنى المطاوعة لا يؤدي إلى تقدير مفعول محذوف كما في القولين الآخرين، وما لا يؤدي إلى تقدير أولى مما يؤدي

(١) التحرير والتنوير ٢/٢٦٣.

(٢) الكشاف ١/٢٤٩.

(٣) البحر المحيط ٢/٣٢١ وانظر: الدر المصون ٢/٣٤٥ واللباب في علوم الكتاب ٣/٤٤٨ وباهر البرهان في معاني مشكلات القرآن ١/١٩٨.

(٤) التحرير والتنوير ٢/٢٦٣.

إلى تقدير.

الثاني: أن المطاوعة أوفق لقوله تعالى: (وَمَنْ تَأَخَّرَ)، كما ذكر الزمخشري.

ثالثا: معنى بناء (تَفَعَّلَ) في (يتجرعه) في قوله تعالى: ﴿ يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ وَمِن وَرَائِهِ عَذَابٌ غَلِيظٌ ﴾[1].

ذكر العلماء لمعنى بناء (تَفَعَّلَ) في هذه الآية أربعة معان:

الأول: أن يكون معنى بناء (تَفَعَّلَ) في ﴿ يَتَجَرَّعُهُ ﴾ التكلف، نحو: تشجع، وتحلم، يقول الزمخشري: "(يَتَجَرَّعُهُ): يتكلف جرعه"[2]، ولم يذكر الزمخشري غير هذا المعنى، وقد تبعه في هذا النيسابوري، وأبو الفداء الخلوتي[3]، وأبو السعود، يقول أبو الفداء ذاكرا هذا الرأي، وموجها معنى الآية في ضوئه: "وفي التفعل تكلف، ومعنى التكلف أن الفاعل يتعانى ذلك الفعل ليحصل بمعاناته، كتشجع؛ إذ معناه استعمل الشجاعة، وكلف نفسه إياها لتحصل، فالمعنى: لغلبة العطش واستيلاء الحرارة عليه يتكلف جرعه مرة بعد أخرى لا بمرة واحدة لمرارته وحرارته ورائحته المنتنة، ﴿وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ﴾ أي: لا يقارب أن يسيغه ويبتلعه فضلا عن الإساغة، بل يغص به،

(١) إبراهيم: ١٧.

(٢) الكشاف ٥٤٦/٢.

(٣) إسماعيل حقي بن مصطفى الاسلامبولي الحنفي الخلوتي، المولى أبو الفداء، المتوفى عام ١١٢٧هـ تركي مستعرب، مفسر، انظر: الأعلام ٣١٣/١.

فيشربه باللتيا والتي جرعة غب جرعة فيطول عذابه تارة بالحرارة والعطش وأخرى بشربه على تلك الحال"[١].

وأصحاب هذا القول ينفون الإساغة، يقول أبو حيان: "(يَتَجَرَّعه): يَتَكَلَّفُ جَرْعَهُ، وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ، أَيْ: وَلَا يُقَارِبُ أَنْ يُسِيغَهُ، فَكَيْفَ تَكُونُ الْإِسَاغَةُ. وَالظَّاهِرُ هُنَا انْتِفَاءُ مُقَارَبَةِ إِسَاغَتِهِ إِيَّاهُ، وَإِذَا انْتَفَتِ انْتَفَتِ الْإِسَاغَةُ، فَيَكُونُ كَقَوْلِهِ: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[٢] أَيْ: لَمْ يَقْرُبْ مِنْ رُؤْيَتِهَا، فَكَيْفَ يَرَاهَا؟ "[٣].

الثاني: أن يكون معنى بناء (تَفَعَّلَ) في (يتجرعه) لمطاوعة (جرعه)، نحو: علمته فتعلم، يقول أبو حيان: "وَتَجَرَّعَ تَفَعَّلَ، وَيَحْتَمِل هُنَا وُجُوهًا: أَن يَكُون لِلْمُطَاوَعَة، أَي: جَرَّعَهُ فَتَجَرَّع، كَقَوْلِك: عَلَّمْتُه فَتَعَلَّم"[٤].

ويبدو معنى المطاوعة الذي هو قبول أثر الفعل بعيدا؛ لأن قوله تعالى بعده: ﴿وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ﴾ يمنع منه؛ لأن المعنى لا يسيغه، ولا يقارب ذلك.

الثالث: أن يكون بناء (تَفَعَّلَ) في ﴿يَتَجَرَّعُهُ﴾ (يتجرعه) بمعنى المجرد (جَرَعَ)، يقول أبو حيان: "وَأَن يَكُون مُوَافِقًا لِلْمُجَرَّدِ أَيْ: تَجَرَّعَه، كَمَا تَقُولُ: عَدَا الشَّيْء وَتَعَدَّاه"[٥]، وهذا الوجه لا يستقيم أيضا؛ لأن دلالة

(١) روح البيان ٤٠٧/٤ وانظر: تفسير النيسابوري ١٨٢/٤تفسير أبي السعود ٣٩/٥.

(٢) إبراهيم: ١٧.

(٣) البحر المحيط ٤١٩/٦.

(٤) البحر المحيط ٤٢٠/٦ وانظر الدر المصون ٨١/٧.

(٥) البحر المحيط ٤٢٠/٦.

(تَجَرَّعَ) تختلف عن (جَرَعَ) كما يرى اللغويون، يقول ابن منظور: "جرع: جَرِعَ الماءَ وجَرَعه يَجْرَعُه جَرْعاً، وأَنكر الأَصمعي جَرَعْت، بِالْفَتْحِ، واجْتَرَعَه وتَجَرَّعَه: بَلِعَه. وَقِيلَ: إِذا تَابَعَ الجَرْع مَرَّةً بَعْدَ أُخرى كالمُتكارِه قِيلَ: تَجَرَّعَه، قَالَ اللَّهُ عزَّ وَجَلَّ: ﴿يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ﴾"[1].

الرابع: أن يكون معنى بناء (تَفَعَّلَ) في (يتجرعه) لمواصلة العمل في مهلة، وعلى هذا فهو يسيغ شربه، يقول الطبري: "وقوله: (يتجرَّعه)، يتحسَّاه و(لا يكاد يسيغه)، يقول: (ولا يكاد يزدرده من شدة كراهته، وهو مُسيغه من شدّة العطش. وبنحو ما قلنا من أن معنى قوله: ﴿وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ﴾، وهو يُسيغه، جاء الخبرُ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ذكر الرواية بذلك: حدثني محمد بن المثنى قال: حدثنا إبراهيم أبو إسحاق الطَّالقَاني قال: حدثنا ابن المبارك، عن صفوان بن عمرو، عن عبيد الله بن بسر، عن أبي أمامة، عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله: ﴿مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ يَتَجَرَّعُهُۥ﴾[2]، (فإذا شَربه قَطَّع أمعاءَه حتى يخرج من دُبُره)[3]، يقول الله عز وجل: ﴿وَسُقُوا۟ مَآءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَآءَهُمْ﴾[4]، ويقول: ﴿وَإِن يَسْتَغِيثُوا۟ يُغَاثُوا۟ بِمَآءٍ كَٱلْمُهْلِ يَشْوِى ٱلْوُجُوهَ ۚ بِئْسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا﴾[5]"[1].

(١) لسان العرب ٨/٤٦.

(٢) إبراهيم: ١٦.

(٣) انظر: سنن الترمذي ٤/٧٠٥ المعجم الكبير للطبراني ٨/٩٠.

(٤) سورة محمد: ١٥.

(٥) الكهف: ٢٩.

والذي يراه الباحث أن معنى التكلف هو المعنى الأقرب لبناء (تَفَعَّلَ) في هذه الآية، وقد أشار إلى هذا كثير من المفسرين، يقول النيسابوري: "يَتَجَرَّعُهُ: يتكلف جرعه، وَلا يَكادُ يُسِيغُهُ، أي: لم يقارب الإساغة فضلا عن الإساغة، قيل: ليس المراد بالإساغة مجرد حصول المشروب في الجوف؛ لأن هذا المعنى حاصل لأهل النار، بدليل قوله: ﴿ يُصْهَرُ بِهِۦ مَا فِي بُطُونِهِمْ ﴾[٢] وإنما المراد جريان المشروب في الحلق في الاستطابة وقبول النفس لا بالكراهية والتأذي"[٣].

رابعا: معنى (تَفَعَّلَ) في (نتنزل) في قوله تعالى: ﴿ وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ ۖ لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ ۚ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾[٤].

وقد ذكر العلماء لمعنى بناء (تَفْعَّلَ) في (نتنزل) أربعة معان:

الأول: أن يكون معنى بناء (تَفْعَّلَ) في (نتنزل) للمطاوعة التي تفيد التدريج، وقد ذهب إلى هذا الزمخشري، ووجه تفسير الآية في ضوئه، يقول: "واللائق بهذا الموضع هو النزول على مهل، والمراد أن نزولنا في الأحايين وقتا غب وقت ليس إلا بأمر الله، وعلى ما يراه صوابا وحكمة"[٥].

وفي هذا المعنى إشارة إلى مارواه البخاري في صحيحه: "حَدَّثَنَا أَبُو

---

(٣) تفسير الطبري ١٦/٥٤٨- ٥٤٩.

(٢) الحج: ٢٠.

(٣) تفسير النيسابوري ٤/١٨٢.

(٤) مريم: ٦٤.

(٥) الكشاف ٣/٢٨ وانظر: البحر المحيط وتفسير الرازي ٢١/٥٥٥ وتفسير القرطبي ١١/١٢٩.

نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ ذَرٍّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِجِبْرِيلَ: «مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَزُورَنَا أَكْثَرَ مِمَّا تَزُورُنَا»، فَنَزَلَتْ: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾[1]"[2]. وقد ذكر أبو حيان هذا المعنى، يقول: "و(تنَزَّل) (تَفَعَّل)، وَهِيَ لِلْمُطَاوَعَةِ، وهِيَ أَحَد مَعَانِي (تَفَعَّل)، تَقُول: نَزَّلْتُهُ فَتَنَزَّل، فَتَكُون لِمُوَاصَلَةِ الْعَمَلِ فِي مُهْلَة"[3]

الثاني: أن يكون بناء (تفعَّل) في (نتنزل) بمعنى المجرد، فلا يكون فيها معنى التدريج، يقول الزمخشري: "والتنزل على معنيين: معنى النزول على مهل، ومعنى النزول على الإطلاق، كقوله:

فَلَسْتُ لِإِنْسِيّ وَلَكِنْ لَمَلْأَكِ تنزّلَ مَنْ جَوِّ السّماءِ يَصُوب [4]

لأنه مطاوع (نَزَلَ) و(نزَّلَ) يكون بمعنى (أَنْزَلَ)" [5].

ويقول أبو حيان: "وَقَدْ تَكُونُ لَا يُلْحَظُ فِيهِ ذَلِكَ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْمُجَرَّد، كَقَوْلِهِمْ: تَعَدَّى الشَّيْءَ وَعَدَّاه، وَلَا يَكُونُ مُطَاوِعًا فَيَكُونَ (تَنَزَّلَ) فِي مَعْنَى (نَزَلَ)"[6].

الثالث: أن يكون معنى بناء (تَفَعَّلَ) في (نتنزل) هو التكلف، وهو ما

(١) مريم: ٦٤.

(٢) صحيح البخاري: باب وما نتنزل إلا بأمر ربك ٦/٩٤.

(٣) البحر المحيط ٧/٢٨٠.

(٤) البيت من الطويل، وهو لعلقمة الفحل في صلة ديوانه ص ١١٨؛ ولمتمم بن نويرة في ديوانه ص ٨٧؛ وشرح أشعار الهذليين ١/ ٢٢٢؛ وبلا نسبة في الكتاب ٤/ و٣٨٠ وإصلاح المنطق ٧١ والمنصف ٢/١٠٢.

(٥) الكشاف ٣/٢٨.

(٦) البحر المحيط ٧/٢٨٠.

ذهب إليه الطاهر بن عاشور، يقول: "و(نَتَنَزَّل) مُرَادِف (نَنْزِل)، وَأَصْلُ التَّنَزُّلِ: تَكَلُّفُ النُّزُولِ، فَأُطْلِقَ ذَلِكَ عَلَى نُزُولِ الْمَلَائِكَةِ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ لِأَنَّهُ نُزُول نَادِر وَخُرُوج عَنْ عَالَمِهِمْ فَكَأَنَّهُ مُتَكَلَّف. قَال تَعَالى: ﴿ نَتَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا ﴾[١]"[٢]

الرابع: أن يكون بناء (تَفَعَّلَ) للتكثير، وهذا رأي الشهاب الخفاجي، يقول: "أو التضعيف للتكثير، وهو المناسب هنا"[٣].

وهذا الرأي بحاجة إلى نظر؛ لأن الصرفيين لم يذكروا التكثير في معاني (تَفَعَّلَ).

والذي يراه الباحث أن ما ذهب إليه الزمخشري من أن معنى (نتنزل) هو المطاوعة الدالة على التدرج هو الراجح، وقد أشار إلى هذا المعنى كثير من المفسرين، يقول البقاعي: "ولفظ التنزل مشير إلى الإكرام، وهو التردد مرة بعد مرة ووقتاً غب وقت، ولا يكون إلا لذلك؛ لأن النزول للعذاب يقتضي به الأمر في مثل لمح البصر" [٤]

ثالثا: بناء (فَاعَلَ):

نصَّ الصرفيون على أن الأكثر في بناء (فَاعَل) أن يكون للمشاركة من اثنين، يقول ابن جني: "وأما (فَاعَلت) فأكثر ما يجيء من اثنين، نحو:

(١) مريم: ٦٤.

(٢) التحرير والتنوير ١٣٩/١٦.

(٣) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ١٦٩/٦.

(٤) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ٢٢٩/١٢.

ضَارَبْتُ زيدا، و: شَاتَمْتُ عمرا"[1]، وقد أشار إلى هذا المعنى الطبري؛ حيث جعل (عَاقَبْتُ اللّص)، و(طَارَقْتُ النَّعْل) من الشاذ، يقول: "قيل: قد قال بعضُ المنسوبين إلى العلم بلغات العرب: إنّ ذلك حرفٌ جاء بهذه الصورة أعني (يُخَادِع) بصورة (يُفَاعل)، وهو بمعنى (يَفْعَل)، في حروفٍ أمثالها شاذة من منطقِ العرب، نظيرَ قولهم: (قاتَلك الله)، بمعنى: قَتَلك الله"[2]، ويقول أيضا: "وقد كان بعض أهل النحو من أهل البصرة يقول: لا تكون المفاعلة إلا من شيئين"[3].

وقد يأتي لمعان أخرى[4] على النحو التالي:

الأول: أن تأتي بمعنى (فَعَّل)، يعني للتكثير، نحو: ضاعفت، بمعنى: ضعَّفت، وناعمت، بمعنى نعَّمت.

الثاني: أن تأتي بمعنى (فعَل) نحو: سافرت.

الثالث: أن تأتي بمعنى (أفْعَل)، نحو: عافاك الله، وطارقت النعل، بمعنى: أعفاك الله، وأطرقت النعل.

وقد اختلف العلماء في دلالة بناء (فَاعَلَ) في عدد من الآيات الكريمة التي سنعرض لبعض منها:

الأول: معنى (فَاعَلَ) في قوله تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ

(١) المنصف ٩٢/١.

(٢) تفسير الطبري ٢٧٤/١.

(٣) تفسير الطبري ٢٧٤/١.

(٤) شرح الشافية لركن الدين الاستراباذي ٢٥٥/١.

﴿وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾[١]

اختلف الصرفيون والمفسرون في معنى بناء (فَاعَلَ) في (حافظوا)، على النحو التالي:

أولا: أن يكون بناء (فَاعَلَ) بمعنى المجرد (حَفِظَ)، كقولهم: عاقبت اللص، وطارقت النعل، وقد ذهب إلى هذا أبو حيان يقول: "وَ (حَافِظوا)، مِنْ بَاب: طَارَقْت النَّعْل، وَلَمَّا ضُمِّنَ الْمَعْنَى التَّكْرَار وَالْمُوَاظَبَةَ عُدِّيَ بِ(على)"[٢].

وذهب الشيخ محمد رشيد رضا إلى هذا الرأي، ووجه تفسير الآية في ضوئه، يقول: "وَلَا يَظْهَر قَوْل بَعْضِهِمْ: إنَّ الْمُفَاعَلة للمُشَارَكَة؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ تَحْفَظُه، كَمَا يَحْفَظُهَا، إلَّا لَوْ كَانَتِ الْعِبَارَةُ (حافِظُوا الصَّلَوَات)، وَلَكِنَّهُ قَالَ: (عَلَى الصَّلَوَات) أَيِ: اجْتَهَدُوا فِي حِفْظِهَا وَالْمُدَاوَمَة عَلَيْهَا اهـ. وَلَا يُرِيدُ الْأُسْتَاذ بِهَذَا أَنَّ الصَّلَاة لَا تُحْفَظ مِمَّا ذَكَرَ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ أَنَّ لَفْظَ (حَافِظُوا) لَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى الثَّابِتِ فِي نَفْسِهِ، وَالَّذِي أَفْهَمُهُ فِي الْمُفَاعَلَةِ فِي الشَّيْءِ هُوَ فِعْلُهُ الْمَرَّةَ بَعْدَ الْمَرَّةِ، وَمِنْهُ حَافَظ عَلَيْه، وَوَاظَبَ عَلَيْهِ، وَدَوَامَ عَلَيْهِ، إلَّا إذَا كَانَت (عَلَى) لِلتَّعْلِيلِ كَقَاتَلَه عَلَى الْأَمْرِ؛ أَيْ: لِأَجْلِه، فَالْمُقَاتَلَةُ فِيهِ لِلْمُشَارَكَة، وَلَا يَصِحُّ هُنَا، وَحِفْظ الصَّلَاةِ الْمَرَّةَ بَعْدَ الْمَرَّةِ عَلَى الِاسْتِمْرَارِ عِبَارَة عَنِ الْإِتْيَانِ بِهَا كُلَّ مَرَّةٍ كَامِلَةَ الشَّرَائِطِ وَالْأَرْكَانِ الْعَمَلِيَّةِ، كَامِلَةَ الْآدَابِ وَالْمَعَانِي الْقَلْبِيَّةِ، فَالشَّيْءُ الَّذِي يُتَعَاهَد بِالْحِفْظِ دَائِمًا

(١) البقرة: ٢٣٨.

(٢) البحر المحيط ٢/٥٣٤.

هُو الَّذِي لَا يَلْحَقُهُ النَّقْصُ وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ مَحْفُوظًا دَائِمًا"[1]

الثاني: أن يكون معنى بناء (فَاعَلَ) في (حافظوا) هو المشاركة، وقد وجه أصحاب هذا الرأي تفسير الآية بما يتوافق ومعنى المشاركة، يقول أبو حيان: "وَقَدْ رَام بَعْضُهُمْ أَنْ يَبْقَى (فَاعَلَ) عَلَى مَعْنَاهَا الْأَكْثَرِ فِيهَا مِنَ الِاشْتِرَاكِ بَيْنَ اثْنَيْنِ، فَجَعَلَ الْمُحَافَظَةَ بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الرَّبِّ، كَأَنَّهُ قِيلَ: احْفَظْ هَذِهِ الصَّلَاةَ يَحْفَظْكَ اللَّهُ الَّذِي أَمَرَ بِهَا"[2]. ويقول الماتريدي[3] موجها المعنى في ضوء المفاعلة: "و(المحافظة) هو المفاعلة، والمفاعلة هي فعل اثنين. فهو – واللَّه أعلم – أنه إذا حفظها على وقتها ولم يسه عنها حفظته، وهو كما ذكر في آية أخرى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾[4] وفي حرف ابن مسعود – رضي الله تعالى عنه –: (إن الصلاة تأمر بالمعروف وتنهى عن الفحشاء والمنكر)[5]. فعلى ذلك إذا حفظها على أوقاتها مع أحكامها وسننها، ولم يدخل ما ليس فيها – من الكلام، والالتفات، وغير ذلك مما نهي عنه – حفظته. وكذلك قوله تعالى:

---

(١) تفسير المنار ٣٤٦/٢.

(٢) البحر المحيط ٥٣٤/٢.

(٣) لماتريدي (٠٠٠ – ٣٣٣ هـ)محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي: من أئمة علماء الكلام. نسبته إلى ما تريد محلة بسمرقند من كتبه التوحيد، وأوهام المعتزلة، والرد على القرامطة، وكتاب الجدل، و تأويلات أهل السنة، مات بسمرقند، انظر: تاج التراجم ٢٤٩/١ والأعلام ١٩/٧.

(٤) العنكبوت: ٤٥.

(٥) لم أجدها في كتب القراءات.

﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ﴾[١]، وقوله: ﴿سَابِقُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ﴾[٢]، من المفاعلة، فإذا بادر إليها بدرت إليه"[٣].

وقد ذهب أبو البقاء العكبري إلى معنى المشاركة، لكنه زاد أنها تدل على التكرير، يقول: "وَأَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُفَاعَلَةِ الْوَاقِعَةِ مِنَ اثْنَيْن، وَيَكُون وُجُوبُ تَكْرِيرِ الْحِفْظِ جَارِيًا مَجْرَى الْفَاعِلِين؛ إِذْ كَانَ الْوُجُوبُ حَاثًّا عَلَى الْفِعْلِ؛ فَكَأَنَّهُ شَرِيكُ الْفَاعِلِ الْحَافِظِ، كَمَا قَالُوا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِذۡ وَٰعَدۡنَا مُوسَىٰٓ﴾[٤] ، فَالْوَعْدُ كَانَ مِنَ اللَّهِ وَالْقَبُولُ مِنْ مُوسَى، وَجُعِلَ الْقَبُولُ كَالْوَعْد، وَفِي (حَافِظُوا) مَعْنَى لَا يَوجُدُ فِي (احْفَظُوا) ؛ وَهُوَ تَكْرِيرُ الْحِفْظِ"[٥].

لكن الصرفيين لم يسلموا له بذلك، يقول السمين الحلبي: "وقال أبو البقاء: وفي (حافِظوا) معنىً لا يوجَدُ في (احفظوا)، وهو تكريرُ الحفظ، وفيه نظر؛ إذ المفاعلةُ لا تَدُلُّ على تكريرِ فعلٍ البتة"[٦].

وقد ذكر الطبري أن (حافظوا) بمعنى المواظبة، يقول: "قال أبو جعفر: يعني تعالى ذكره بذلك: واظبوا على الصلوات المكتوبات في أوقاتهن، وتعاهدوهن والزَمُوهن، وعلى الصلاة الوسطى منهنّ"[٧]. وهذا هو

(١) آل عمران: ٢٣.
(٢) مريم: ٦٤.
(٣) تفسير الماتريدي ٢٠٩/٢.
(٤) الْبَقَرَة: ٥١.
(٥) التبيان في إعراب القرآن ١٩١/١.
(٦) الدر المصون ٤٩٨/٢.
(٧) تفسير الطبري ١٦٧/٥.

المعنى الذي ذكره المعجميون، يقول الزمخشري: "وحافظ على الشيء، وهو محافظ على سبحة الضحى: مواظب عليها (حافظوا على الصلوات)"[(١)].

وقد تنبه أبو السعود والطاهر بن عاشور إلى أن في صيغة (فَاعَلَ) معنى يفيد المبالغة، يقول أبو السعود: " ﴿ حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ ﴾ أي: داوموا على أدائها لأوقاتها من غير إخلالٍ بشيء منها، كما تنبئ عنه صيغةُ المفاعلة المفيدة للمبالغة"[(٢)]. ويقول الطاهر بن عاشور: "و(حافِظُوا) صِيغَة مُفَاعَلَة اسْتُعْمِلَتْ هُنَا لِلْمُبَالَغَةِ عَلَى غَيْرِ حَقِيقَتِهَا، وَالْمُحَافَظَةُ عَلَيْهَا هِيَ الْمُحَافَظَةُ عَلَى أَوْقَاتِهَا مِنْ أَنْ تُؤَخَّرَ عَنها، وَالْمُحَافَظَة تُؤْذِن بِأَنَّ الْمُتَعَلِّق بِهَا حَق عَظِيم يُخْشَى التَّفْرِيطُ فِيه"[(٣)].

والذي يراه الباحث أن ما ذهب إليه أبو السعود والطاهر بن عاشور هو الرأي الراجح، لأمرين:

الأول: أن هذا الرأي لا تأويل فيه، كما في رأي من حملها على المشاركة.

الثاني: أن ورود بناء (فَاعَلَ) بمعنى الفعل المجرد كثير في كلام العرب، كسافر، وعاقب.

الثاني: معنى بناء (فَاعَلَ) في (وَاعَدْنَا) في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ وَٰعَدْنَا

(١) أساس البلاغة ٢٠٠/١ وانظر: المحكم والمحيط الأعظم ٢٨٥/٣ ولسان العرب ٤٤١/٧ وتاج العروس ٢٢٠/٢٠.

(٢) تفسير أبي السعود ٢٣٥/١.

(٣) التحرير والتنوير ٤٦٦/٢.

مُوسَىٰٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗ ثُمَّ ٱتَّخَذۡتُمُ ٱلۡعِجۡلَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَنتُمۡ ظَٰلِمُونَ ﴾[١]

قرأ أبو عمرو بغير ألف في (واعدنا)، وقرأ الباقون بألف، يقول ابن مجاهد: "وَاخْتلفُوا فِي قَوْله ﴿ وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰٓ ﴾[٢] ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ﴾[٣] ﴿ وَوَعَدْنَاكُمْ ﴾[٤] فقرأَ أَبو عَمْرو ذَلِك كُله بِغَيْر ألف، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ ذَلِك كُله بِالْألف"[٥].

يقول الطبري: "وقرأ بعضهم: (وَعَدْنَا) بمعنى أن الله الواعد والمنفرد بالوعد دونه. وكان من حجتهم في اختيارهم ذلك أن قالوا: إنما تكون المواعدة بين البشر، فأما الله جل ثناؤه، فإنه المنفرد بالوعد والوعيد في كل خير وشر. قالوا: وبذلك جاء التنزيل في القرآن كله، فقال جل ثناؤه: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمۡ وَعۡدَ ٱلۡحَقِّ ﴾[٦] وقال: ﴿ وَإِذۡ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحۡدَى ٱلطَّآئِفَتَيۡنِ أَنَّهَا لَكُمۡ ﴾[٧]. قالوا: فكذلك الواجب أن يكون هو المنفرد بالوعد في قوله: ﴿ وَإِذۡ وَعَدۡنَا مُوسَىٰٓ ﴾"[٨].

وقد رجح أبو عبيد هذه القراءة، وأنكر قراءة من قرأ بالألف، وتابعه

---

(١) البقرة: ٥١.

(٢) البقرة: ٥١.

(٣) الْأَعْرَاف: ١٤٢.

(٤) طه: ٨٠.

(٥) السبعة في القراءات ٢٤٥.

(٦) إبراهيم: ٢٢.

(٧) الأنفال: ٧.

(٨) تفسير الطبري ٢/٥٩.

مكي بن أبي طالب وأبو حاتم[1]، يقول أبو حيان: "وَقَدْ رَجَّح أَبُو عُبَيْد قِرَاءَةَ مَنْ قَرَأَ: (وَعَدْنَا) بِغَيْر أَلِف، وَأَنْكَرَ قِرَاءَةَ مَنْ قَرَأَ: (وَاعَدْنَا) بِالْأَلِفِ، وافقه عَلَى مَعْنَى مَا قَالَ أَبُو حَاتِمٍ وَمَكِّيّ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْد: الْمُوَاعَدَة لَا تَكُون إِلَّا مِن الْبَشَر، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: أَكْثَرُ مَا تَكُونُ الْمُوَاعَدَةُ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ الْمُتَكَافِئِينَ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَعِدُ صَاحِبَهُ"[2] .

وبالرجوع إلى كتب مكي بن أبي طالب وجدنا أنه يختار القراءة بالألف، يقول: "والاختيار (وَاعَدْنَا) بالألف؛ لأنه بمعنى (وَعَدْنَا) في أحد معنييه؛ ولأنه لابد لموسى من وعد أو قبول يقوم مقام الوعد، فتصح المفاعلة على الوجهين جميعا"[3].

وقد ذكر الطبري أنهما قراءتان متواترتان، يقول: "والصواب عندنا في ذلك من القول: أنهما قراءتان قد جاءت بهما الأمة، وقرأت بهما القرأة، وليس في القراءة بإحداهما إبطال معنى الأخرى"[4]

والخلاف بين الصرفيين والمفسرين يجري في قراءة الباقين بالألف، فقد ذكروا في معنى بناء (فَاعَلَ) في (وَاعَدْنَا) ثلاثة معان:

---

(١) أبو حاتم الرازي(١٩٥ – ٢٧٧ هـ)محمد بن إدريس بن المنذر بن داود، بن مهران الحنظلي، أبو حاتم: حافظ للحديث، من أقران البخاري ومسلم. ولد في الري، وإليها نسبته. وتنقل في العراق والشام ومصر وبلاد الروم، وتوفي ببغداد. له (طبقات التابعين) وكتاب الزينة وتفسير القرآن العظيم، انظر: الأعلام ٢٧/٦

(٢) البحر المحيط ٣٢١/١ وانظر: إعراب النحاس ١٤٢/١ والمحرر الوجيز ١٤٢/١.

(٣) الكشف عن وجوه القراءات ٢٤٠/١.

(٤) تفسير الطبري ٥٩/٢.

الأول: أن يكون معنى بناء (فَاعَلَ) في (وَاعَدْنَا) على أصله، وقد ذهب إلى هذا كثير من المفسرين والصرفيين، ويقول أبو حيان: "ويحتمل أن يكون من اثْنَيْنِ عَلَى أَصْلِ الْمُفَاعَلَة"(١)، وقد ذكروا لمعنى المفاعلة في (واعدنا) وجوها:

أولا: ذكر الزجاج أن: "الطاعة في القبول بمنزلة المواعدة، فهو من اللَّه عزَّ وجلَّ وعد، ومن موسى قبول واتِّبَاع، فجرى مجرى المواعدة"(٢).

ثانيا: أن الله وعد موسى الوحي، وموسى وعده المجيء، يقول الفارسي: "وإن كان من موسى موعد، كان الفعل من فاعلين، فإذا كان منهما لم يكن نظر في حسن (وَاعَدْنَا)"(٣)، وذكر الرازي هذا القول، وزعم أنه الأقوى، يقول: "إنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَعَدَه الْوَحْي، وَهُو وَعَدَ اللَّهَ الْمَجِيءَ لِلْمِيقَات إِلَى الطُّور"(٤).

ثالثا: قَالَ الْقَفَّال(٥): وَلَا يَبْعُد أَنْ يَكُون الْآدَمِيُّ يَعِدُ اللَّهَ بِمَعْنَى

(١) البحر المحيط ٣٢١/١ وانظر: تفسير السمرقندي ١/ والتفسير الوسيط ١٣٧٥٢/١ وتفسير البيضاوي ٨٠/١.

(٢) معاني الزجاج ١٣٣/١.

(٣) الحجة للقراء السبعة ٦٧/٢.

(٤) تفسير الرازي ٥١٠/٣.

(٥) القفال (٣٢٧ – ٤١٧ هـ)عبد الله بن أحمد المروزي، أبو بكر فقال: فقيه شافعي، كان وحيد زمانه فقها وحفظا وزهداد.

كثير الاثار في مذهب الإمام الشافعي. له " شرح فروع محمد بن الحداد المصري " في الفقه، انظر: الأعلام للزركلي ٦٦/٤ وَطبقات الشافعية الكبرى ٢٠٠/٣.

(يُعَاهِدُه)[1]

رابعا: أَنَّهُ أَمْرٌ جَرَى بَيْنَ اثْنَيْن، فَجَازَ أَنْ يُقَالَ: (وَاعَدْنَا)[2].

وقد أورد الطاهر بن عاشور معنى المفاعلة، ووجه المعنى في ضوئه، يقول: "قِيل الْمُفَاعَلَة عَلَى بَابِهَا بِتَقْدِير: أَنَّ اللَّهَ وَعَدَ مُوسَى أَنْ يُعْطِيَهُ الشَّرِيعَةَ، وَأَمَرَهُ بِالْحُضُور لِلْمُنَاجَاة، فَوَعَد مُوسَى رَبَّهُ أَنْ يَمْتَثِلَ لِذَلِكَ، فَكَانَ الْوَعْد حَاصِلًا مِنَ الطَّرَفَيْن، وَذَلِكَ كَافٍ فِي تَصْحِيح الْمُفَاعَلَة بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ اخْتِلَافِ الْمَوْعُود بِه، وَذَلِكَ لَا يُنَافِي الْمُفَاعَلَةَ؛ لِأَنَّ مَبْنَى صِيغَة الْمُفَاعَلَة حُصُول فِعْلٍ مُتَمَاثِلٍ مِنْ جَانِبَيْنِ لَا سِيَّمَا إِذَا لَمْ يُذْكَرِ الْمُتَعَلِّقُ فِي اللَّفْظ، كَمَا هُنَا لِقَصْدِ الْإِيجَازِ الْبَدِيعِ لِقَصْد إِعْظَامِ الْمُتَعَلِّقِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، وَلَكَ أَنَّ تَقُول: سَوَّغَ حَذْفَهُ عِلْم الْمُخَاطَبِينَ بِه، فَإِنَّ هَذَا الْكَلَامَ مَسوق لِلتَّذْكِيرِ لَا لِلْإِخْبَارِ، وَالتَّذْكِيرِ يُكْتَفَى فِيهِ بِأَقَلِّ إِشَارَة، فَاسْتَوَى الْحَذْف وَالذِّكْر، فَرَجَّحَ الْإِيجَاز، وَإِنْ كَانَ الْغَالِب اتِّحَادَه"[3].

الثاني: أن بناء (فَاعَلَ) في (وَاعَدْنَا) بمعنى المجرد، وليس للمفاعلة، وقد ذكر هذا القول كثير من الصرفيين والمفسرين، يقول أبو علي الفارسي: "ومما يؤكد حسن القراءة بـ(واعدنا)، أنّ (فَاعَلَ) قد يجيء من فعل الواحد نحو: عافاه الله، وطارقت النعل، وعاقبت اللصّ، فإن كان الوعد من الله سبحانه، ولم يكن من موسى، كان من هذا الباب"[4]، ويقول ابن أبي

(١) انظر: تفسير الرازي ٣/٥١٠.

(٢) انظر: تفسير الرازي ٣/٥١٠.

(٣) التحرير والتنوير ١/٤٩٧.

(٤) الحجة للقراء السبعة ٢/٦٧.

زنجلة: "وَيجوز أَن يكون المعنى على إِسْنَاد الْوَعْد إِلَى الله نَظِير مَا تَقول: طارقت نَعلي، وسافرت، وَالْفِعْل من وَاحِد على مَا تَكَلَّمت بِهِ الْعَرَب"(١)، ويقول أبو السعود: "وصيغة المفاعلة بمعنى الثلاثي" (٢).

وقد ذكر الطاهر بن عاشور هذا القول، ووجه المعنى في ضوئه، يقول: "وَقِرَاءَة الْجمهور (وَواعَدْنا) بِأَلِف بَعْدَ الْوَاوِ عَلَى صِيغَةِ الْمُفَاعَلَة المقتضية حصولَ الْوَعْدِ من جانبين، الْوَعْد وَالْمَوْعُود، وَالْمُفَاعَلَةُ عَلَى غَيْرِ بَابِهَا لِمُجَرَّدِ التَّأْكِيدِ عَلَى حَدِّ: سَافَر، وَعَافَاه اللَّهُ، وَعَالَجَ الْمَرِيضَ، وَقَاتَلَه اللَّه، فَتَكُون مَجَازًا فِي التَّحْقِيق؛ لِأَنَّ الْمُفَاعَلَةَ تَقْتَضِي تَكَرُّر الْفِعْل مِنْ فَاعِلَيْن، فَإِذَا أُخْرِجَت عَنْ بَابِهَا بَقِيَ التَّكَرُّرُ فَقَطْ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ لِلْفَاعِلِ، ثُمَّ أُرِيد مِنَ التَّكَرُّر لَازِمُه، وَهُوَ الْمُبَالَغَةُ وَالتَّحَقُّقُ، فَتَكُونُ بِمَنْزِلَةِ التَّوْكِيد اللَّفْظِيِّ. وَالْأَشْهَر أَنَّ الْمُوَاعَدَة لَمَّا كَانَ غَالِبُ أَحْوَالِهَا حُصُول الْوَعْدِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ شَاعَ اسْتِعْمَال صِيغَتِهَا فِي مطْلَقِ الْوَعْد، وَقَد شَاعَ اسْتِعْمَالُهَا أَيْضًا فِي خُصُوصِ التَّوَاعُد بِالْمُلَاقَاةِ كَمَا وَقَعَ فِي حَدِيثِ الْهِجْرَةِ: "وَوَاعَدَاهُ غَارَ ثَوْرٍ"(٣). وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

فَوَاعِدِيهِ سَرْحَتَيْ مَالِكٍ أَوِ الرُّبَا بَيْنَهُمَا أَسْهَلَا(٤)

وَاسْتُعْمِلَت هُنَا؛ لِأَنَّ الْمُنَاجاة وَالتَّكَلُّم يَقْتَضِي القُرب، فَهُوَ بِمَنْزِلَة

(١) حجة القراءات لابن أبي زنجلة ٩٦ وانظر: التبيان في إعراب القرآن ٦٢/١ والبحر المحيط ٣٢١/١.

(٢) تفسير أبي السعود ١٠١/١.

(٣) انظر: صحيح البخاري، باب استئجار المشركين عند الضرورة ٨٨/٢.

(٤) البيت من السريع، لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٢٧٧، وانظر: الكتاب ١/ ٢٨٣ وخزانة الأدب ٢/ ١٢٠.

اللِّقَاءِ عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِعَارَةِ؛ وَلِذَلِكَ اسْتَغْنَى عَن ذِكْر الْمَوْعود بِه لِظُهُورِه مِنْ صِيغَة الْمُوَاعَدَة" [(١)].

وقد ذهب الطبري إلى أن (وَاعَدْنَا) بمعنى (وَعَدَ) المجرد الذي يدل على المواعدة، فالفعلان لديه متفقان في الدلالة عليها، يقول: "والصواب عندنا في ذلك من القول: أنهما قراءتان قد جاءت بهما الأمة وقرأت بهما القَرَأَة، وليس في القراءة بإحداهما إبطال معنى الأخرى، وإن كان في إحداهما زيادة معنى على الأخرى من جهة الظاهر والتلاوة، فأما من جهة المفهوم بهما فهما متفقتان، وذلك أن من أخبر عن شخص أنه وعد غيره اللقاء بموضع من المواضع، فمعلوم أن الموعود ذلك واعد صاحبه من لقائه بذلك المكان، مثل الذي وعده من ذلك صاحبه، إذا كان وعده ما وعده إياه من ذلك عن اتفاق منهما عليه. ومعلوم أن موسى صلوات الله عليه لم يعده ربه الطور إلا عن رضا موسى بذلك، إذ كان موسى غير مشكوك فيه أنه كان بكل ما أمر الله به راضيا، وإلى محبته فيه مسارعا. ومعقول أن الله تعالى لم يعد موسى ذلك، إلا وموسى إليه مستجيب. وإذ كان ذلك كذلك، فمعلوم أن الله عز ذكره قد كان وعد موسى الطور، ووعده موسى اللقاء. فكان الله عز ذكره لموسى واعدا مواعدا" [(٢)].

الثالث: ذكر أبو جعفر النحاس أن (وَاعَدَ) هنا بمعنى (وافى)، يقول: "و(وَاعَدْنَا) أحسن، وهي قراءة مجاهد، والأعرج[(٣)]، وابن كثير، ونافع،

---

(١) التحرير والتنوير ١/٤٩٧.

(٢) تفسير الطبري ٢/٥٩.

(٣) الاعرج(٠٠٠ – ١١٧ هـ)عبد الرحمن بن هرمز، أبو داود، من موالي بني هشام، عرف =

والأعمش[١]، وحمزة، والكسائي، وليس قوله سبحانه: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [٢]من هذا في شيء؛ لأن (واعدنا موسى) إنما هو من باب الموافاة، وليس هو من الوعد والوعيد في شيء، وإنما هو من قولك: موعدك يوم الجمعة، وموعدك موضع كذا، والفصيح في هذا أن يقال: واعدته" [٣].

والذي يراه الباحث أن ما ذهب الطبري والطاهر بن عاشور من أن (وَاعَدْنَا) بمعنى (وَعَدْنَا) المجرد، فهما لفظان متفقان في المعنى والمفهوم، وليس بينهما اختلاف يغير المعنى.

الثالث: معنى بناء (فَاعَلَ) في (يخادعون) في قوله تعالى: ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ ﴾[٤].

أولا: أن يكون بناء (فَاعَلَ) في (يخادعون) على أصل معنى البناء، وهو الاشتراك، وقد ذهب إلى هذا الطبري، ووجه المعنى في ضوئه، يقول:

= بالاعرج: حافظ، قارئ، من أهل المدنية. أدرك أبا هريرة وأخذ عنه. وهو أول من برز في القرآن والسنن. وكان خبيرا بأنساب العرب، وافر العلم، ثقة. رابط بثغر الاسكندرية مدة، ومات بها، انظر: سير أعلام النبلاء ٦٩/٥و الأعلام ٣٤٠/٣.

(١) سليمان بن مهران الاسدي بالولاء٦١ – ١٤٨ هـ)، أبو محمد، الملقب بالاعمش: تابعي، مشهور. أصله من بلاد الري، ومنشؤه ووفاته في الكوفة. كان عالما بالقرآن والحديث والفرائض، انظر: سير أعلام النبلاء٦/٢٢٦ والأعلام ١٣٥/٣.

(٢) المائدة: ٩.

(٣) إعراب النحاس ٥٣/١، وانظر: تفسير القرطبي ٣٩٤/١.

(٤) البقرة: ٩.

"وليس القول في ذلك عندي كالذي قال، بل ذلك من (التفاعل) الذي لا يكون إلا من اثنين، كسائر ما يُعرف من معنى (يفاعل ومُفاعل) في كل كلام العرب. وذلك: أن المنافق يُخادع الله جل ثناؤه بكَذبه بلسانه – على ما قد تقدّم وصفه – والله تبارك اسمه خادِعُه، بخذلانه عن حسن البصيرة بما فيه نجاةُ نفسه في آجل مَعادِه"(١)

وقد ذكر المفسرون لهذه المخادعة أكثر من وجه:

الأول: ذكر الزمخشري أن المراد بالمخادعة حقيقة المخادعة، يقول: "وأن يراد حقيقة المخادعة، أي: وهم في ذلك يخدعون أنفسهم، حيث يمنونها الأباطيل، ويكذبونها فيما يحدثونها به، وأنفسهم كذلك تمنيهم وتحدّثهم بالأماني"(٢).

الثاني: ذكر الطبري: "أن المنافق يُخادع الله جل ثناؤه بكَذبه بلسانه – على ما قد تقدّم وصفه – والله تبارك اسمه خادِعُه، بخذلانه عن حسن البصيرة بما فيه نجاةُ نفسه في آجل مَعادِه"(٣).

الثالث: أجاز الزمخشري: "أن يقال: كانت صورة صنعهم مع اللَّه، حيث يتظاهرون بالإيمان، وهم كافرون، صورة صنع الخادعين وصورة صنع اللَّه معهم– حيث أمر بإجراء أحكام المسلمين عليهم، وهم عنده في عداد شرار الكفرة وأهل الدرك الأسفل من النار – صورة صنع الخادع"(٤).

(١) تفسير الطبري ١/٢٧٤.

(٢) الكشاف ١/٥٨.

(٣) تفسير الطبري ١/٢٧٥.

(٤) الكشاف ١/٥٧.

ثانيا: أن يكون بناء (فَاعَلَ) في (يخادعون) بمعنى المجرد، نحو: عاقبت اللص، وطارقت النعل، يقول أبو عبيدة: "(يُخادِعُونَ) فى معنى (يخدعون)، ومعناها: يظهرون غير ما في أنفسهم، ولا يكاد يجيء بـ(فَاعَلَ) إلّا من اثنين، إلا في حروف هذا أحدها، وقوله: "(قاتَلَهُمُ اللَّهُ) معناها: قتلهم الله"[(١)].

وقد ذهب إلى هذا القول كثير من الصرفيين والمفسرين، كالزجاج، والواحدي، والنسفي، يقول الزجاج: "وجاءَ بـ(فَاعَل) لغير اثنين؛ لأن هذا المثال يقع كثيراً في اللغة للواحد، نحو: عاقبت اللص، وطارقت النعل"[(٢)].

وقد اختار الشيخ محمد رشيد رضا هذا القول، يقول: "وَالتَّحْقِيق: أَنَّ فِعْل الْمشَارَكَة هُنَا خَاص بالفاعل الْمسْنَدِ إِلَيْهِ فِعْله وَهم الْمُنَافِقون، وَصِيغَة (فَاعل) لَا تَطَّرِدُ فِيهَا الْمُشَارِكة بالْفِعْل، كَـ: عَاقَبْت اللِّصّ"[(٣)].

ولكن هذا الرأي بحاجة إلى نظر؛ لأنه، وإن كان يَدْفَعُ الْإِشْكَالَ عَنْ إِسْنَادِ صُدُورِ الْخِدَاعِ مِنَ اللَّهِ وَالْمُؤْمِنِينَ مَعَ تَنْزِيهِ اللَّهِ وَالْمُؤْمِنِينَ عَنْهُ، لَا يَدْفَعُ إِشْكَالَ صُدُورِ الْخِدَاعِ مِنَ الْمُنَافِقِينَ لِلَّهِ[(٤)].

ثالثا: أجاز الزمخشري أن يكون (يخادعون) بمعنى المجرد؛ إلا أن فيه معنى المغالبة، وهذا أبلغ، يقول: "فإن قلت: هل للاقتصار بـ(خَادَعَت)

(١) مجاز القرآن ٣١/١.

(٢) معاني الزجاج ٨٥/١ وانظر: تفسير الواحدي ٨٦/١ وتفسير النسفي ٤٨/١ وتفسير السمعاني ٤٨/١.

(٣) تفسير المنار ١٢٦/١.

(٤) التحرير والتنوير ٢٧٦/١.

على واحد وجه صحيح؟ قلت: وجهه أن يقال: عنى به (فَعَلْتُ) إلا أنه أخرج في زنة (فَاعَلْتُ)؛ لأن الزنة في أصلها للمغالبة والمباراة، والفعل متى غولب فيه فاعله جاء أبلغ وأحكم منه إذا زاوله وحده من غير مغالب ولا مبارٍ؛ لزيادة قوة الداعي إليه"[1].

رابعا: يرى أبو السعود أن (يخادعون) بمعنى (يخدعون) إلا أن فيها مبالغة، يقول: "يخادعون الله الخ، أي: يخدعون، وقد قرئ كذلك، وإيثارُ صيغة المفاعلةِ لإفادة المبالغةِ في الكيفية فإن الفعل متى غولب فيه بولغ فيه قطعاً أو في الكمية، كما في الممارسة والمزاولة فإنهم كانوا مداومين على الخَدْع والخِدْعُ أن يوهم صاحبَه خلاف ما يريد به من المكروه ليوقعَه فيه مِن حيثُ لاَ يحتسب، أو يوهمَه المساعدةَ على ما يريد هو به ليغترّ بذلك، فينجوا منه بسهولة من قولهم ضبٌّ خادع وخُدَع، وهو الذي إذا أمر الحارش يده على باب جُحره يوهمه الإقبالَ عليه فيخرج من بابه الآخر وكلا المعنيين مناسب للمقام"[2].

والذي يراه الباحث أن بناء (فَاعَلَ) في (يخادعون) ونحوها على أصل معنى البناء، وهو الاشتراك، والذي يؤكد هذا أن الله تعالى بعد أن قال: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ أتبع ذلك مباشرة بقوله سبحانه: ﴿وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ فوصف نفسه بصفة المخادعة، ومعلوم أن "صفات الله عز وجل قسمان: ثبوتية وسلبية، أو إن شئت، فقل: مثبتة ومنفية، والمعنى واحد.

(١) الكشاف ١/٥٨.

(٢) تفسير أبي السعود ١/٤٠.

فالمثبتة: كل ما أثبته الله لنفسه، وكلها صفات كمال، ليس فيها نقص بوجه من الوجوه، ومن كمالها أنه لا يمكن أن يكون ما أثبته دالاً على التمثيل، لأن المماثلة للمخلوق نقص"[(١)].

ومعلوم – أيضا – أن الصفات "تنقسم إلى ثلاثة أقسام: صفة كمال مطلق، وصفة كمال مقيد، وصفة نقص مطلق. أما صفة الكمال على الإطلاق، فهي ثابتة لله عز وجل، كالمتكلم، والفعال لما يريد، والقادر. ونحو ذلك. وأما صفة الكمال بقيد، فهذه لا يوصف الله بها على الإطلاق إلا مقيداً، مثل: المكر، والخداع، والاستهزاء. وما أشبه ذلك، فهذه الصفات كمال بقيد، إذا كانت في مقابلة من يفعلون ذلك، فهي كمال، وإن ذكرت مطلقة، فلا تصح بالنسبة لله عز وجل، ولهذا لا يصح إطلاق وصفه بالماكر أو المستهزئ أو الخادع، بل تقيد فنقول: ماكر بالماكرين، مستهزئ بالمنافقين، خادع للمنافقين، كائد للكافرين، فتقيدها لأنها لم تأت إلا مقيدة.

وأما صفة النقص على الإطلاق، فهذه لا يوصف الله بها بأي حال من الأحوال، كالعاجز والخائن والأعمى والأصم، لأنها نقص على الإطلاق، فلا يوصف الله بها وانظر إلى الفرق بين خادع وخائن، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ [(٢)]، فأثبت خداعه لمن خادعه لكن قال في الخيانة: ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ ﴾ [(٣)] ولم

(١) شرح العقيدة الواسطية للعثيمين ١/ ١٤٣.

(٢) النساء: ١٤٢.

(٣) الأنفال: ٧١.

يقل: فخانهم، لأن الخيانة خداع في مقام الائتمان، والخداع في مقام الائتمان نقص، وليس فيه مدح أبداً"[(١)].

وإذ تبين هذا؛ فصفة الخداع في حق الله تعالى من صفات الكمال المقيدة، وعليه فالفعل (يخادعون) على معناه الأصلي في إفادة الاشتراك.

الرابع: معنى بناء (فَاعَلَ) في (وَقَاسَمَهُمَا) في قوله تعالى: ﴿وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴿٢١﴾﴾[(٢)].

اختلف الصرفيون والمفسرون في معنى بناء (فَاعَلَ) في (وقاسمهما) على أربعة أقوال:

أولا: أن يكون بناء (فَاعَلَ) في (وَقَاسَمَهُمَا) بمعنى (فَاعَلَ) الأصلي الدال على المفاعلة التي تقتضي الاشتراك، وقد ذكر هذا القول الزمخشري، يقول: "فإن قلت: المقاسمة أن تقسم لصاحبك ويقسم لك، تقول: قاسمت فلاناً حالفته، وتقاسما تحالفا. ومنه قوله تعالى: ﴿تَقَاسَمُواْ بِٱللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُۥ﴾[(٣)] قلت: كأنه قال لهما: أقسم لكما إني لمن الناصحين، وقالا له: أتقسم بالله إنك لمن الناصحين، فجعل ذلك مقاسمة بينهم. أو أقسم لهما بالنصيحة، وأقسما له بقبولها"[(٤)].

فتكون المفاعلة في القول الأول مجَازًا، أما في " أقسم لَهما

(١) شرح العقيدة الواسطية للعثيمين ١/ ١٤٣.

(٢) الأعراف: ٢١.

(٣) النمل: ٤٩.

(٤) الكشاف ٢/٩٥.

بالنّصيحة وأقسما لَهُ بقبولها"، فَتَكُونُ الْمُفَاعَلَةُ عَلَى بَابِهَا [١].

وقد اعترض محمد رشيد رضا على هذا القول، فقال: "وَالْقَوْل الثَّانِي: أَنَّهَا عَلَى أَصلِها، وَوَجَّهوه بِوُجوه لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا كَقَوْلِهِم: إِنَّهُمَا أَقْسَمَا لَهُ أَنَّهُما يَقبَلَان نَصِيحَتَه إِذَا أَقْسَم أَنَّه نَاصح: وَقَوْلهم: إِنَّهُمَا طَلَبَا مِنْهُ الْقَسم، فَجَعَل طَلَبَهُمَا الْقَسَم كَالْقَسم، وَإِنَّمَا يُعْلَم مِثْل هَذَا بِالنَّقْل عَن الْمَعْصوم"[٢].

ثانيا: أن يكون بناء (فَاعَلَ) في (وقاسمهما) بمعنى (أقسم) و(حلف)، ولا مشاركة عندئذ؛ لأن (فاعل) تأتي بمعنى (أَفْعَلَ)، يقول الزجاج: "(وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ) أي: فَحَلَفَ لَهما"[٣]. وقد اختار هذا المعنى كثير من المفسرين [٤]، يقول أبو حيان: "وَأَمَّا هنَا فَمَعْنَى (وَقَاسَمَهُمَا) أَقْسَم لَهُمَا؛ لِأَنَّ الْيَمِين لَمْ يُشَارِكَاه فِيهَا. وَهُو كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَقَاسَمَهُمَا بِاللَّهِ جَهْدًا لَأَنْتُمُ أَلَذُّ مِنَ السَّلْوَى إِذَا مَا نشورها[٥]

و(فاعل) قَدْ يَأْتِي بِمَعْنَى (أَفْعَلَ)، نحو: بَاعَدْتُ الشَّيْء، وَأَبْعَدْتُه"[٦].

ثالثا: أجاز الزمخشري أن يكون معنى بناء (فَاعَلَ) للاجتهاد في

(١) انظر: التحرير والتنوير ٨/٦٠.

(٢) تفسير المنار ٨/٣١٠.

(٣) معاني الزجاج ٢/٣٢٦.

(٤) انظر: تفسير السمرقندي ١/٥٠٧ وتفسير البغوي ٢/٢٨٤ وإيجاز البيان ١/٣٣٥ وتفسير القرطبي ٧/١٧٩.

(٥) البيت من الطويل، وهو لخالد بن زهير في شرح أشعار الهذليين ٢١٥؛ ، (سلا)؛ وتهذيب اللغة ١٣/ ٦٩؛ والمخصص ٥/ ١٥، ١٣/ ١٠، ١٤/ ٢٤١ ولسان العرب ١٤/ ٣٩٦ (سلا)؛ وتاج العروس ١٢/ ٢٥٢ (شور).

(٦) البحر المحيط ٥/٢٦.

القسم، يقول: "أو أخرج قسم إبليس على زنة المفاعلة؛ لأنه اجتهد فيه اجتهاد المقاسم"(١). وقد تبع الزمخشريَّ في تجويز هذا المعنى كثير من المفسرين (٢).

وقد أخذ بهذا الرأي من المحدثين الطاهر بن عاشور، يقول: "وَقاسَمَهُما أَي: حَلَف لَهُمَا بِمَا يُوهِم صِدْقَهُ، وَالْمُقَاسَمَة مُفَاعَلَة مِنْ أَقْسَم إِذَا حَلَف، حُذِفَتْ مِنْهُ الْهَمْزَة عِند صَوْغ الْمُفَاعَلَة، كَمَا حُذِفَتْ فِي الْمُكَارَمَة، وَالْمُفَاعَلَة هُنَا لِلْمُبَالَغَةِ فِي الْفِعْل، وَلَيْسَت لِحُصُول الْفِعْلِ مِنَ الْجَانِبَيْن، وَنَظِيرها: عَافَاهُ اللَّه"(٣).

رابعا: أن يكون معنى (وَقَاسَمَهُمَا) من القسمة، يقول السمعاني: "وَفِيه قَول آخر: أَن قَوْله: ﴿وقاسمهما﴾ من الْقِسْمَة، كَأَن إِبْلِيس قَالَ لَهما: كلا من هَذِه الشَّجَرَة، فَمَا كَانَ من خير فلكما، وَمَا كَانَ من شَرّ وَسُوء فعلي"(٤).

وقد جعله الكرماني من عجائب التأويل، يقول: "الغريب: قاسمهما من المقاسمة، وذلك أن إبليس، قال لهما إن كان ما قلته خيراً، فهو لكما دوني، وإن كان شراً فهو عليَّ دونكما، ومن فعل ذلك معكما فهو من الناصحين، وهذه مقاسمة "(٥).

---

(١) الكشاف ٢/٩٤.

(٢) انظر: تفسير البيضاوي ٣/٩ وتفسير ابن جزي٤٦٧ وتفسير أبي السعود ٣/٢٢٠.

(٣) التحرير والتنوير ٨/٦٠.

(٤) تفسير السمعاني ٢/١٧١.

(٥) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/٣٩٩.

والذي يراه الباحث هو ما جوزه الزمخشري من أن معنى (وقاسمهما) هو (أقسم)، ولكنه جاء على المفاعلة ليدل على المبالغة، هو الراجح، وهو اختيار الطاهر بن عاشور والبقاعي؛ وهو وجه يستقيم مع معنى الآية، يقول البقاعي: "﴿وقاسمهما﴾ أي أقسم لهما، لكن ذكر المفاعلة ليدل على أنه حصلت بينهما في ذلك مراوغات ومحاولات بذل فيها الجهد، وأكد لمعرفته أنهما طبعا على النفرة من المعصية – ما أقسم عليه أنواعاً من التأكيد في قوله: ﴿إني لكما﴾"(١).

الخامس: معنى بناء (فَاعَلَ) في (تضار) في قوله تعالى: ﴿لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَآرَّ وَالِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ﴾ (٢)

قَرَأَ نَافِع وَحَفْص عَن عَاصِم وَحَمْزَة وَالْكسَائِيّ {لَا تضار} بتشديد الراء مع فتحها (٣)، وهو يحتمل البناء للمعلوم والمجهول، وأن يكون الأصل: (تضارر) بكسر الراء الأولى أو فتحها، وقد روي الكسر عن ابن عباس، والفتح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه"(٤).

وقد اختلف الصرفيون والمفسرون في معنى بناء (فَاعَلَ) في (لا تضار) على أربعة أقوال:

الأول: أن يكون معنى بناء (فَاعَلَ) على أصله من المشاركة، ويكون الفعل مبنيا للمفعول، وفيه قولان: أولهما: (لا تضارَّ والدةٌ بولدها)، أي: أن

(١) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ٣٧٣/٧.

(٢) البقرة: ٢٣٣.

(٣) السبعة في القراءات ١٨٣.

(٤) انظر: المحرر الوجيز ٣١٢/١.

ينزع الولد منها إلى غيرها بعد أن رضيت بإرضاعه وألفها الصبي، (وَلا يضار مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ)، أي: ولا تلقيه هي إلى أبيه بعد ما عرفها تضارّه بذلك"[(١)].

والآخر: (لا تضارَّ والدةٌ بولدها)، أي: أن يكرهها على الرضاعة إذا قبل من غيرها، وكرهت هي إرضاعه؛ لأنّ ذلك ليس بواجب عليها، (وَلا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ)، أي: أن يحمل على أن يعطي الأم إذا لم يرضع الولد إلّا منها أكثر ممّا يحب لها عليه[(٢)].

وقد أورد الزمخشري هذا الرأي، ووجه تفسير الآية في ضوء معنى المشاركة، يقول: "والمعنى: لا تضارّ والدة زوجها بسبب ولدها، وهو أن تعنف به، وتطلب منه ما ليس بعدل من الرزق والكسوة، وأن تشغل قلبه بالتفريط في شأن الولد، وأن تقول بعد ما ألفها الصبى: اطلب له ظئراً، وما أشبه ذلك، ولا يضارّ مولود له امرأته بسبب ولده، بأن يمنعها شيئا مما وجب عليه من رزقها وكسوتها، ولا يأخذه منها، وهي تريد إرضاعه، ولا يكرهها على الإرضاع، وكذلك إذا كان مبنياً للمفعول، فهو نهى عن أن يلحق بها الضرار من قبل الزوج، وعن أن يلحق بها الضرار بالزوج من قبلها بسبب الولد "[(٣)]

القول الثاني: أن يكون معنى بناء (فَاعَلَ) على أصله من المشاركة، ويكون الفعل مبنيا للفاعل، يقول الطبري: "حدثنا ابن حميد قال، حدثنا مهران، وحدثني علي قال، حدثنا زيد جميعا، عن سفيان في قوله: (لا تضار

---

(١) تفسير الثعلبي ١٨٢/٢.

(٢) انظر: تفسير الثعلبي ١٨٢/٢.

(٣) الكشاف ٢٨٠/١ وانظر: البحر المحيط ٥٠٣/٢ والدر المصون ٤٦٨/٢.

والدة بولدها): لا ترم بولدها إلى الأب إذا فارقها، تضاره بذلك، (ولا مولود له بولده): ولا ينزع الأب منها ولدها، يضارها بذلك"[١]

ويقول الثعلبي: "وأن يكون الفعل لهما، وأن يكون (تضارّ) على مذهب ما قد سمّي فاعله، والمعنى: لا يضارّ والده فتأبى أن ترضع ولدها لتشقّ على أبيه ولا مولود له، ولا يضارّ الأب أم الصبي فيمنعها من إرضاعه وينزعه منها، وعلى هذا المذهب أصله (لا يضارِر) بكسر الراء الأولى "[٢].

وعلى هذه الأقوال يرجع الضرار إلى الوالدين بضرّ كل واحد منهما صاحبه بسبب الولد للمفعول.

القول الثالث: أجاز الزمخشري أن يكون بناء (فَاعَلَ) في (تضار) بمعنى (أَفْعَلَ)، والمجرور في (بولدها) من صلته، نحو: ذهبت بزيد، يقول: " ويجوز أن يكون (تُضَارَّ) بمعنى (تضر)، وأن تكون الباء من صلته، أي: لا تضرّ والدة بولدها، فلا تسيء غذاءه وتعهده، ولا تفرط فيما ينبغي له، ولا تدفعه إلى الأب بعد ما ألفها، ولا يضرّ الوالد به بأن ينتزعه من يدها، أو يقصر في حقها، فتقصر هي في حق الولد"[٣].

القول الرابع: أن يكون بناء (فَاعَلَ) في (لا تضار) بمعنى الفعل المجرد (ضرَّ)، وتكون الباء عندئذ زائدة، والضرار راجعا إلى الصبي، يقول الثعلبي: " ويجوز أن يكون الضرار راجعا إلى الصبي أي لا يضارّ كل واحد منهما الصبي، فلا ترضعه الأم حتّى يموت، أولا ينفق عليها الأب أو ينزعه

(١) تفسير الطبري ٥/٥٠.

(٢) تفسير الثعلبي ٢/١٨٢.

(٣) الكشاف ١/٢٨٠.

من أمه حتّى يضرّ بالصبي، وبكون الياء زائدة معناه: لا تضارّ الأم ولدها ولا أب ولده "[1]

وقد ذكر الطاهر بن عاشور هذا الرأي، ووجه تفسير الآية ضوئه، يقول: " وَقِيلَ: الْبَاء فِي قَوْله: (بِوَلَدها) و(بِوَلَده) بَاءُ الْإِلْصَاق، وهي لِتَعْدِيَة (تُضَارَّ)، فَيَكُون مَدخول الْبَاء مفعولًا فِي المعنى لِفِعْلِ (تُضَارَّ)، وَهُوَ مَسْلوب الْمُفَاعَلَة مُرَاد مِنْهُ أَصْل الضُّرِّ، فَيَصِير الْمَعْنَى: لَا تَضُرُّ الْوَالِدَة وَلَدَهَا وَلَا الْمَوْلُود لَهُ وَلَده، أَيْ لَا يَكُنْ أَحَد الْأَبَوَيْنِ بِتَعَنُّتِه وَتَحْرِيجِه سَبَبًا فِي إِلْحَاقِ الضُّرِّ بِوَلَدِه، أَيْ سَبَبًا فِي إلجاء الآخر إِلَى الِامْتِنَاعَ مِمَّا يُعِين عَلَى إِرْضَاع الْأُمِّ وَلَدَها، فَيَكُون فِي اسْتِرْضَاع غَيْرِ الْأُمِّ تَعْرِيض الْمَوْلُودِ إِلَى الضُّرِّ وَنَحْوِ هَذَا مِنْ أَنْوَاعِ التَّفْرِيط"[2]

ولكن أبا حيان لم يرتض الوجهين السابقين؛ لأنهما يخرجان (فَاعَلَ) من معنى المشاركة، كما أن زيادة الباء لا تنقاس مع المفعول [3]، يقول معترضا على جعل (لا تضار) بمعنى (أَضَرّ) أو (ضَرَّ): "وَامْتَنَعَ تَوْجِيهُ الزَّمَخْشَرِيِّ أَنَّ: ضَارَّ بِهِ فِي مَعْنَى: أَضَرَّ بِهِ، وَالتَّوْجِيهُ الْآخَرُ أَنَّ: ضَارَّ بِهِ بِمَعْنَى: ضَرَّهُ، وَتَكُونُ الْبَاءُ زَائِدَةً، وَلَا تَنْقَاسُ زِيَادَتُهَا فِي الْمَفْعُولِ، مع أَنَّ فِي التَّوْجِيهَيْنِ إِخْرَاج (فَاعَلَ) عَن الْمَعْنَى الْكَثِير فِيه، وَهو كَوْن الِاسْمَيْن شَرِيكَيْن فِي الْفَاعِلِيَّة وَالْمَفْعُولِيَّة مِنْ حَيْث الْمعنى، وَإِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِد مِنْهُما مَرْفُوعا، وَالْآخَر مَنْصوبا "[4]

(١) تفسير الثعلبي ١٨٢/٢.

(٢) التحرير والتنوير ٤٣٤/٢.

(٣) البحر المحيط ٥٠٣/٢.

(٤) البحر المحيط ٥٠٣/٢.

وهذا ما يراه ابن عادل الدمشقي، حيث ذهب إلى أن (لا تضار) يدل على المشاركة، يقول: " إلاَّ أنَّ الكثير في (فاعل) الدَّلالة على المشاركة بين مرفوعه ومنصوبه، ولذلك كان مرفوعه منصوباً في التَّقدير، ومنصوبه مرفوعاً في التقدير، فمن ثمَّ كان التوجيه الأول أرجح من توجيه الزمخشريُّ، وما بعده، وتوجيه الزمخشريِّ أوجه ممَّا بعده "[١] .

والذي يراه الباحث أن إبقاء (فاعل) على معناها الأصلي (المشاركة)، هو الراجح؛ لسببين:

الأول: أن الرأيين الآخرين لا يخلوان من ضعف، كما مر معنا سابقا.

الثاني: أن حمله على معنى المشاركة هوالأقرب إلى معنى الآية الذي يتوجه إلى النهي من الله تعالى إلى كل واحد من أبوي المولود أن يضر صاحبه.

رابعا: بناء (فعَّل):

ذكر الصرفيون أن المعنى الغالب على (فعَّل) هو التكثير، يقول الجرجاني: "و(فَعّلَ) للتكثيرِ غالبا، نحو: غَلَقْتُ، وقَطعْتُ، وجَوَّلْتُ، وطَوَّفْتُ"[٢]، ويقول الرضي الاستراباذي: " أقول: الأغلب في (فَعَّلَ) أن يكون لتكثير فاعله أصلَ الفعل"[٣].

(١) اللباب في علوم الكتاب ١٧٨/٤.

(٢) المفتاح في الصرف ٤٩ وانظر: المفصل ٣٧٣ والشافية ١٩.

(٣) شرح الشافية للرضي ٩٢/١.

وذكروا له معاني أخرى[1]، على النحو التالي:

أولا: التعدية، ويسميها بعضهم النقل، وهو أن يصير الفاعل مفعولا، نحو: فرحته.

ثانيا: السلب، ويسميها بعضهم الإزالة، نحو: جلدته، وقردته.

ثالثا: أن يكون بمعنى (فَعَلَ)، نحو: زلته، وزيلته.

رابعا: الجَعلُ على صفةٍ: كقولك: فَطَّرتُه فأَفطَرَ.

خامسا: الدعاءُ للشيء أو عليه: كقولك: سَقَّيتُه: قلتُ له: سَقاكَ اللهُ. وجَدَّعتُه، وعَقَّرتُه أي: دَعوتُ عليه بالجَدْع والعَقْر.

سادسا: التَّسميةُ: كقولك: خطَّأتُه، وفَسَّقتُه، أي: سَمَّيتُه مُخطئًا وفاسِقًا.

ولكثرة معاني بناء (فعَّل) قال الرضي: " وقد يجئ لمعان غير ما ذكر غير مضبوطة بمثل الضوابط المذكورة، نحو: جرب وكلم " [2]

وسنعرض لآيتين كريمتين، اختلف العلماء في تحديد معنى بناء (فعَّل) فيها:

الأولى: معنى بناء (فعّل) في (عقدتم) في قوله تعالى: ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ ﴾[3].

قَرَأَ حَمْزَة وَالْكسَائِيّ وَأَبُو بكر {بِمَا عَقَدْتُم} بتَخْفِيف الْقَاف أَي:

(١) انظر معاني (فَعَّلَ) في: الكتاب ٥٨/٤ المفتاح في الصرف٤٩، والشافية ٦٣.

(٢) شرح الشافية للرضي ١/ ٩٦.

(٣) المائدة: ٨٩.

أوجبتم. وَقَرَأَ الْبَاقُونَ {عقَّدْتَّم} بِالتَّشْدِيد [١].

وقد أنكر أبو عبيد قراءة التشديد، يقول النحاس: "وأنكر أبو عبيد التشديد، قال: لأنه للتكرير، وزعم أنه يخاف أن يلزم من قرأ به أن لا يوجب الكفّارة حتى يحلف مرارا. " [٢]

أما الطبري فجعل قراءة من خفف القاف أولى بالصواب، يقول: "قال أبو جعفر: وأولى القراءتين بالصواب في ذلك، قراءةُ من قرأ بتخفيف (القاف)، وذلك أن العرب لا تكاد تستعمل (فعَّلت) في الكلام، إلا فيما يكون فيه تردُّدٌ مرة بعد مرةٍ، مثل قولهم: " شدَّدت على فلان في كذا"، إذا كُرِّر عليه الشدّة مرة بعد أخرى، فإذا أرادوا الخبر عن فعلٍ مرّة واحدةٍ قيل: (شَدَدْتُ عليه)، بالتخفيف.

وقد أجمع الجميع لا خِلافَ بينهم: أن اليمين التي تجب بالحِنْث فيها الكفارة، تلزم بالحنث في حلف مرة واحدة، وإن لم يكرّرها الحالف مرات. وكان معلومًا بذلك أنّ الله مؤاخذٌ الحالفَ العاقدَ قلبَه على حلفه، وإن لم يكرِّره ولم يردِّدْه.

وإذا كان ذلك كذلك، لم يكن لتشديد (القاف) من (عقّدتم)، وجه مفهومٌ"[٣].

وقد ذكر الصرفيون لمعنى بناء (فعَّل) في (بما عقدتم) أربعة معان:

أولا: أن يكون معنى بناء (فعَّل) في (بما عقدتم) للتكثير، يقول

(١) انظر: حجة القراءات ٢٣٤.

(٢) إعراب النحاس ١/٢٨٠.

(٣) تفسير الطبري ١٠/٥٢٤.

الفارسي: "من قال: (عقَّدتم) فشدد القاف، احتمل أن يكون لتكثير الفعل لقوله: ﴿وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم﴾، فخاطب الكثرة فهذا مثل: غلقت الأبواب، ومن قال: عقدتم فخفف جاز أن يراد به الكثير من الفعل والقليل، إلّا أن (فعّل) يختص بالكثير، كما أن الرّكبة تختصّ بالحال التي يكون عليها الركوب"(١).

ولم يلتفت أصحاب هذا الرأي إلى اختيار أبي عبيدة والطبري قراءة التخفيف على قراءة التشديد التي تفيد أن الكفارة لا تكون إلا مع التأكيد وتكرير اليمين؛ لأن هذا الاعتراض لا يلزم من وجهين:

الأول: أن التشديد للتكرير وقع من أجل الجمع، ولو كانت الآية (عقدتم اليمين)، للزم ما قال أبو عبيد، فالتشديد يكون للتكرير، (إلا أن) التكرير ينقسم قسمين:

- قسم يتكرر الفعل فيه على الواحد.
- وقسم يتكرر الفعل فيه على آحاد: مرة لكل واحد، وهو الذي في الآية(٢).

الثاني: أنَّ هَذَا التَّكْرِير يَحْصل بِأَن يَعْقِدَهَا بِقَلْبِه وَلِسَانِهِ، وَمَتَى جَمَعَ بَيْن الْقَلب وَاللِّسَان فَقَد حَصَل التَّكْرِير، أَمَّا لَو عَقَدَ الْيَمِينَ بِأَحَدِهِمَا دون الْآخَرِ لَمْ يَكُنْ مُعَقِّدًا"(٣).

(١) الحجة للقراء السبعة ٢٥١/٣، وانظر: الحجة في القراءات السبع ٩٨ والبحر المحيط ٣٥٠/٤ والدر المصون ٤٠٣/٤.

(٢) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ١٨٥٣/٣.

(٣) تفسير الرازي ٤١٩/١٢.

ثانيا: أن يكون معنى (عقَّدتم) (أوجبتم) أو (تعمدتم) أو(وكدتم)، يقول الطبري: "فتأويل الكلام إذًا: لا يؤاخذكم الله، أيها المؤمنون، من أيمانكم بما لغوتم فيه، ولكن يؤاخذكم بما أوجبتموه على أنفسكم منها، وعَقَدَت عليه قلوبكم"[(١)]. ويقول أيضا: "وأما قوله: ﴿بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ﴾، فإن هنادًا حدثنا قال: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: ﴿وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ﴾، قال: بما تعمدتم.

حدثنا ابن وكيع قال، حدثنا أبي، عن سفيان، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، مثله.

حدثنا بشر قال، حدثنا يزيد قال، حدثنا سعيد، عن قتادة، عن الحسن: (ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان)، يقول: ما تعمَّدت فيه المأثَم، فعليك فيه الكفارة[(٢)].

ويقول النحاس: "قال أبو عمرو: عقّدتم وكّدتم، أي فكما تقول: وكّدتم، فكذا تقول: عقّدتم، ومعنى (عقدت اليمين)، و (وكّدتها) أن يحلف الحالف على الشيء غير غالط ولا ناس"[(٣)].

وهذا اختيار الثعلبي، يقول: "ومعنى الآية: ما قصدتم وتعمدتم وأردتم ونويتم كقوله بِما كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ"[(٤)].

ثالثا: أن يكون بناء (فعَّل) بمعنى المجرد، يقول أبو علي الفارسي:

(١) تفسير الطبري ١٠/٢٢٥.

(٢) المصدر نفسه ١٠/٥٣٥.

(٣) إعراب النحاس ١/٢٨٠.

(٤) تفسير الثعلبي ٤/١٠٢.

"أن يكون (عقّد) مثل (ضعّف)، لا يراد به التكثير، كما أن (ضاعف) لا يراد به فعل من اثنين"[١].

فالتضعيف ليس لمعنى، وعلى هذا الرأي تكون (فعّل) للقليل، وقد زعم بعضهم أن (عقد) بالتخفيف والتشديد واحد في المعنى" [٢].

والرابع: أنه يدل على تأكيد العزم بالالتزام. " [٣]

خامسا: ذكر السمين الحلبي أن التضعيف في (عقَّدتم) عوض عن الألف في قراءة من قرأ (عاقدتم)"[٤]، وهذا الرأي لا يستقيم؛ لأن الصرفيين لم ينصوا على أن التضعيف يكون عوضا عن الألف.

وكان الطاهر بن عاشور قد ذكر القراءات الثلاث، وقال إنها بمعنى واحد، يقول: "وَقَرَأَ الْجُمْهور عَقَّدْتُمُ- بِتَشْدِيدِ الْقَاف-. وَقَرَأَهُ حَمْزَةُ، وَالْكِسَائِيُّ، وَأَبُو بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ، وَخَلَفٍ- بِتَخْفِيفِ الْقَافِ-. وَقَرَأَهُ ابْنُ ذَكْوَانَ عَنِ ابْنِ عَامِرٍ عَاقَدْتُمُ بِأَلِفٍ بَعْدِ الْعَيْنِ مِنْ بَابِ الْمُفَاعَلَةِ. فَأَمَّا عَقَّدْتُمُ بِالتَّشْدِيدِ فَيُفِيدُ الْمُبَالَغَةَ فِي فِعْلِ عَقَدَ، وَكَذَلِكَ قِرَاءَةُ عَاقَدْتُمُ لِأَنَّ الْمُفَاعَلَةَ فِيهِ لَيْسَتْ عَلَى بَابِهَا، فَالْمَقْصُودُ مِنْهَا الْمُبَالَغَةُ، مِثْلُ عَافَاهُ اللَّهُ. وَأَمَّا قِرَاءَةُ التَّخْفِيفِ فَلِأَنَّ مَادَّةَ الْعَقْدِ كَافِيَةٌ فِي إِفَادَةِ التَّثْبِيتِ. وَالْمَقْصُود أَنَّ الْمُؤَاخَذَةَ تَكُون عَلَى نِيَّةِ التَّوَثُّقِ بِالْيَمِينِ، فَالتَّعْبِيرُ عَنِ التَّوَثُّقِ بِثَلَاثَةِ أَفْعَالٍ فِي كَلَامٍ

(١) الحجة للقراء السبعة ٢٥١/٣ وانظر: البحر المحيط ٣٥٠/٤ والدر المصون ٤٠٣/٤.

(٢) تفسير الرازي ٤١٩/١٢.

(٣) الدر المصون ٤٠٣/٤.

(٤) الدر المصون ٤٠٣/٤.

الْعَرَبِ: عَقَدَ الْمُخَفَّفُ، وَعَقَّدَ الْمُشَدَّدُ، وَعَاقَد"[١].

والذي يراه الباحث أن بناء (فعَّل) في (بما عقدتم) بمعنى الفعل المجرد هو الراجح، فلا فرق بين التخفيف والتشديد؛ لأن ذلك يعود إلى اختلاف في لهجات العرب في الأداء.

ولأننا لو قلنا بأن الفعل مع التشديد يفيد الكثرة لكان هناك مندوحة لمن لا يكثر الأيمان ألا يكفر عن يمينه حتى ولو كان متعمدا، وفي هذا مخالفة لمنطوق الآية. إنما (عقدتم) بمعنى وثقتم أيمانكم وتعمدتم الحلف ولم تكونوا لاغين.

الثاني: معنى بناء (فعَّلَ) في (ظللنا) في قوله تعالى: ﴿ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ ۖ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ ۖ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾[٢]

وقد ذكر الصرفيون والمفسرون لمعنى بناء (فعَّل) في (ظللنا) معنيين:

أولا: أن يكون معنى بناء (فعَّل) في (وظللنا) للتعدية، والغمام مفعول على إسقاط حرف الجر، يقول أبو حيان: (وَظَلَّلْنا عَلَيْكُم الْغَمامَ: مَفْعُول عَلَى إِسْقَاط حَرْف الْجَرِّ، أَيْ بِالْغَمَامِ، كَمَا تَقُول: ظَلَّلْتُ عَلَى فلان بالرداء،. . . . ، (فَعَّل) فِيهِ بِمَعْنَى (أَفْعَلَ)، فَيَكُون التَّضْعِيف أَصْلُه لِلتَّعْدِيَةِ، ثُمَّ ضُمِّنَ مَعْنَى فِعْلٍ يُعَدَّى بِعَلَى، فَكَانَ الْأَصْلُ: وَظَلَّلْنَاكُمْ، أَيْ أَظْلَلْنَاكُمْ

(١) التحرير والتنوير ١٩/٧.

(٢) البقرة: ٥٧.

بالغمام، نَحْوَ مَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ: (سَبْعَة يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ"[1]، ثُمَّ ضُمِّنَ (ظَلَّلَ) مَعْنَى كَلَّلَ أَوْ شِبْهَه، مِمَّا يُمْكِنُ تَعْدِيَتُهُ بِعَلَى، فَعَدَّاهُ بِعَلَى"[2].

وإلى هذا ذهب كثير من المفسرين، يقول ابن أبي حاتم: "حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ خَالِدٍ الْوَاسِطِيُّ ثنا مُحَمَّدُ ابْنُ الْحَسَنِ وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ أَصْبَغِ بْنِ زَيْدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: ثُمَّ ظَلَّلَ عَلَيْهِمْ فِي التِّيهِ بِالْغَمَامِ– قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ والربيع أَنَسٍ وَأَبِي مِجْلَزٍ وَالضَّحَّاكِ وَالسُّدِّيِّ نَحْوُ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ"[3].

وقد تنبه الصرفيون إلى أن المَعْنَى ليس عَلَى مَا يَقتَضِيه ظَاهِرُ اللَّفْظِ، إِذْ ظَاهِرُهُ يَقْتَضِي أنه قَدْ جُعِلَ عَلَى الْغَمَامِ شَيْءٌ يَكُونُ ظُلَّةً لِلْغَمَامِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلِ الْمَعْنَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، مَا ذَكَرَهُ الْمُفَسِّرُون [4]

ثانيا: أن يكون معنى بناء (فعَّل) على جعل الشيء بمعنى ما صيغ منه، إي: جعلناه عليكم ظلا، يقول أبو حيان: " أَوْ مَفْعُول بِهِ لَا عَلَى إِسْقَاط الْحَرْف، وَيَكُونُ الْمَعْنَى: جَعَلْنَاه عَلَيْكم ظُلَلًا. فعلى هَذَا الْوَجْهِ الثَّانِي يَكُونُ (فَعَّل) فِيهِ، بِجَعْل الشَّيْءِ بِمَعْنَى مَا صِيغ مِنْهُ كَقَوْلِهِمْ: عَدَلْتُ زَيْدًا، أَيْ جَعَلْتُه عَدْلًا، فَكَذَلِكَ هَذَا مَعْنَاه: جَعَلْنَا الْغَمَامَ عَلَيْكُم ظُلَّة. " [5]

وقد ذهب إلى هذا الرأي كثير من المفسرين، يقول الزمخشري:

(١) انظر: صحيح البخاري ١/١٣٣ باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة.

(٢) البحر المحيط ١/٣٤٥.

(٣) تفسير ابن أبي حاتم ١/١١٣.

(٤) انظر: البحر المحيط ١/٣٤٥.

(٥) البحر المحيط ١/٣٤٥.

"وَظَلَّلْنا: وجعلنا الغمام يظلكم"[١]. ويقول القرطبي: "قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَظَلَّلْنا عَلَيْكُمُ الْغَمامَ) أَيْ جَعَلْنَاهُ عَلَيْكُمْ كَالظُّلَّةِ"[٢]. ويقول الرازي: "قال المفسرون: وَظَلَّلْنا: وجعلنا الْغَمَامَ يظِلُّكُمْ " [٣].

والذي يراه الباحث أن يكون معنى بناء (فَعَّلَ) في (وظللنا) على جعل الشيء بمعنى ما صيغ منه، أي: جعلناه عليكم ظلا، إذ ليس في هذا المعنى دعوى تقدير حرف الجر كما في القول الأول، كما أنه لا يؤدي إلى أن يكون على الغمام ظلة كما في القول الأول كما مر معنا سابقا.

خامسا: بناء(أفعل):

نص الصرفيون على أن صيغة (أَفْعَلَ) تأتي للتعدية غالبا، يقول الجرجاني: "وأفْعَلَ للتعدية غالبا"[٤]، و يقول ابن الحاجب: "وأفعل للتّعدية غالبا، نحو: أجلسته"[٥].

وقد أورد الصرفيون لبناء (أَفْعَلَ) معاني عديدة[٦]:

أولا: التعريضِ، نحو: أبَعْتُهُ.

(١) الكشاف ١٤٢/١.

(٢) تفسير القرطبي ٤٠٥/١.

(٣) تفسير الرازي ٥٢٢/٢ وانظر: اللباب في علوم الكتاب ٨٩/٢ والدر المصون ٣٦٩/١ وتفسير النسفي ٦١٢/١ وتفسير ابن عطية ١٤٨/١ وتفسير ابن جزي ٨٤/١.

(٤) المفتاح في الصرف ٤٩.

(٥) الشافية لابن الحاجب ٦٣.

(٦) انظر معاني "أفعل" في: الكتاب ٦٠/٤ والمفتاح في الصرف ٤٩ والشافية ١٩ والممتع ١٢٨/١.

ثانيا: الصيرورةِ، نحو: أغَدَّ البَعِيرُ، ومنه: أحْصَدَ الزَرْعُ

ثالثا: وجوده على صفةٍ، نحو: أحْمَدْتُهُ وأبْخَلْتُهُ.

رابعا: السَّلْبِ، نحو: أشْكَيْتُهُ.

خامسا: بمعنى فَعَلَ، نحو قِلْتُهُ وأقَلْتُهُ.

وسنعرض لآيتين كريمتين اختلف العلماء في تحديد معنى بناء (أَفْعَلَ) فيهما:

أولا: معنى بناء (أَفْعَلَ) في (ننسخ) في قوله تعالى ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [(١)]

ذكر ابن مجاهد أنَّ ابن عامر خالف القراء في (ننسخ)، يقول: "اخْتلفُوا فِي قَوْله تَعَالَى: {مَا ننسخ من آيَة} ١٠٦ فِي فتح النُّون الأولى وَضمّهَا وَفتح السِّين وَكسرهَا.

فَقَرَأَ ابْن عَامر وَحده {مَا ننسخ} بِضَم النُّون الأولى وَكسر السِّين، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ {مَا ننسخ} بِفَتْح النُّون الأولى، وَالسِّين مَفْتُوحَة"[(٢)].

وقد ردَّ الطبري هذه القراءة، يقول: "وقد قرأ بعضهم: (ما نُنسخ من آية)، بضم النون وكسر السين، بمعنى: ما ننسخك يا محمد نحن من آية – من (أنسختك فأنا أنسخك). وذلك خطأ من القراءة عندنا، لخروجه عما جاءت به الحجة من الْقَرَأَة بالنقل المستفيض"[(٣)].

وسنعرض لقراءة ابن عامر؛ لأن (ننسخ) من (أنسخ) بناء (أفعل).

---

(١) البقرة: ١٠٦.

(٢) السبعة في القراءات ١٦٨.

(٣) تفسير الطبري ٢/٤٧٨.

ذكر الصرفيون والمفسرون في معنى بناء (أفعل (ثلاثة معان:

أولا: أن يكون بناء (أَفْعَلَ) في (ننسخ) بمعنى المجرد، يقول أبو علي الفارسي: "فالقول فيها: أنها لا تخلو من ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون (أفعل) لغة في هذا الحرف، كقولهم: حلّ من إحرامه، وأحلّ، وقولهم: بدأ الخلق، وأبدأهم"(١).

لكن أبا على رفض هذا الوجه، يقول أبو علي الفارسي: "فلا يجوز أن يكون لغة على حدّ: حلّ وأحلّ، وبدأ وأبدأ؛ لأنّا لم نعلم أحدا حكى ذلك، ولا رواه عن أحد"(٢).

ثانيا: أن يكون معنى بناء (أَفْعَلَ) في (ننسخ) للتعدية، وقد ذكر أبو علي الفارسي هذا الوجه، ولكنه ضعفه ورفضه؛ لأنه لا يتوافق والمعنى، يقول: "أو تكون الهمزة للنقل كقولك: قام وأقمته، وضرب وأضربته، ونسخ الكتاب وأنسخته الكتاب، ولا تكون الهمزة لمعنى النقل؛ لأنّك لو جعلته كذلك، وقدّرت المفعول محذوفا من اللّفظ مرادا في المعنى، كقولك: ما أعطيت من درهم فلن يضيع عندك لكان المعنى: ما ننزّل عليك من آية أو ننسها نأت بخير منها. وذلك أن إنساخه إياها إنما هو إنزال في المعنى، ويكون معنى الإنساخ: أنه منسوخ من اللوح المحفوظ أو من الذّكر، وهو الكتاب الذي نسخت الكتب المنزلة منه. وإذا كان كذلك فالمعنى: ما ننزل من آية، أو: ما ننسخك من آية، أو ننسها؛ لأنّ ابن عامر يقرأ: ﴿أَوْ نُنسِهَا

(١) الحجة للقراء السبعة ٢/٨٤ ١.

(٢) الحجة للقراء السبعة ٢/٨٥ ١.

نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾[1] وليس هذا المراد ولا المعنى، ألا ترى أنه ليس كلّ آية أنزلت أتي بآية أذهب منها في المصلحة، وإنما قوله: ﴿ نَأْتِ بِخَيْرٍ ﴾ مِنْها تقديره نأت بخير من المنسوخ، أي: أصلح لكم أيها المتعبّدون. وأقلّ الآي هي المنسوخة، وأكثرها غير منسوخ، فإذا كان تأويلها هذا التأويل يؤدي إلى الفساد في المعنى، والخروج عن الغرض الذي قصد به الخطاب؛ علمت أنّ توجيه التأويل إليه لا يصحّ، وإذا لم يصحّ ذلك، ولا الوجه الذي ذكرناه قبله "[2].

ويقول أبو القاسم بيان الحق[3]: "وإن قيل: إنه همزة النقل: أي ما ننزل من آية أو ننسها نأت بخير منها، فليس كل ما أنزل من القرآن أتي بخير منه"[4].

وقد جعل ابن عطية معنى بناء (أَفْعَلَ) في (ننسخ) في أحد رأييه للتعدية كالزمخشري، لكنه خالفه في المفعول، حيث جعله الرسول عليه الصلاة والسلام، وهذا الوجه مأخوذ من قول الطبري الذي مر معنا سابقا، يقول ابن عطية: "قال القاضي أبو محمد عبد الحق رحمه الله: وقد خرج معنى هذه القراءة على وجهين:

والمعنى الآخر أن يكون نَنْسَخْ من النسخ بمعنى الإزالة ويكون

(١) البقرة: ١٠٦.

(٢) الحجة للقراء السبعة ٢/٨٥ ١.

(٣) هو محمود بن أبي الحسن علي بن الحسين النيسابوريّ الغزنوي، أبو القاسم، الشهير بـ (بيان الحق) (المتوفى: بعد ٥٥٣هـ.

(٤) باهر البرهان ١/١٢٢.

التقدير: ما ننسخك، أي: نبيح لك نسخه، كأنه لما نسخها الله أباح لنبيه تركها بذلك النسخ، فسمى تلك الإباحة إنساخا، وما شرطية، وهي مفعولة بـ (نَنْسَخْ)، و(نَنْسَخْ) جزم بالشرط"[(١)].

وجعل ابن عطية معنى بناء (أَفْعَلَ) في (ننسخ) للتعدية على معنى آخر، يقول: "قال القاضي أبو محمد عبد الحق رحمه الله: وقد خرج قراءة هذه القراءة المعنى على وجهين: أحدهما: أن يكون المعنى ما نكتب وننزل من اللوح المحفوظ، أو ما نؤخر فيه ونترك فلا ننزله أي ذلك فعلنا فإنا نأتي بخير من المؤخر المتروك أو بمثله، فيجيء الضميران في مِنْها ومِثْلِها عائدين على الضمير في نُنْسِها"[(٢)].

وقد اعترض أبو حيان على ابن عطية في هذا الوجه، يقول: " وَذُهِلَ عَنِ الْقَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ، وَهِيَ أَنَّ اسْمَ الشَّرْطِ لَا بُدَّ فِي جَوَابِهِ مِنْ عَائِدٍ عَلَيْهِ. وَمَا فِي قَوْلِهِ: مَا نَنْسَخْ شَرْطِيَّة، وَقَوْلُهُ: أَوْ نَنْسَأْهَا، عَائِد عَلَى الْآيَةِ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى لَيْسَ عَائِدًا عَلَيْهَا نَفْسِهَا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى، إِنَّمَا يَعُود عَلَيْهَا لَفْظًا لَا مَعْنًى، فَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِمْ: عِنْدِي دِرْهَمٌ وَنِصْفُهُ، فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ عَلَى إِضْمَارِ مَا الشَّرْطِيَّةِ. التَّقْدِيرُ: أَوْ مَا نَنْسَأْ مِنْ آيَةٍ، ضَرُورَةَ أَنَّ الْمَنْسُوخَ هُوَ غَيْرُ الْمَنْسُوءِ، لَكِنْ يَبْقَى قَوْلُهُ: مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ مُفْلِتًا مِنَ الْجَوَابِ، إِذْ لَا رَابِطَ فِيهِ مِنْهُ لَهُ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ، فَبَطَلَ هَذَا الْمَعْنَى"[(٣)].

ثالثا: أن يكون بناء (أَفْعَلَ) في (ننسخ) بمعنى وجود الشيء على

(١) المحرر الوجيز ١/١٩٢.

(٢) المحرر الوجيز ١/١٩٢.

(٣) البحر المحيط ١/٥٤٩.

صفة، نحو: أحمدته، يقول الفارسي: "الثالث، وهو: أنّ قوله (ننسخ): نجده منسوخا، وإنما نجده كذلك لنسخه إياه، فإذا كان كذلك كان قوله: نَنْسَخْ بضم النون، كقراءة من قرأ (نَنْسَخْ) بفتح النون، يتفقان في المعنى، وإن اختلفا في اللفظ"(١).

وقد ذهب إلى هذا القول أكثر الصرفيين والمفسرين(٢)، يقول الواحدي: "وقرأ ابن عامر ما ننسخ بضم النون، من أنسخت الآية، أي: وجدتها منسوخة، كقولك: أحمدت الرجل، وأحببته، وأكذبته، وأبخلته، أي: وجدته على هذه الأحوال، فيكون معنى قوله: ننسخ: نجده منسوخا، وإنما نجده كذلك لنسخه إياه، وإذا كان كذلك كان معنى قراءة ابن عامر كمعنى قراءة من قرأ ننسخ، بفتح النون، يتفقان فِي المعنى، وإن اختلفا فِي اللفظ"(٣).

والذي يراه الباحث أن ما ذهب إليه أبو علي الفارسي في جعل (ما ننسخ) بمعنى نجده منسوخا هو الراجح واللائق بمعنى الآية لا سيما وأنه قول يدفع الإشكالات التي نجدها في الآراء الأخرى، كما أن معنى وجود الشيء على أصل معنى فعله من معاني (أفعل) المشهورة.

ثانيا: معنى بناء (أَفْعَلَ) في (أغْفَلْنا) في قوله تعالى: ﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ

(١) الحجة للقراء السبعة ١٨٥/٢.

(٢) انظر: تفسير القرطبي ٦٧/٢ والبحر المحيط ٥٤٨/١ والدر المصون ٥٦/٢ واللباب في علوم الكتاب ٣٦٥/٢ وروح المعاني ٣٥١/١.

(٣) التفسير الوسيط ١٨٨/١.

زِينَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا ﴾[١].

ذكر العلماء آراء عدة على النحو التالي:

أولا: أن يكون بناء (أَفْعَلَ) في (أغفلنا) بمعنى: جعلناه غافلا، وهذا رأي أهل السنة والأشاعرة، يقول الماتريدي: "تأويل الآية على قولنا ظاهر، نحن نقول على ما نطق ظاهر الآية: من أغفلنا قلبه عن ذكرنا، أي: من خلقنا ظلمة الكفر بكفرهم في قلوبهم، أو خذلناهم بكفرهم الذي فعلوا"[٢].

ويقول أبو حيان: "وَأَمَّا أَهْلُ السُّنَّةِ فَيَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَغْفَلَهُ حَقِيقَة، وَهُوَ خَالِق الضَّلَالِ فِيهِ وَالْغَفْلَة"[٣].

ثانيا: كان للمعتزلة تأويلات كثيرة في معنى هذا الباب، على النحو التالي:

أن يكون بناء (أَفْعَلَ) في (أغفلنا) بمعنى: وجدنا قلبه غافلا، وهذا رأي أبي علي الجبائي[٤]، وابن جني[١]، يقول الماتريدي: "ومنهم من قال:

(١) الكهف: ٢٨.

(٢) البحر المحيط ١٦٧/٧.

(٣) البحر المحيط ١٦٧/٧ وانظر تفسير البغوي ١٨٩/٣.

(٤) الجبائي(٢٣٥ – ٣٠٣ هـ) محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي أبو علي: من أئمة المعتزلة. ورئيس علماء الكلام في عصره. وإليه نسبة الطائفة (الجبائية). له مقالات وآراء انفرد بها في المذهب. نسبته إلى جبى (من قرى البصرة) اشتهر في البصرة، ودفن بجبى، انظر: سير أعلام النبلاء ١٤/، ١٨٣ والأعلام ٢٥٦/١.

﴿ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا ﴾، أي: لا تطع من وجدنا قلبه غافلا، وقال: ذلك مستقيم في اللغة؛ يقال: قاتلناهم فما أجبَنَاهم، أي: ما وجدناهم جبناء، ويقال: فسألناهم فما أبخلناهم، أي: ما وجدناهم بخلاء، ونحوه من الكلام، وهو تأويل الجبائي فيما أظن"(٢).

وقد استدل أصحاب هذا الرأي بأنه "لو كان أغفلنا هنا منقولًا من غفل –أي: منعناه وصددناه– لكان معطوفًا عليه بالفاء (فاتَّبَعَ هواه).

وذلك أنه كان يكون مطاوعًا، وفعل المطاوعة إنما يكون معطوفًا بالفاء دون الواو، وذلك كقوله: أعطيته فأخذ، ودعوته فأجاب، ولا تقول هنا: أعطيته وأخذ، ولا دعوته وأجاب، كما لا تقول: كسرته وانكسر، ولا جذبته وانجذب؛ إنما تقول: كسرته فانكسر، وجذبته فانجذب، وهذا شديد الوضوح والإنارة على ما تراه.

وكذلك لو كان معنى أغفلنا في الآية منعنا وصددنا لكان معطوفًا عليه بالفاء، وأن يقال: ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا فاتبع هواه، وإذ لم يكن هكذا، وكان إنما هو (واتبع) فطريقه أنه لما قال: (أغفلنا قبله عن ذكرنا) فكأنه قال: وجدناه غافلًا، وإذا وُجد غافلًا فقد غفل لا محالة(٣).

١– وقَالَ بَعْضُهُمْ: ﴿ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا ﴾ أي: من خلينا بينه وبين ما يفعل، وهو كما يقال لمن خلى عبده حتى أفسد كثيرًا من

ﻫ) انظر: المحتسب ٢/٢٨.

(٢) تفسير الماتريدي ٧/١٦٤.

(٣) المحتسب ١/١٤٠.

الناس يقال: سلطت عبدك على الناس، وهو لم يسلطه عليهم، لكنه يقال له ذلك؛ لما قدر على منعه عن ذلك والحيلولة بينه وبين ما فعل، أضيف ذلك إليه؛ فعلى ذلك قوله: ﴿أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا﴾ أي: خلينا بينهم وبين ما فعلوا ولم نمنعهم، وهو تأويل جعفر بن حرب[١]"[٢].

٢–وقَالَ بَعْضُهُمْ: أضاف ذلك إلى نفسه للأسباب التي أعطاهم من السعة والغناء والشرف في الدنيا، فتلك الأسباب التي أعطاهم هي التي حملتهم على ذلك؛ فأضيف إليه ذلك لذلك، وهو ما قال: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾[٣]ا وهو تأويل أبي بكر الأصم[٤] "[٥].

ومن الجدير بالذكر أن المعتزلة قد ذكروا قراءة أخرى ليتخلصوا من هذا الإشكال، يقول الماتريدي: "وأما المعتزلة فإنهم قد تحيروا فيه وتاهوا وأكثروا التأويلات فيها، حتى أن منهم من صرف القراءة عن وجهها فقال:

(١)جعفر بن حرب الهمداني(١٧٧ – ٢٣٦ هـ) من أئمة المعتزلة من أهل بغداد. أخذ الكلام عن أبي الهذيل العلاف بالبصرة. وصنف كتبا قال الخطيب البغدادي إنها معروفة عند المتكلين، انظر: سير أعلام النبلاء١٠/٥٤٩ والأعلام ٢/١٢٣.

(٢) تفسير الماتريدي ٧/١٦٥.

(٣) الزخرف: ٣٢.

(٤) الأصم (٠٠٠ – نحو ٢٢٥ هـ)عبد الرحمن بن كيسان، أبو بكر الاصم. فقيه معتزلي مفسر، انظر: سير أعلام النبلاء٩/٢٠٤ والأعلام٣/٣٢٣.

(٥) تفسير الماتريدي ٧/١٦٥.

(وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا) بنصب اللام، و(قَلْبُهُ) برفع الباء[1]، معناه: أن من أغفل قلبه عن ذكرنا على قول المعتزلة، على صرف الفعل إلى القلب، وكذلك قالوا في قوله: (مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ)؛ ليصح على مذهبهم ويستقيم"[2].

والذي يراه الباحث هو أن يكون معنى البناء بمعنى (جَعَلَ) على ظاهره؛ لأن هذا المعنى مطرد فيه.

أما مجيئه بمعنى (وَجَدْنَا) أو (صَادَفْنَا) فقليل جدا، ولا يمكن القياس عليه، وقد اختار الطاهر بن عاشور هذه الرأي، ووجه المعنى في ضوئه، يقول: " وَالْمُرَادُ بِإِغْفَالِ الْقَلْبِ جَعْلُهُ غافلا عَن الْفِكر فِي الْوَحْدَانِيَّةِ حَتَّى رَاجَ فِيهِ الْإِشْرَاكُ، فَإِن ذَلِك ناشىء عَنْ خلقَة عقول ضيقة التَّبَصُّرِ مَسُوقَةٍ بِالْهَوَى وَالْإِلْفِ.

وَأَصْلُ الْإِغْفَالِ: إِيجَادُ الْغَفْلَةِ، وَهِيَ الذُّهُولُ عَنْ تَذَكُّرِ الشَّيْءِ، وَأُرِيدَ بِهَا هُنَا غَفْلَةٌ خَاصَّةٌ، وَهِيَ الْغَفْلَةُ الْمُسْتَمِرَّةُ الْمُسْتَفَادَةُ مِنْ جَعْلِ الْإِغْفَالِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى كِنَايَةً عَنْ كَوْنِهِ فِي خِلْقَةِ تِلْكَ الْقُلُوبِ، وَمَا بِالطَّبْعِ لَا يَتَخَلَّفُ.

وَقَدِ اعْتَضَدَ هَذَا الْمَعْنَى بِجُمْلَةِ وَاتَّبَعَ هَواهُ، فَإِنَّ اتِّبَاعَ الْهَوَى يَكُونُ عَنْ بَصِيرَةٍ لَا عَنْ ذُهُولٍ، فَالْغَفْلَةُ خِلْقَةٌ فِي قُلُوبِهِمْ، وَاتِّبَاعُ الْهَوَى كَسْبٌ مِنْ قُدْرَتِهِمْ"[3].

(١) هذه قراءة شاذة نسبها ابن جني إلى عمرو بن فائد، انظر: المحتسب ٢٨/٢.

(٢) تفسير الماتريدي ١٦٤/٧.

(٣) التحرير والتنوير ٢٠٦/١٥.

سادسا: بناء (تَفَاعَلَ):

ذكر الصرفيون لهذا البناء أربعة معان[١]:

أولا: التشريك بين اثنين فأكثر، كل منهما فاعل في اللفظ، مفعول في المعنى، نحو: تشارك وتقاتل.

ثانيا: التظاهر بالفعل دون حقيقته، ويسميه بعضهم الإيهام، وهو أن يريك أنه في حال وهى منتفية عنه، قال الشاعر:

ليسَ الغَبيُّ بسيِّدٍ في قومِهِ لكنَّ سيِّدَ قوْمِهِ المتغابي[٢]

وقال الحريرى:

ولما تعامَى الدهرُ وهو أبو الوَرَى عن الرُّشدِ فى أنحائِه ومقاصِدِه
تعاميْتُ حتى قِيلَ إنى أخو عَمى ولا غَرْوَ أن يَحْذُو الفتَى حَذْوَ والِده[٣]

ثالثا: أن يكون بمعنى (فَعَلْتُ) المجرد، كقولك: توانيت في الأمر، وتقاضيته، وتجاوز الغاية.

رابعا: مطاوعة (فَاعَلَ)، نحو: باعدته فتباعد.

وسنعرض لآية كريمة اختلف المفسرون والصرفيون في تحديد معنى بناء (تَفَاعَلَ) فيها، وهي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ

(١) انظر: المفتاح في الصرف ٥٠، والمفصل ٣٧٣ والممتع ١٢٧/١.

(٢) البيت لأبي تمام في ديوانه ٨٧/١.

(٣) من الطويل، انظر: مقامات الحريري ٧٥.

﴿ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[1].

ذكر ابن مجاهد أن القراء "اخْتلفُوا فِي تَشْدِيد السِّين وتخفيفها من قَوْله: {وَاتَّقوا الله الَّذِي تساءلون بِهِ}؛ فَقَرَأَ ابْن كثير وَنَافِع وَابْن عَامر: {تساءلون بِهِ} مُشَدّدَة، وَقَرَأَ عَاصِم وَحَمْزَة وَالْكسَائِيّ: {تساءلون بِهِ} خَفِيفَة، وَاخْتلف عَن أبي عَمْرو، فروى عَليّ بن نصر وهارون بن مُوسَى وَعبيد ابْن عقيل وَعبد الْوَهَّاب بن عَطاء عَنهُ والواقدي عَن عدي بن الْفضل وخارجة بن مُصعب عَنهُ {تساءلون} مُخَفّفَة، وروى اليزيدي وَعبد الْوَارِث عَنهُ {تساءلون} مُشَدّدَة، وروى أَبُو زيد عَنهُ التَّخْفِيف وَالتَّشْدِيد، وَقَالَ عَبَّاس عَنهُ: إِن شِئْت خففت، وَإِن شِئْت شددت، قَالَ وقرأته بِالتَّخْفِيفِ"[2].

وسنعرض إلى قراءة عَاصِم، وَحَمْزَة، وَالْكسَائِيّ {تساءلون بِهِ} خَفِيفَة، فقد اختلف العلماء في معنى بناء (تفاعل) على أقوال:

أولا: ذهب بعض المفسرين والصرفيين إلى أن معنى بناء (تَفَاعَلَ) في (تَسَاءَلوْنَ) هو الاشتراك في السؤال، يقول الطبري: "وأما تأويله: واتقوا الله أيها الناس، الذي إذا سأل بعضكم بعضًا سأل به، فقال السائل للمسئول: (أسألك بالله، وأنشدك بالله، وأعزِم عليك بالله"، وما أشبه ذلك"[3]، ويقول مكي ابن أبي طالب: "ومعنى {تَسَآءَلُونَ} أي: اتقوا الله الذي إذا سأل بعضكم بعضاً سأل به وجعله وسيلة، يقول السائل أسألك بالله، أنشدك بالله وشبهه، فكما تعظمونه بألسنتكم، عظّموه بالطاعة فيما أمركم به ونهاكم

(١) النساء: ١.

(٢) السبعة في القراءات ١/٢٢٦.

(٣) تفسير الطبري ٧/٥١٧.

عنه"[١]. ويقول أبو حيان: "وَمَعْنَى (يَتَسَاءَلُونَ بِهِ"، أَيْ: يَتَعَاطَوْنَ بِهِ السُّؤَالَ، فَيَسْأَلُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا. أَوْ يَقُول: "أَسأَلُك بِاللَّه أَنْ تَفْعَلَ، وَظَاهِرُ تَفَاعَلَ الِاشْتِرَاكُ أَيْ: تَسْأَلُهُ بِاللَّه، وَيَسْأَلُك بِاللَّهِ"[٢].

ثانيا: أن يكون بناء (تَفَاعَلَ) في (تَسَاءَلُونَ) بمعنى الفعل المجرد (سَأَلَ)، يقول الزجاج: "معنى (تساءَلُون بِهِ): تَطْلُبُونَ حُقُوقكم بِهِ"[٣]. ويقول أبو حيان: "وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: مَعْنَاهُ تَسْأَلُونَ بِهِ حُقُوقَكُمْ وَتَجْعَلُونَهُ مُعَظَّمًا لَهَا. وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ: تَسْأَلُونَ بِهِ مضارع سأل الثلاثي"[٤]. ويقول السمين الحلبي: "والثاني: أنه بمعنى (فَعَل)، ويَدُلُّ عليه قراءة عبد الله"[٥].

ثالثا: ذهب أبو البقاء العكبري إلى تضمين (تَسَاءَلُوْنَ) معنى (تتحالفون) مستدلا بدخول حرف الجر على المفعول، يقول: "وَيُقْرَأُ بِالتَّخْفِيفِ عَلَى حَذْفِ التَّاءِ الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّ الْبَاقِيَةَ تَدُلُّ عَلَيْهَا، وَدخل حَرْف الْجرّ فِي الْمَفْعُولِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى تَتَحَالَفُونَ بِه"[٦]

رابعا: ذهب بعض المفسرين إلى أن (تَسَاءَلُونَ) بمعنى (تعاهدون) أو

(١) الهداية إلى بلوغ النهاية ١٢١٤/٢.

(٢) البحر المحيط ٤٩٧/٣ وانظر: الدر المصون ٥٥٣/٣ واللباب في علوم الكتاب ١٤٣/٦ وروح المعاني ٣٩٤/٢.

(٣) معاني الزجاج ٥/٢.

(٤) البحر المحيط ٤٩٧/٣ وانظر: الدر المصون ٥٥٣/٣ واللباب في علوم الكتاب ١٤٣/٦ وروح المعاني ٣٩٤/٢.

(٥) الدر المصون ٥٥٣/٣.

(٦) التبيان في إعراب القرآن ٣٢٦/١.

(تعاقدون) أو (تعاطفون)، يقول الطبري: "حدثني المثنى قال: حدثنا إسحاق قال: حدثنا ابن أبي جعفر، عن أبيه، عن الربيع: (واتقوا الله الذي تساءلون به)، يقول: اتقوا الله الذي به تعاقدون وتعاهدون.

حدثنا القاسم قال: حدثنا الحسين قال: أخبرنا حجاج، عن ابن جريج قال: قال ابن عباس: (تساءلون به)، قال: تعاطفون به"[(١)].

وهذا الرأي بحاجة إلى مناقشة؛ لأن المعاني المعجمية لهذه الأفعال (تعاقدون، وتعاهدون، وتعاطفون) بعيدة عن معنى (تساءلون).

والذي يراه الباحث أن الراجح أن يكون معنى بناء (تَفَاعَلَ) في (تَسَاءَلُونَ) هو الاشتراك؛ لأن من عادة العرب أن بعضهم يسأل بعضا بالله وبالرحم، وهي عادة يختصون بها، يقول الواحدي: "والمعنى: تتساءلون فيما بينكم حوائجكم وحقوقكم به، فتقولون: أسألك بالله، وأنشدك بالله، ونشدتك الله، وكذا كانت العرب تقول"[(٢)].

سابعا: بناء (افْتَعَلَ):

ذكر الصرفيون لبناء (افْتَعَلَ) عددا من المعاني[(٣)]، وهي:

أولا: المطاوعة، نحو: غممته فاغتمَّ، وشويته فاشتوى، وهو يشارك (انْفَعَلَ) في هذا المعنى.

---

(١) تفسير الطبري ٥١٨/٧.

(٢) التفسير الوسيط ٤/٢.

(٣) انظر: معاني "افتعل" في الكتاب ٧٤/٤ والشافية ٢١ والممتع ١٣١/١ وشرح المفصل ٤٤٢/٤.

ثانيا: أن يكون بمعنى (تَفَاعَلَ)، نحو: اختصموا، واجتوروا، أي: تخاصموا وتجاوروا.

ثالثا: أن يكون بمعنى الاتخاذ، نحو: اشتوى القوم، أي: اتخذوا شواء.

رابعا: أن يكون بمعنى (فَعَلَ) المجرد، نحو: قرأت واقترأت وخطف واختطف.

خامسا: أن تكون بمعنى (تَفَعَّلَ): كقولك: ادَّخَلَ ادَّلَج، تريد: تَدخَّلَ وتَدَلَّج.

سادسا: التَّصَرُّفُ والاجتهادُ: كقولك: اكتَسَبَ، أي: تَصَرَّفَ واجتَهَدَ. فأمَّا كَسَبَ فأصاب مالًا.

سابعا: الخَطفةُ: كقولك: انتَزَعَ واستَلَبَ: أخذه بسُرعة. فأمَّا نَزَعَ فهو تحويلك إيَّاه.

وقد جاء وزن (افْتَعَلَ) في آيتين اختلف في تحديد معناه في كل منهما كالآتي:

الأول: معنى (افْتَعَلَ) في الفعل (تختانون) في قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنكُمْ﴾ (١)

أولا: ذهب كثير من المفسرين والصرفيين إلى أن بناء (افْتَعَلَ) في (تختانون) بمعنى المجرد (خان)، يقول الماتريدي: "(تَخْتَانُونَ) وتخونون

(١) البقرة: ١٨٧.

واحد"[١]، ويقول الواحدي: "والاختيان كالخيانة، يقال: خانه واختانه، وقد ذكرنا ذلك عند قوله: ﴿ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾، ومعنى يختانون أنفسهم: يخونونها بالمعصية، والعاصي خائن؛ لأنه مؤتمن على دينه"[٢]، ويقول أبوحيان: (وتختانون: هُوَ مِنَ الْخِيَانَةِ، و(افتَعَل) هُنَا بِمَعْنَى (فَعَل)، فَاخْتَانَ: بِمَعْنَى: خَانَ، كَاقْتَدَرَ بِمَعْنَى: قَدَرَ"[٣]

ثانيا: أن يكون بناء (افْتَعَلَ) في (تختانون)، بمعنى التصرف والاجتهاد في عمل الشيء، وقد ذهب إلى هذا المعنى الزمخشري، يقول: "والاختيان من الخيانة، كالاكتساب من الكسب فيه زيادة وشدة"[٤].

وقد أخذ برأي الزمخشري كثير من المفسرين كالبيضاوي والنسفي وأبي السعود[٥]، يقول أبوحيان: "قِيلَ: وَزِيَادَةُ الْحَرْفِ تَدُلُّ عَلَى الزِّيَادَةِ فِي الْمَعْنَى، وَالِاخْتِيَانُ هُنَا مُعَبَّرٌ بِهِ عَمَّا وَقَعُوا فِيهِ مِنَ الْمَعْصِيَةِ بِالْجِمَاعِ، وَبِالْأَكْلِ بَعْدَ النَّوْمِ، وَكَانَ ذَلِكَ خِيَانَةً لِأَنْفُسِهِمْ، لِأَنَّ وَبَالَ الْمَعْصِيَةِ عَائِدٌ عَلَى أَنْفُسِهِمْ"[٦].

ثالثا: أن يكون بناء (افْتَعَلَ) بمعنى (تَفَاعَلَ) الدال على المشاركة في

(١) تفسير الماتريدي ٢/٥٠.

(٢) التفسير الوسيط ٢/١١٢.

(٣) البحر المحيط ٢/٢١٣.

(٤) الكشاف ١/٢٣٠.

(٥) انظر: تفسير البيضاوي ١/١٢٦ وتفسير النسفي ١/١٦٢ وتفسير أبي السعود ١/٢٠١.

(٦) البحر المحيط ٢/٢١٢.

الغالب، وقد ذهب إلى هذا الكيا الهراسي[١]، يقول: "قوله تعالى: ﴿ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾، أي: يساتر بعضكم بعضا في مواقعة المحظور من الجماع، والأكل بعد النوم في ليالي الصوم، كقوله تعالى: ﴿تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾[٢]، يعني: يقتل بعضكم بعضا. . . ويحتمل أن يريد به أنه يعمل عمل المساتر له، فهو يعامل نفسه بعمل الخائن لها، والخيانة انتقاص الحق على وجه المساترة "[٣].

وقد ذهب القرطبي إلى هذا المعنى، يقول: "قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾، يَسْتَأْمِر بَعْضُكُمْ بَعْضًا فِي مُوَاقَعَةِ الْمَحْظُور مِنَ الْجِمَاعِ وَالْأَكْلِ بَعْدَ النَّوْمِ فِي لياليِ الصوم"[٤].

رابعا: ذهب الطاهر بن عاشور إلى أن (تحتانون) بمعنى يَخُونُونَ، وَهُوَ افْتِعَال دَالٌّ عَلَى التَّكَلُّفِ وَالْمُحَاوَلَةِ لِقَصْدِ الْمُبَالَغَةِ فِي الْخِيَانَةِ. وَمَعْنَى خِيَانَتِهِمْ أَنْفُسَهُمْ أَنَّهُمْ بِارْتِكَابِهِمْ مَا يَضُرُّ بِهِمْ كَانُوا بِمَنْزِلَةِ مَنْ يَخُونُ غَيْرَهُ كَقَوْلِهِ: ﴿ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ "[٥].

خامسا: يرى الراغب الأصفهاني أن الاختيان: مراودة الخيانة، ولم يقل: تخونون أنفسكم؛ لأنه لم تكن منهم الخيانة، بل كان منهم الاختيان،

(١) الكيا الهراسي(٤٥٠ – ٥٠٤ هـ)علي بن محمد بن علي، أبو الحسن الطبري، فقيه شافعي، مفسر، انظر: سير أعلام النبلاء١٩/٣٥١، والأعلام ٤/٣٢٩.

(٢) البقرة: ٨٥.

(٣) أحكام القرآن ١/٧١.

(٤) تفسير القرطبي ٢/٣١٧.

(٥) التحرير والتنوير ٥/١٩٤.

فإنّ الاختيان تحرّك شهوة الإنسان لتحرّي الخيانة، وذلك هو المشار إليه بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [1].

والذي يراه الباحث أن يكون بناء (افْتَعَلَ) في (تختانون) بمعنى (تَفَاعَلَ) الدال على المشاركة؛ لأن الوقوع في المحظور المنهي عنه قد وقع من الزوجين عندما يسْتَأْمِران بَعْضُهما بَعْضًا فِي مُوَاقَعَةِ الْمَحْظُورِ مِنَ الْجِمَاعِ وَالْأَكْلِ بَعْدَ النَّوْمِ فِي ليالي الصوم.

الثاني: معنى بناء (افْتَعَلَ) في (افْتَدَى) في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِى ٱلْأَرْضِ لَٱفْتَدَتْ بِهِۦ ۗ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ۖ وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ ۚ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [2]

وقد ذكر العلماء في معنى بناء (افْتَدَى) في هذه الآية ثلاثة معان:

أولاً: أن يكون بناء (افْتَعَلَ) في ﴿لَٱفْتَدَتْ بِهِۦ﴾ للمطاوعة، يقول أبو حيان: "و(افتدى) يأتي مطاوعا، فلا يتعدى"[3]، ولكن الألوسي [4]لم يرتض هذا القول، "وجوز أن يكون (افْتَدَى) لازما على أنه مطاوع (فَدَى) المتعدي يقال: فداه فافتدى، وتعقب بأنه غير مناسب للسياق؛ إذ المتبادر منه أن

(١) يوسف: ٥٣.

(٢) يونس: ٥٤.

(٣) البحر المحيط ٦/٧٢.

(٤)محمود بن عبد الله الحسيني الالوسى، شهاب الدين، (١٢١٧ - ١٢٧٠ هـ) أبو الثناء: مفسر، محدث، أديب، من المجددين، من أهل بغداد، مولده ووفاته فيها. كان سلفي الاعتقاد، له روح المعاني، وغرائب الاغتراب، انظر: الأعلام ٧/١٧٦.

غيره فداه؛ لأن معناه قبلت الفدية، والقابل غير الفاعل"[١].

ثانيا: أن يكون بناء (افْتَعَل) بمعنى المجرد، وقد ذهب إلى هذا الرأي أكثر المفسرين، يقول الزمخشري: "ويقال: افتداه أيضاً بمعنى فداه"[٢]، ويقول الألوسي: "﴿لَٱفْتَدَتْ بِهِۦ﴾، أي: لجعلته فدية لها من العذاب من افتداه بمعنى فداه، فالمفعول محذوف، أي: لافتدت نفسها به"[٣].

ويقول أبو الفداء الخلوتي: "﴿لَٱفْتَدَتْ بِهِۦ﴾ أي: جعلته فدية لها من العذاب وبذلته مقابلة نجاتها من افتداه بمعنى فداه، أي: أعطى فداءه"[٤].

ثالثا: يرى الطاهر بن عاشور أن (افْتَدَى) بمعنى (فَدَى) المجرد، لكن بناء (افْتَعَلَ) يدل على التكلف، يقول: "وَ (افْتَدَى) مُرَادِفُ فَدَى، وَفِيه زِيَادَةُ تَاءِ الِافْتِعَالِ لِتَدُلَّ عَلَى زِيَادَةِ الْمَعْنَى، أَيْ لَتَكَلَّفَتْ فِدَاءَهَا بِهِ"[٥].

والذي يراه الباحث أن يكون معنى بناء (افْتَعَلَ) في (افْتَدَى) بمعنى المجرد، وهو ما ذهب إليه أكثر المفسرين، يقول البيضاوي: "﴿لَٱفْتَدَتْ بِهِۦ﴾، أي: لجعلتْه فديةً لها من العذاب من افتداه بمعنى فداه"[٦].

(١) روح المعاني ٦/١٣٠.
(٢) الكشاف ٢/٣٥٢.
(٣) روح المعاني ٦/١٣٠.
(٤) روح البيان ٤/٥٣.
(٥) التحرير والتنوير ١١/١٩٧.
(٦) تفسير البضاوي ٣/١١٦ وانظر: تفسير أبي السعود ٤/١٥٤.

الخاتمة

وفي خاتمة البحث يمكنني القول:

أولا: أن بناء الفعل الصرفي يحتمل معاني كثيرة، ولكل معنى توجيه معين في تفسير الآية الكريمة، وقد ظهر هذا جليا في الآيات الكريمة التي درسناها؛ مما يؤكد المقولة السائرة: "إن القرآن حمال ذو وجوه"، كما يؤكد أن القرآن ما زال ثرّا بمعانيه، فياضا بعطاءاته.

ثانيا: وجد الباحث أن أصحاب التفسير بالمأثور يأتون كثيرا بالمعنى الأول المتبادر إلى الذهن دون النظر إلى معنى البناء ومعانيه التي يحتملها.

ثالثا: أن المعاني الصرفية لأبنية الأفعال جعلت كثيرا من العلماء يردون قراءات سبعية متواترة بسبب معناها الصرفي، فمن ذلك ترجيح أبي عبيد قراءة من قرأ (وَعَدْنَا) على من قرأ (وَاعَدْنَا)، حيث أنكر قراءة من قرأ بالألف، وتابعه مكي وأبو حاتم في ذلك، وحجتهم أن المواعدة تقتضي المشاركة، وذلك معنى لا يليق بالله تعالى، أَكْثَرُ مَا تَكُون الْمُوَاعَدَة مِنَ الْمَخْلُوقِين الْمُتَكَافِئَيْنِ، كُلُّ وَاحِد مِنهمَا يعدُ صاحبه. وكذلك الأمر في من قرأ (بما عقَّدتم) بالتشديد الذي من معانيه الصرفية التكثير، وقد أنكر أبو عبيد قراءة التشديد، لأنه للتكرير، وزعم أنه يخاف أن يلزم من قرأ به أن لا يوجب الكفّارة حتى يحلف مرارا.

رابعا: يرى بعض العلماء أن تجويز بعض المعاني الصرفية للبناء يؤدي إلى إحالة في المعنى، فقد رفض أبو حيان أن يكون معنى بناء (اسْتَفْعَلَ) في (اسْتَعْصَمَ) للطلب؛ لأنه يؤدي إلى أن يوسف عليه السلام كان طالبا للعصمة، وهذا ليس بصواب.

خامسا: يميل بعض العلماء إلى حمل البناء على معناه الأصلي، وهذا يؤدي إلى أن يذكر أقوالا لا سند لها ولا دليل عليها، وهذا ما جعلهم يرفضون رأي الزمخشري في معنى (وَقَاسَمَهُمَا) أنها للمشاركة، كأنه قال لهما: أقسم لكما إني لمن الناصحين، وقالا له: أتقسم بالله إنك لمن الناصحين، فقد ردوا رأيه بأن ذلك معنى بحاجة إلى نقل عن المعصوم.

سادسا: أن بعض المعاني الصرفية التي يحتملها البناء لا تتوافق مع الرأي العقدي الذي يراه المفسر أو الصرفي، فليجأ إلى تأويله أو حمله على معنى آخر، وقد ظهر هذا جليا في ثنايا البحث.

المصادر والمراجع

١- أبنية الصرف في كتاب سيبويه: خديجة الحديثي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، الطبعة الأولى ١٩٦٥م.

٢- أدب الكاتب: ابن قتيبة، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبوحيان الأندلسي: تحقيق/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨=١٩٩٨هـ.

٤- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم = تفسير أبي السعود: أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٥- أساس البلاغة: الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨ م.

٦- إصلاح المنطق: ابن السكيت، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي الطبعة: الأولى ١٤٢٣ هـ، ٢٠٠٢ م.

٧- الأصمعيات: الأصمعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر - عبد السلام محمد هارون، دار المعارف – مصر الطبعة: السابعة، ١٩٩٣م.

٨- الأضداد: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

٩- إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

١٠- الأعلام: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة

عشرة ٢٠٠٢م.

١١– الأفعال: ابن القطاع الصقلي، عالم الكتب ١٤٠٣هـ.

١٢– أنوار التنزيل وأسرار التأويل = تفسير البيضاوي: ناصر الدين أبو سعيد عبد الله البيضاوي، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ.

١٣– باهر البرهان فى معانى مشكلات القرآن: : محمود بن أبي الحسن النيسابوريّ الغزنوي، أبو القاسم، الشهير بـ (بيان الحق)، تحقيق (رسالة علمية): سعاد بنت صالح بن سعيد بابقي، جامعة أم القرى – مكة المكرمة ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م.

١٤– البحر المحيط في التفسير: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت الطبعة: ١٤٢٠ هـ.

١٥– بحر العلوم = تفسير السمرقندي: أبو الليث نصر بن محمد السمرقندي، بدون.

١٦– تاج العروس من جواهر القاموس: مرتضى، الزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية

١٧– التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري، تحقيق: محمد علي البجاوي، بدون.

١٨– التحرير والتنوير التحرير = تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»: محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: ١٩٨٤هـ

١٩– تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام الأنصاري، تحقيق:

عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي.

٢٠- التسهيل لعلوم التنزيل= تفسير ابن جزي: أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي، تحقيق: عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ

٢١- التعريفات: علي بن الجرجاني، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

٢٢- تفسير ابن أبي حاتم: الإمام الحافظ أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق: أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية، صيدا.

٢٣- تفسير القرآن الحكيم = تفسير المنار: محمد رشيد بن علي رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠م

٢٤- تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

٢٥- جامع البيان في تأويل القرآن = تفسير الطبري: محمد بن جرير الطبري، تحقيق: محمود محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

٢٦- جمهرة أشعار العرب: أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، تحقيق: علي محمد البجاوي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

٢٧- جمهرة الأمثال: أبو هلال العسكري، دار الفكر – بيروت.

٢٨- جمهرة اللغة: أبو بكر بن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

٢٩– حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي = عِنَايةُ القَاضِي وكِفَايةُ الرَّاضِي عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي، دار النشر: دار صادر – بيروت.

٣٠– حجة القراءات: ابن أبي زنجلة. تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة ١٤١٨هـ.

٣١– الحجة للقراء السبعة: أبو علي الفارسيّ، تحقيق: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي راجعه ودققه: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م.

٣٢– خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م

٣٣– الخصائص: أبو الفتح بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة: الرابعة.

٣٤– الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط دار القلم، دمشق.

٣٥– الدر المنثور في تفسير الكتاب بالمأثور: السيوطي، دار الفكر – بيروت.

٣٦– ديوان عمر بن أبي ربيعة، قدم له: فايز محمد، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ.

٣٧– ديوان علقمة الفحل: تحقيق: لطفي الصقال، دار الكتاب العربي،

حلب، الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ.

٣٨- ديوان القطامي: تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد المطلوب، بيروت ١٩٦٠م.

٣٩- ديوان متمم بن نويرة: ابتسام مرهون الصفار، بغداد، مطبعة الإرشاد، ١٩٦٨م.

٤٠- ديوان المعاني: أبوهلال العسكري، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية ١٤١٤هـ.

٤١- ديوان النابغة الذبياني: تحقيق: شكري فيصل، بيروت ١٩٦٨م.

٤٢- الزاهر في معاني كلمات الناس: أبو بكر الأنباري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢م.

٤٣- زاد المسير زاد المسير في علم التفسير: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، حقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي – بيروت الطبعة: الأولى – ١٤٢٢ هـ.

٤٤- السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير: شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني: مطبعة بولاق (الأميرية) – القاهرة، ١٢٨٥ هـ

٤٥- السبعة في القراءات: أبو بكر بن مجاهد البغدادي، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.

٤٦- سر صناعة الإعراب: ابن جني، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولي ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٤٧– سنن الترمذي: الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢) ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥) شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م

٤٨– سير أعلام النبلاء: الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة.

٤٩– الشافية في علم التصريف: ابن الحاجب، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية – مكة الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.

٥٠– شذا العرف في فن الصرف: الحملاوي، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض.

٥١– شرح أشعار الهذليين: أبو سعيد السكري، تحقيق: عبد الستار فراج، مطبعة المدني بالقاهرة ١٩٦٠ م.

٥٢– شرح أبيات سيبويه: شرح أبيات سيبويه: يوسف بن أبي سعيد الحسن السيرافي، تحقيق: ا محمد علي الريح هاشم مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤.

٥٣– شرح ديوان أبي تمام: الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد عبده عزام، دار المعارف، الطبعة الخامسة.

٥٤– شرح شافية ابن الحاجب: الرضي الإستراباذي، تحقيق: الأساتذة: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥م.

٥٥– شرح شافية ابن الحاجب: ركن الدين الأستراباذي، تحقيق: عبد

المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة: الأولي ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م.

٥٦- شرح العقيدة الواسطية: محمد بن صالح بن محمد العثيمين، خرج أحاديثه واعتنى به: سعد بن فواز الصميل، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة السادسة، ١٤٢١ هـ

٥٧- شرح المفصل: ابن يعيش، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٥٨- الشعر والشعراء: ابن قتيبة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، الطبعة الثانية

٥٩- صحيح البخاري - الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٦٠- صحيح مسلم: المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٦١- غرائب التفسير وعجائب التأويل: أبو القاسم برهان الدين الكرماني، دار القبلة للثقافة الإسلامية – جدة، مؤسسة علوم القرآن – بيروت.

٦٢- غرائب القرآن ورغائب الفرقان = تفسير النيسابوري: نظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب

العلميه – بيروت الطبعة: الأولى – ١٤١٦ هـ.

٦٣– غريب القرآن: ابن قتيبة، تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية، ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨م.

٦٤– فتحُ البيان في مقاصد القرآن المؤلف: أبو الطيب محمد القِنَّوجي، عُني بإخراجه: عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري، المَكتبة العصريَّة للطبَاعة والنّشْر، صَيدَا – بَيروت، ١٤٢١هـ.

٦٥– فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال: حمد بن محمد الرائقي، تحقيق: إبراهيم سليمان البعيمي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤١٧–١٤١٨هـ.

٦٦– الفروق اللغوية: أبو هلال العسكري، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر.

٦٧– في علم الصرف: أمين علي السيد، دار المعارف، الطبعة الثانية ١٩٧٢م.

٦٨– الكتاب: سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

٦٩– الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل = تفسير الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري، دار الكتاب العربي – بيروت الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ

٧٠– الكشف عن وجوه القراءات السبع: مكي بن أبي طالب، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.

٧١– لسان العرب: جمال الدين ابن منظور الأنصاري، دار صادر – بيروت،

الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ.

٧٢– مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجى – القاهرة، الطبعة ١٣٨١هـ.

٧٣– مجلة مجمع اللغة العربية الملكي بالقاهرة الجزء الأول، القاهرة، المطبعة الأميرية ببولاق ١٩٣٥م.

٧٤– مجمل اللغة: ابن فارس، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٦هـ.

٧٥– المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز = تفسير ابن عطية: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى – ١٤٢٢هـ.

٧٦– محاسن التأويل= تفسير القاسمي: محمد جمال الدين بن محمد ا القاسمي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى – ١٤١٨هـ.

٧٧– المحكم والمحيط الأعظم: ابن سيدة، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

٧٨– مدارك التنزيل وحقائق التأويل = تفسير النسفي: أبو البركات حافظ الدين النسفي، تحقيق: يوسف علي بديوي راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.

٧٩– المستقصى في أمثال العرب: الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٧م.

٨٠– معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي: أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٨١– معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٨٢– معاني القرآن: الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر الطبعة الأولى.

٨٣– المعجم الكبير: أبو القاسم الطبراني ' تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية.

٨٤– مفاتيح الغيب، التفسير الكبير = تفسير الرازي: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الرازي الملقب بفخر الدين الرازي: دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة الثالثة – ١٤٢٠هـ.

٨٥– المفردات في غريب القرآن: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٢هـ.

٨٦– مقامات الحريري: الحريري، مطبعة المعارف بيروت، ١٨٧٣م.

٨٧– الممتع الكبير في التصريف: ابن عصفور، مكتبة لبنان، الطبعة: الأولى ١٩٩٦ م.

٨٨– المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني: ابن جني، دار إحياء التراث القديم الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة

١٣٧٣هـ.

٨٩- نتائج الفكر في النحو: أبوالقاسم السهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الريان، الرياض الطبعة الثانية.

٩٠- الوسيط في تفسير القرآن المجيد= التفسير الوسيط: أبو الحسن علي بن أحمد الواحد، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م.

فهرس الموضوعات

مقدمة ٣٦٥
التمهيد: معنى الزيادة والبناء عند الصرفيين ٣٦٧
معنى الزيادة: ٣٦٧
أنواع الزيادة: ٣٦٧
معنى البناء: ٣٦٩
المبحث الأول: خلاف العلماء في أبنية الأفعال المزيدة ٣٧١
المبحث الثاني: معاني أبنية الأفعال المزيدة في القرآن الكريم ٣٨٩
أولاً: بناء (اسْتَفْعَلَ): ٣٨٩
ثانيا: بناء (تفعَّل): ٤٠٣
ثالثا: بناء (فَاعَلَ): ٤١٧
رابعا: بناء (فعَّل): ٤٤١
خامسا: بناء(أفعل): ٤٤٩
سادسا: بناء (تَفَاعَلَ): ٤٥٩
سابعا: بناء (افْتَعَلَ): ٤٦٢
الخاتمة ٤٦٨
المصادر والمراجع ٤٧٠
فهرس الموضوعات ٤٨١